هشام فـؤاد

# عمال على طريق يناير

## قراءة لثلاث معارك عمالية مع نشرات الحركة



# عُمَّالٌ على طريقِ ينايرَ

قراءة لثلاث معارك عمالية مع نشرات الحركة



# عمال على طريق يناير

## قراءة لثلاث معارك عمالية مع نشرات الحركة

هشام فؤاد


تصميم الغلاف/ أحمد اللباد

الإخراج الداخلي/ أحمد العزازي

مراجعة لغوية/ د. عبدالمنجي مدين

الطبعة الأولي، القاهرة 2024

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : 2024/4896

الترقيم الدولي / تدمك: 978-977-6898-88-2

1 - المنازعات العمالية.

2 - العمل والعمال – مصر.

أ– العنوان : 331/89





تليفون : 023961548 2 +

موبايل: 01030319318 2 +

البريد الالكتروني: elmaraya@elmaraya.net

https://elmaraya.net/

العنوان: 23 عبدالخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة، ج.م.ع.

# عُمَّالٌ على طريقِ ينايرَ

## قراءة لثلاث معارك عمالية مع نشرات الحركة

هشام فؤاد



2024

# إهداء

إلى ابنتي فاطمة وابني سيف.. أحَبِّ البشر إلى قلبي.

إلى الرفيقة النقابية اليسارية فاطمة رمضان..

إلى الشعب الفلسطيني الصامد في غزة: قلوبُنا معكم!

## شكر وتقدير

لا يسعني في هذا المقام سوى أن أشكر الزميل المناضل المهندس يحيى فكري مدير دار «المرايا»، الذي مارس كعادته كل أشكال الضغوط النفسية لدفعي للكتابة عن هذه المعارك العُمَّاليَّة التي شهدتها مصر قبل 25 يناير 2011، ليس فقط لأهميتها، ولكن أيضًا لمساعدتي على الخروج من آثار سجن امتد لأكثر من 3 سنوات.

وللزميل الكاتب الصحفي الأستاذ كارم يحيى لدعمه المتواصل، وتشجيعي على الانتهاء من الكتاب.

وإلى الزميلات والزملاء: هدى كامل، وحسن البربري، وأحمد عوف، وخليل رزق، وكريم النوبي، ومعتز أحمد، وشادي محمد.. الذين اهتموا بقراءة مُسوَّدة الكتاب قبل الطبع، وأَمَدُّوني بملاحظات مهمَّة.

# مقدمة

دائماً ما يتم إهمال الجانب الاجتماعي لانتفاضة يناير 2011 إجمالًا، ويتمّ التركيز، بعمد أحيانًا وبدون قصد أحيانًا أخرى، على حالة التمرد الشبابية المدعومة من وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة.

ولكن المتابع للنضالات العُمَّاليَّة والاجتماعية التي سبقت الثورة، يؤكد أنه من الصعوبة تجاهل الجانب الاجتماعي، في أي محاولة لفهم الأسباب التي أدت إلى 25 يناير.

فالحركة العُمَّاليَّة، من جانب، مثَّلَت حَلْقة من حَلَقات صعود جماهيري بدأ من مطلع الألفية الثالثة، وتحولت من مظاهرات وطنية لمناصرة الانتفاضة الفلسطينية ومناهَضة حرب العراق، إلى تحدي الديكتاتورية السياسية، ومن التغيير الديمقراطي، إلى نضال اجتماعي.

ومن جانب آخر، نجحت الحركة العُمَّاليَّة في تبديد اليأس، الذي أصاب نشطاء حركة الإصلاح الديمقراطي، فمع حلول عام 2006 كان النظام قد أجرى التعديلات الدستورية، التي تسمح بإتمام مشروع توريث الحكم لجمال مبارك عندما تَحِين اللحظة، كما كانت الانتخابات الرئاسية قد انعقدت وحصل الرئيس المخلوع حسني مبارك على ولاية رئاسية جديدة، بينما تمكن النظام من السيطرة على احتجاجات القضاة، وتراجعت آمال التغيير التي كانت قد انطلقت في السنتين السابقتين.

وبعد أن عم اليأس بين النشطاء، وشعر النظام بأن الوضع بات تحت السيطرة، انطلقت في ديسمبر 2006 ومن المحلة الكبرى، موجة واسعة من الاحتجاجات شملت كل القطاعات الصناعية والخدمية، ونجح العمال خلالها في تحدي قوانين العمل والنقابات والطوارئ وسياسات الليبرالية المتوحشة، ولكنهم لم يستطيعوا أن يحصدوا ثمار ما ناضلوا من أجله لغياب تنظيماتهم النقابية والسياسية.

موجة استفادت من الصراع بين الفاعلين الرئيسين في التحالف الحاكم، بعد صعود نجم الرأسماليين الجدد بقيادة جمال مبارك، على حساب بيروقراطية مبارك (الأب)، وأتاح ظهور قنوات فضائية وصحف مستقلة الانتشار الواسع لمجريات الاحتجاجات الجماهيرية، والأهم أن السلطات لم تعد تعتمد الحل الأمني وحده لمواجهة الغضب الجماهيري.

واخترنا في هذا الكتاب أن نروي لزملائنا من العمال والشباب 3 قصص، من نضالات الطبقة العاملة المصرية، خلال الفترة من 2006 وحتى 2011، وهي:

الأولى: معركتهم من أجل أجر عادل لكل العاملين بأجر، والتي قادها عمال المحلة، والتي تفتح الباب واسعًا لمناقشة عدالة توزيع ثمار التنمية في البلاد، وما هي الطبقات الاجتماعية المستفيدة منها؟ وهل تقتصر على الرأسماليين؟

والثانية: معركة انتزاع موظفي الضرائب العقارية لأول نقابة مستقلة في مصر منذ عام 1952، والتي شكلت خطوة مهمة، ليس فقط على طريق وجود تنظيمات نقابية حرة ومستقلة، ولكن أيضًا لانتزاع الديمقراطية للمجتمع كله.

وثالثًا وأخيرًا: تحدي عُمَّال طنطا للكتان لسياسات الليبرالية الجديدة، عبر نضالات واسعة وممتدة شملت تنظيم الإضرابات والاعتصامات والوقفات وانتهت بالمطالبة قضائيًّا، مع عدد من الشركات الأخرى، بعودة عدد من الشركات إلى حضن القطاع العام.

وهي القضايا التي فتحت المجال للنقاش بداية حول حق «الملكية المقدس»، انتهاء بنضال العمال للوصول إلى نظام اجتماعي بديل عن الرأسمالية.

وعزز من اختياري للكتابة عن هذه المعارك الثلاث، بعد توثيقها ودراستها وتحليلها، واستخلاص الدروس المستفادة منها، أنني كنت متابعًا، وأحيانًا شاهدًا، وأحيانًا أخرى مشاركًا في صُنع أحداثها، بحكم عملي الصحفي واهتماماتي السياسية والاجتماعية والنقابية.

وآمل أن يكون هذا الكتاب مفيدًا لشباب العمال والحركة الاجتماعية المناضلين، الذين لم يطَّلعوا على مثل هذه التجارب، في وقت نتابع فيه صعودًا وبطئًا وحذرًا للحركة الاجتماعية، (معلمين ومحامين ومهندسين وصحفيين) من المتوقع أن تزداد وتيرته، خلال الفترة المقبلة، مع تزايد الأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

ولعل توقعاتنا بصعود جديد للحركة العُمَّاليَّة والاجتماعية، يقودنا أيضًا إلى أهمية الفصل الرابع والأخير من هذا الكتاب، الذي يتناول النشرات المصنعية والمجلات العُمَّاليَّة، فبدون فهم الحركة العُمَّاليَّة والتطورات التي تلحق بها والإشكاليات التي تواجهها، سيكون من الصعوبة بمكان على القوى المنحازة للطبقة العاملة ومشروعها التاريخي في التحرر من المجتمع الطبقي التفاعل والتأثير في حركتها وتسييسها.

ولذا حاولنا أن نغوص في حقل الألغام المسكوت عنه، وهو البحث في عقل الطبقة العاملة باقتفاء أثر النشرات المصنعية والعُمَّاليَّة؛ لنتعرف على القضايا التي كانت تشغل بال الحركة العُمَّاليَّة وقياداتها النقابية والسياسية، وإن واجهتنا صعوبة بالغة في التوصل إلى كافة النشرات العُمَّاليَّة والمصنعية، ونأمل أن تتصدى جهة بحثية أو حقوقية أو سياسية لمهمة جمع تراث وخبرات الحركة العُمَّاليَّة والاجتماعية قبل أن يتبخر.

والمؤكَّد أن الحركة الاجتماعية والعُمَّاليَّة تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى مجلة تناقش قضاياها الملحَّة، وتُبَلْوِر مطالبها وتعمل على توعية العمال بحقوقهم، وتعريف عمال كل موقع بأحوال زملائهم في المواقع الأخرى، وإحياء روح التضامن العمالي، وتكون أداة تواصل للعمال داخل كل موقع وعلى امتداد الوطن كله.

وأخيرًا: لا أزعم في هذا الكتاب أنني أقدم دراسة علمية عن الحركة العُمَّاليَّة، ولكن هذا العمل أقرب إلى مشاهدات من قرب، لثلاث معارك مهمة وتحليل لنتائجها، معارك أردت أن تكون وقائعها في متناول العاملين بأجر وأنصارهم؛ ليستفيدوا منها، وتكون جزءًا من ذاكرة الطبقة العاملة.

## الفصل الأول

# وقائع معركة الأجور وانتفاضة المحلة

**من هتافات العمال:**

اربط أَجري بالأسعار.. أصل العيشة مرة مرار.

حد أدنى للأجور.. للي عايشين في القبور.

حد أقصى للأجور.. للي عايشين في القصور.

بالروح والدم.. رزق عيالنا أهم.

هالله هالله.. شدي حيلك يا محلة.

سامع صوت المكن الداير.. بيقول: بس كفاية مذلة.

نفس الصوت اللي في حلوان.. بيقول: شد الحيل يا محلة.

**استهلال:**

الصراع على الأجور يُعَد جوهر كل صراع في المجتمع؛ فهو صراع على دخل المجتمع، وكيف يتم توزيعه على طبقات المجتمع المختلفة.

وتوضح ميزانية الدولة، الانحيازات الاجتماعية للحكومة، بمعنى: «هتاخد الفلوس من مين، وتعطيها لمين؟» كما أن الأموال المخصَّصة للتعليم والصحة وغيرها ستحدد تكلفة الخدمة المقدَّمة للجمهور، وبالتالي نستطيع معرفة من الذي سيستطيع الاستفادة منها، ومن الذي لن يستطيع الوصول إليها؟

والأجور ليست فقط الراتب الشهري.. ولكنها تشمل أيضًا الدخل غير المباشر: الخدمات التي تقدم للناس دون أن يدفعوا فيها.. أو الخدمات المدعومة.

وتكشف مسألة الأجر كذلك أن اختلال ميزان الأجور لا يعود فقط لقرار في هذه المنشأة أو تلك، بل يعود بالأساس إلى سياسات الدولة التي تحافظ على سلم الأجور في أدنى درجاته لإغراء المستثمرين على الاستثمار.

وحاليًّا، تعد قضية الأجور والأسعار هي الشغل الشاغل لأغلبية عموم المصريين، وحجم الأسر التي تهبط سنويًّا تحت خط الفقر يتزايد بانتظام، والمؤشرات تشير إلى أن الأسوأ لم يأتِ بعد.

وبالرغم من ذلك فإن القوى السياسية التي تسعى لاستعادة الديمقراطية، عبر المطالبة بإجراء انتخابات نزيهة على كافةِ المستويات الرئاسية والتشريعية والمحلية وفتح المجال العام... إلخ، تتغافل عن أن الديمقراطية تحتاج إلى العدل، فلا تربط بين المطالب السياسية ومطالب الجماهير التي تكتوي من غلاء الأسعار وضَعف المرتبات.

معركة الأجور، باختصار، تستطيع أن تكون مدخلًا لتحالف سياسي اجتماعي يطالب بالحرية، ولكنه أيضًا يضع الخبز معها في نفس المستوى.

**مقدمة:**

كانت احتجاجات عمال غزل المحلة التي بدأت في ديسمبر 2006، واستمرت حتى إبريل 2008، هي الأكثر أهمية في موجة الإضرابات التي بدأت منذ عام 2004، حيث شارك فيها أكثر من 25 ألف عامل يشكلون حوالي ربع قوة العمل في صناعة الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال، وحيث تحدى العمال خلالها قوانين الطوارئ والعمل، التي تحظر الإضرابات عمليًّا.

وإلى جانب ذلك كانت الأحداث التي تقع بالمحلة، هي عادة ما تحدد الأجور وظروف العمل الأخرى في قطاع النسيج وغيره.

وشجعت استجابة الحكومة لمطالب العمال المضربين، في انتشار عدوى الإضرابات، فلم تقتصر الاحتجاجات على قطاع صناعي واحد أو منطقة جغرافية واحدة.

وترصد مراكز بحثية «مشاركة أكثر من 1.7 مليون عامل فيما يزيد عن 1900 إضراب وأشكال أخرى من الاحتجاجات منذ عام 2004 حتى 2008»[1].

وتشدد على أن «الإضرابات انتشرت أثناء عام 2007 من مركزها الرئيس، المتمثل في صناعة النسيج والملابس، وامتدت لعمال الإنشاءات ومواد البناء، وقطاع المواصلات ومترو الأنفاق، وعمال مصانع الغذاء، وعمال المخابز، والعاملين في قطاع النفط في السويس، بل وامتدت إلى العاملين في الوظائف الحكومية الرسمية وموظفي الدولة»[2].

هذا الامتداد للحركة كان مفاجأة للجميع، وكان المطلب الرئيس لهذه التحركات كلها هو تحسين الأجور المتغيرة من بدلات وأرباح.

ولكن نوعية المطالب استمرت طيلة عامي 2006 و2007، أسيرة نطاقها الضيق، الذي يمس مطالب اقتصادية صغيرة، كزيادة حافز أو بدل، وهو ما يُمكِن فَهْمه، في ضوء غياب التنظيم النقابي، وضَعف اليسار، ونُدرة القيادات العُمَّاليَّة الواعية، بعد أن خرج قسم مهم منها عبر المعاش المبكر.

---

1- النضال من أجل حقوق العمال في مصر – مركز التضامن العمالي الدولي – فبراير 2010.

2- المصدر السابق.

ولكن هذه العوامل لم تَحُل دون أن تتحول المطالب الصغيرة التي شهدها عاما 2006 و2007 إلى مطالب عامة في عام 2008، حيث افتَتح عُمَّال غزل المحلة سلسلة الأحداث المتلاحقة بمظاهرة صاخبة خرجت بالآلاف من الشركة يوم 17 فبراير 2008 عشية انعقاد المجلس القومي للأجور؛ للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجر، وهو مطلب لا يخص عمال المحلة فقط، بل كل العاملين بأجر.

وهي المظاهرة التي مهَّدَت لانتفاضة 6 إبريل في المحلة عام 2008، التي دعا لها عمال غزل المحلة، وتبنت قوًى سياسية تحويلها ليوم عصيان عام، وخرج فيها عمال وحرفيو وعاطلو المحلة من ميدان «الشون» الشهير بوسط المدينة، يلعنون الفقر ويطالبون بتحسين أحوال المعيشة، وبتوفير فرص عمل.

و«شهدت الانتفاضة مواجهاتٍ واسعةً بين قوات الأمن، وبين المتظاهرين الذين حَطَّموا لأول مرة صور حسني مبارك وداسوها بالأقدام في بروفة ثورية لما ستشهده البلاد بعد 3 سنوات فقط من انتفاضة ثورية أطاحت بمبارك»[1].

واستمر مطلب الحد الأدنى مرفوعًا في معظم تحركات العاملين بأجر، إلى أن قام المحامي العمالي البارز «خالد علي»، والذي كان يشغل حينذاك مدير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، برفع دعوى قضائية تاريخية نيابة عن العاملين «ناجي رشاد» القيادي بشركة المطاحن (قطاع أعمال)، و«ياسر حساسة» القيادي بشركة أطلس للمقاولات (قطاع خاص) عام 2010؛ للمطالبة بانعقاد المجلس القومي للأجور لوضع حد أدنى جديد للعاملين بأجر، وهو ما أقرته المحكمة بالفعل.

ونتيجة للنهوض الثوري في 25 يناير 2011 اضطرت الحكومات لأن تستجيب لوضع حد أدنى جديد لأجور العمال، ولكنه لم يؤدِّ إلى تحسن حقيقي في الأوضاع المعيشية للعاملين بأجر.

واليوم تعود قضية الأجور لتحتل صدارة المشهد الاجتماعي، بعد أن برزت فجوة واسعة بين الأجور والأسعار، على خلفية أزمة اقتصادية تدفع كل يوم فئاتٍ جديدةً تحت خط

---

1- مقدمات الثورة المصرية – انتفاضة 6 إبريل 2008 – مصطفى بسيوني – الاشتراكي – مركز الدراسات الاشتراكية – إبريل 2014.

الفقر والعوز، وهو ما يستلزم العمل الجادَّ من أجل وضع هيكل أجور جديد عادل بلا استثناءات يشمل كل العاملين، ولا تزيد فيه الفجوة بين الحد الأدنى والأقصى للأجور عن 10 أضعاف، ويُربط فيه الأجر بالأسعار، مع ضبط لأسعار السلع الأساسية، وتحديد هامش ربح للإنتاج السلعي وللقطاع التجاري، أو للسلع المستوردة.

## أولًا: عُمَّال المحلة تاريخ من النضال[1] :

لم يكن إضرابًا عمال غزل المحلة في السابع من ديسمبر 2006 وفي الثالث والعشرين من سبتمبر 2007، ولا مظاهرات 17 فبراير 2008 للمطالبة بحد أدنى للأجور، ولا حتى انتفاضة 6 إبريل 2008، شيئًا عرضيًّا أو جديدًا، في تاريخ المحلة بقدر ما شَكَّلوا مرحلة جديدة في تاريخ نضالها.

فقبل تأسيس شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة عام 1927 كإحدى شركات بنك مصر، طاف المنادون على القرى المجاورة للمدينة يدعونهم للعمل في الشركة قائلين، كما يحكي القيادي العُمَّالي اليساري فكري الخولي، بشركة غزل المحلة، في روايته «الرحلة»:

«بنك مصر عمل مصنع يغزل القطن اللي انتوا بتزرعوه، ويعمل منه القماش اللي انتم بتلبسوه، كنا زمان بنزرع القطن لياخده منا الإنجليز، إحنا النهاردة بنزرع القطن، وهنحوله إلى قماش، إحنا اللي هنزرع القطن وحنغزله وحننسجه عشان يبقي كل شيء من مصر صناعة وطنية، ابعتوا ولادكم يتعلموا صَنْعة وهيخدوا أجر كويس».

داعَبَ الإعلانُ أحلام الفلاحين الفقراء في الحصول على دخل ثابت يعينهم على ضنك المعيشة، فتوافدوا من القرى المجاورة لأجل العمل في الشركة.

ولكن الصورة الوردية التي حلموا بها سرعان ما تبددت في ظل قسوة ظروف العمل، حيث يقول الخولي: «ألم تسمعوا بما حدث هذا الصباح، أَغْلَقوا الأبواب، أغلقوها في وجه العمال؛ لأنهم لم يأتوا قبل الميعاد، ولم يكتفوا بالغلق بل ضربوا العمال بالعِصِيِّ والكرابيج إلى أن سالت الدماء من وجوههم».

---

1- عمال المحلة.. تاريخ من النضال – نور منصور – الاشتراكي – 7 أكتوبر 2007.

وبعد عشَرةِ أعوام من إنشاء الشركة – أي: في عام 1937 – التي كانت أهم شركات الغزل والنسيج في مصر، أشار تقرير حول مساكن العمال إلى أنها: «بعيدة كل البعد عن كونها ملائمة لسكن الإنسان، بل إنها حتى غير ملائمة لإيواء الحيوان... والأغلبية العظمى من تلك المساكن غير مزودة بمراحيض أو مياه شرب نقية أو حمامات».

ورغم معاناة العمال في السنوات الأولى من العمل بالشركة، لم يبدؤوا في مقاومة الظلم، الذي كانوا يتعرضون له قبل عام 1938، وذلك نتيجة عدد من الأسباب، يأتي في مقدمتها: غياب الوعي بالعمل الجماعي والنِّقابي عن معظم العمال القادمين حديثًا من الريف.

ومن ناحية أخرى: استخدم أصحاب العمل شعارات «وطنية»؛ لابتزاز العمال ومَنعِهم من الاعتراض على أوضاعهم البائسة.

ويقول الخولي: «كانت إحدى الأفكار السائدة التي أثَّرت في وعي العمال هي: أنه طالما أن الشركة مملوكة لمصريين، فلا يجوز القيام بالاحتجاجات؛ حتى لو كان هؤلاء المصريون يمارسون أسوأ أنواع الاستغلال».

وثالثًا: كان هناك انقسام بين المحلاويين والشرقاويين، وهو الذي فرق بين العمال على أساس إقليمي، وساهم في منع وَحْدتِهم لفترة ليست بالقصيرة.

ويشير الخولي إلى أن أول إضراب كبير لعمال شركة مصر للغزل والنسيج «وقع في يوليو عام 1938، وكان السبب في ذلك تطبيق نظام جديد للعمل يتألف من ثلاث ورديات؛ كل وردية ثماني ساعات بدلًا من ورديتين، كل وردية 11 ساعة».

ويوضح أنه نظرًا لأن العمال كانوا يتقاضَوْن أجورهم على أساس نظام القطعة، كان هذا التغيير إيذانًا بنقص أجورهم بدرجة ملموسة؛ ولذلك قام نحو 1500 عامل بالإضراب مطالبين برفع أجر القطعة حتى لا تنخفض أجورهم في ظل النظام الجديد.

وكانت نتيجة الإضراب أن اعتُقِل الكثير من العمال، وحوكم 55 عاملًا وأُدِينوا، وأعربت المحكمة عن: «أسفها الشديد لهذا العمل الطائش من جانب عمال النسيج»، وأشارت إلى أنهم ابتعدوا عن تأدية واجبهم تجاه شركة ساعدتهم وفتحت لهم بابًا يدخلونه، وهم ما زالوا جهلاء.. يجب على العمال أن يضحوا بكل مصلحة شخصية من أجل خدمة الوطن».

وبعد ذلك بسنوات، وتحديدًا في سبتمبر 1947، نظَّم عمال شركة مصر للغزل والنسيج إضرابًا ضخمًا؛ احتجاجًا على لائحة الجزاءات الجديدة التي أقرتها الشركة.

وخلال تلك الفترة، كانت قد تبددت الأوهام حول ضرورة انصياع العمال لأصحاب العمل في الشركات المملوكة للمصريين، كما تضاءلت حدة الانقسام بين الشرقاويين والمحلاويين، لصالح قيم التآزر والعمل الجماعي من أجل تحقيق المصالح المشتركة للعمال.

ولذلك فقد قامت مظاهرة عفوية ضد لائحة الجزاءات الجديدة، التي تضمنت فَرْض غرامات جديدةً على العمال الذين يرتكبون مخالفاتٍ، وعندما وصل مسؤولو الأمن إلى الشركة أطلق أحدهم النار، فرد العمال ردًّا عنيفًا بإتلاف بعض ممتلكات الشركة، التي قامت بإغلاق أبوابها لعدة أيام.

وهنا أعلن العمال عن مطالبهم بحَلِّ النقابة لأنها موالية للإدارة، وانتخاب قيادات جديدة للنقابة، وإلغاء لائحة الجزاءات، ووقف فصل العمال.

ولكن الحكومة ردَّت باستخدام القمع، حيث حاصرت الدبابات المصنع، وتم إخراج العمال منه بالقوة.

ورغم فشل الإضراب في تحقيق مطلب انتخاب نقابة جديدة مستقلة عن الإدارة، «فقد تم رفع أجر عمال الإنتاج عدة ملاليم، وجرى تحسين ظروف العمل ومنها إدخال لبس «الأفارولات» لأول مرة إلى الشركة، بعد أن ظل عمال الشركة يعملون لفترة طويلة وهم يرتدون الجلابيب والقباقيب، فلُقِّب الحَدَث بـ: «إضراب الدبابات والقباقيب»».

ويمكن اعتبار هذا الإضراب بمثابة «نقطة تحول رئيسة في تطور الحركة العُمَّاليَّة؛ لأن الشركة كانت آنذاك أكبر تجمع للرأسمالية الصناعية في مصر»[1].

واستقبل عمال المحلة سلطة دولة يوليو 1952، بمظاهرة تضامنية مع عمال شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار، وذلك عقب صدور الحكم بالإعدام على العاملَين خميس والبقري في أعقاب إضراب العمال في 11 أغسطس عام 1952، والذي تم نفيذه في 7 سبتمبر 1952.

1- تاريخ نضال عمال المحلة – هيثم جبر – الاشتراكي – 24 ديسمبر 2006.

«وقاموا بحملة لجمع التبرعات للعمال، كما أرسلوا مندوبين عنهم للتظاهر مع العمال في الإسكندرية وكفر الدوار»[1].

ولكن الاحتجاجات تراجعت خلال عقد الستينيات، بعد أن أمَّمَها الرئيس جمال عبد الناصر عام 1960 وباتت من أهم شركات الغزل في الشرق الأوسط.

وخلال العهد الناصري «حدث تطور كبير لأحوال العمال، حيث تم زيادة الأجور، وتوفير الرعاية الصحية والمواصلات، والسماح بعطلات سنوية أطول، وإقرار نظام المعاشات وعقد العمل الأبدي. وفي المقابل جرى تأميم الحركة العُمَّاليَّة عن طريق منع الإضراب، وسيطرة الاتحاد الاشتراكي على النقابات العُمَّاليَّة»[2].

**انفتاح .. السَّدَاح مَدَاح:**

ولكن أحلام العمال بحياة آمنة وتأمين صحي ووظيفة مستقرة وأجر يحفظ الحياة الكريمة بدأ يختفي تدريجيًّا، بعد أن بدأ الرئيس محمد أنور السادات يعلن بوضوح أن الاشتراكية فقر.. وأن من حق الجميع أن يغتنوا وينعموا بالفرص.

أحوال العُمَّال تأثرت مع الانتقال من نمط الملكية للدولة، والمتمثلة في تنمية وتعزيز القطاع العام، إلى سياسة السوق الحرة وبَدْء تطبيق سياسة الانفتاح، وأصبح الارتفاع المتزايد للأسعار سببًا في التدهور المستمر في أحوال العمال، فنفضوا عن كاهلهم غبار أسلحتهم القديمة في النضال.

وفي عام 1975 انطلق إضراب 30 ألف عامل من شركة غزل المحلة احتجاجًا على انخفاض الأجور مقارنة بالأسعار، وظن الأمن أنه يستطيع فض الإضراب بفرض طوق من الحصار الأمني على الشركة، ولكن العمال اندفعوا، في مشهد ممهِّد لانتفاضة الجماهير في عموم مصر في يناير من عام 1977، للخروج والتظاهر في شوارع المحلة لتلتحم معهم الجماهير، هاتفين: «بنبيع البدلة ليه.. عشان كيلو اللحمة بقى بجنيه»[3]. وذلك في إشارة إلى قيام العمال ببيع بِدَل العمل «الأفارولات»؛ لمواجهة تردِّي الأوضاع وضَعْف المرتبات.

---

1- تاريخ نضال عمال المحلة – المصدر السابق.

2- المصدر السابق.

3- عمال المحلة.. تاريخ حافل بالانتصار المؤقت.. والفقر الدائم! المصري اليوم 13 - 12-2006.
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2155096.

ويذكر حمدي حسين أحد قيادات اليسار بالشركة؛ أن «العمال صَعِدوا إلى الثلاجات الخاصة بمجلس الإدارة، وأخرجوا الفراخ الموجودة بداخلها، واتخذوا منها شعار: «همه بياكلوا حمام وفراخ.. واحنا الفول دَوَّخْنا وداخ»[1].

غير أن قوة الاحتجاج وتخطِّيه لأسوار المصنع أدى إلى استجابة الدولة إلى رفع مستوى الأجور من 9 جنيهات يوميًّا إلى 15 جنيهًا لكل عُمَّال شركات القطاع العام الصناعي في مصر.

وفي عام 1986 قام العمال بإضراب مطالبين بإضافة «أيام الجمعة» إلى المرتب، وأغلقت الشركة أبوابها لأسبوع وأصبحت مظاهرات العمال في شوارع المحلة سلوكًا يوميًّا، إلى أن نجح الأمن في القبض على قيادات العمال.

و«لكن عاملات المحلة رفَضْن العودة إلى العمل حتى يتم الإفراج عن زملائهن، رافعين شعار «الإفراج قبل الإنتاج»، وهو ما سَرَى كالنار في الهشيم في عموم مصانع الشركة، واضطرت الحكومة إلى التفاوض مع القيادات العُمَّاليَّة داخل السجن، وانتهت المفاوضات بالتوقيع على عريضة تقضي بإضافة جُمعتَين إلى المرتب طوال عام 1986»[2].

**التضامن مع الانتفاضة:**

وعلى إثر الانتفاضة الفلسطينية الأولى في ديسمبر عام 1987، اندلعت حركة تضامن قوية عكست مستوى القهر السياسي والاجتماعي الذي تعيشه البلاد،

ولم يكن عمال المحلة بتاريخهم الطويل ليتخلفوا عن التوقيع في دفتر التضامن مع الشعب الفلسطيني المحتل، سواء لأسباب دينية أو قومية، أو لأنهم «طبقة فقيرة زي حالاتنا».

وفي «يوم 1 يناير 1988 خرج المئات من عمال الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى عقب صلاة الجمعة في مظاهرة حاشدة تأييدًا للانتفاضة، وأحرقوا خلالها الأعلام الإسرائيلية أمام مقر الحزب الوطني.

هاجمت قوات الأمن المظاهرة واعتقلت بعض العمال، أما الشعارات التي رفعها العمال في البداية تضامنًا مع الانتفاضة، فسرعان ما تحولت إلى شعارات تطالب بقطع العلاقات

---

1- المصدر السابق.

2- هيثم جبر – مصدر سابق.

مع إسرائيل، وتتهم الحكومة بالعَمالة لصندوق النقد الدولي وأمريكا، وارتفعت النداءات المطالبة بسقوط النظام»[1].

ويذكر محمد عبد العظيم أحد قيادات المحلة أن «آخر انتفاضة شهدتها المحلة قبل ا كانت إضراب 2006، كانت انتفاضة منحة المدارس عام 1988؛ إذ كان هناك منحة تُصرَف كل عام قبل دخول المدارس، إلا أن الرئيس مبارك أقدم علي إلغائها عام 1988.

وعلم العمال بالخبر عن طريق التليفزيون في الواحدة ظهرًا؛ ليتوقف العمل بالشركة تمامًا في غضون نصف ساعة، ورفض العمال الخروج من الشركة، وانضمت باقي الورديات إليهم واستمر نحو 30 ألف عامل في اعتصامهم لمدة يومين، وقد رفع العمال في اليوم الأخير نعشًا يرمز للحكومة.

وكانت النتيجة اعتقالَ عدد كبير من قيادات العمال ومنهم حمدي حسين، ومصطفى فودة، وفوزي الشيخ، وتم استبعادهم من موقع العمل ونقلهم إلى محافظات نائية»[2].

## ثانيًا: قِطاع النسيج على مَذْبَح الخَصْخَصة:

بمجرد أن تُصافِح عيناك اللافتة الضخمة: «مرحبًا بكم في مدينة المحلة الكبرى» ستدرك على الفور أنك وصلت لمدينة كبيرة - بالرغم من أنها ليست عاصمة المحافظة التي تقع فيها - يشتغل أغلب أهلها بالصناعة والتجارة، وتمثِّل شركة مصر للغزل والنسيج فيها علامة مهمة في تاريخ المدينة التي تقع وسط دلتا النيل في محافظة الغربية.

والشركة التي تأسست عام 1927 كانت دومًا محطَّ الأنظار - ليس فقط لروَّاد الصناعة «الوطنية» منذ أن أسسها طلعت حرب عندما كانت مصر تَرْزَح تحت الاحتلال الإنجليزي - ولكن أيضًا لكل المنحازين للطبقة العاملة ودورها في مواجهة الظلم الاجتماعي، والمؤمنين بالفكر الاشتراكي.

ومنذ بداية تسعينيات القرن الماضي، و«مع نجاح بعض البلدان الآسيوية خلال العقدين السابقين في دخول أسواق التصدير العالمية لمنتجات الغزل والنسيج والملابس، بدأ النظام

---

1- الأهالي 6 يناير 1988 - ص1.

2- المصري اليوم - مصدر سابق.

المصري في الحديث عن تحولات جذرية في السياسة الصناعية ستؤدي إلى تحويل مصر إلى «نمر على ضفاف النيل»، مؤكدًا أن صناعة النسيج بحكم حجمها وتاريخها ستلعب دورًا رائدًا في ذلك التحول التاريخي.

كانت الخطة بسيطة: التخلص من غالبية العمال، فالعمالة «الزائدة» هي سبب كافة المشكلات، ثم بيع المصانع للاستثمار المحلي والأجنبي، ثم تسهيل عملية التصدير من خلال علاقات النظام المتميزة بالغرب ثم الانطلاقة، لكن سرعان ما تحولت تلك الأحلام إلى كابوس»[1].

أما اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة المعروفة باسم: الكويز، بين مصر والولايات المتحدة ودولة الاحتلال الإسرائيلي عام 2004، والتي دافع عنها الكثيرون كمَخرَج أخير لأزمة صناعة النسيج، فإن «هذه الاتفاقية، إلى جانب كونها أنها تسوِّق للسلع الصهيونية الغارقة بدماء الشعب الفلسطيني، حيث إنها تشترط لدخول المنتجات المصرية إلى الأسواق الأمريكية دون جمارك أو حصص محددة أن يبلغ المكون الإسرائيلي في هذه المنتجات 11.7%، فإنها لم تُفِد سوى عشر شركات كبرى مملوكة لكبار رجال الأعمال من أصدقاء عائلة مبارك، ولم تَكُن بأي حال من الأحوال مخرجًا لأزمة صناعة النسيج المصري»[2].

**استنتاجات الدولة والثمن المر:**

ولكن عندما كان يُسأل النظام عن فشله الاستثنائي في تطوير قطاع النسيج، وتخلفه عن سائر دول العالم الثالث في هذا المجال، رغم عراقة هذه الصناعة في مصر، فدومًا ما كان يشير إلى محور الشر بالنسبة له وهو العمالة «الزائدة» والملكية العامة.

والحل السحري بالنسبة للطبقة الحاكمة، هو تشريد أكبر نسبة ممكنة من العمال، وتخفيض أجورهم وحوافزهم وحقوقهم لأدنى مستوًى ممكن، وعرض المصانع للبيع بأي ثمن لمستثمرين، أو تصفيتها تمامًا.

ألم يتخلص النظام من أكثر من 100 ألف عامل نسيج من خلال وقف التعيينات والمعاش المبكر؟ ألم يفعل كل ذلك بحجة ضرورة الاندماج في السوق العالمية ومواجهة المنافسة العالمية؟

1- الليبرالية الجديدة في قطاع الغزل والنسيج – سامح نجيب – الاشتراكي – مركز الدراسات الاشتراكية – 24 ديسمبر 2006.
2- الليبرالية الجديدة في قطاع الغزل والنسيج – مصدر سابق.

وأمام الفشل الذريع في تحقيق تلك الطَّفْرة المنتظرة من خلال الليبرالية الجديدة ومقتضياتها وسياساتها وبرنامجها هذا، ما هو الاستنتاج الذي وصل إليه النظام المباركي الرأسمالي في شكل لجنة السياسات وخبرائها؟

المزيد من التي كانت هي الداء: ضرورة الإسراع في الخَصْخَصة، والتخلص مما تبقى من القطاع العام سواء بالبيع أو التصفية.

لا صوت يعلو فوق صوت المستثمر، المستثمر يريد التخلص من نصف العمالة – السمع والطاعة، المستثمر يريد شراء المصنع بعُشْر قيمته – السمع والطاعة، المستثمر يريد عُمَّالًا بلا صوت ونقابةً صفراء تخدم مصالحه – السمع والطاعة، المستثمر يريد إغلاقًا للمصانع وبيعها خُرْدة وطرد العمال – السمع والطاعة.

وخلال الفترة ما بين 1995 وحتى 2005، تم خَصْخَصة عدد كبير من المصانع خاصة في قطاع الملابس. من هنا أصبح القطاع الخاص يستحوذ على أكثر من 70% من هذا القطاع، وفي قطاع النسيج، أصبحت نسبة 40% من الصناعة مملوكة للقطاع الخاص، أما قطاع الغزل فهو الاستثناء الوحيد؛ حيث ما زال 90% منه تابعًا لقطاع الأعمال العام.

وفي كل حالات الخصخصة تلك، شاهدنا نفس السيناريو من تشريد لغالبية العمال، وتكثيف لاستغلال من يتبقى منهم، مع حرمانهم من الحقوق والمكتسبات والامتيازات التي تحققت عبر عقود من النضال.

و«في العَشْرية الأولى من الألفية الثانية كانت الشركة القابضة للغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام تضم 38 شركة غزل ونسيج، تعمل في كافة مراحل الإنتاج من الحَلْج إلى الغَزْل إلى النَّسْج إلى إنتاج الملابس، وتوظف أكثر من 120 ألف عامل، وكلها كان يتم تحضيرها إمَّا للبيع أو التصفية»[1].

وأعلن رئيس وزراء مصر السابق أحمد نظيف في ملتقى القاهرة للاستثمار عام 2007 «أنه لا رجعة عن الإصلاح والإسراع بوتيرة الخَصْخَصة، وأوضح أن أحد أهم محاور التعديلات

---

1- الليبرالية الجديدة في قطاع الغزل والنسيج.

الدستورية القادمة: تهيئة المناخ الاقتصادي من خلال التخلص من مواد لا تتوافق مع التطورات العالمية»[1].

ولكن صعود الحركة العُمَّالِيَّة - وفي القلب منها نضال عمال المحلة - كان له دور مهم في وقف سياسات الليبرالية المتوحشة لسنوات، ولكنها عادت لتُطِل برأسها القبيح من جديد بقوة خلال الأعوام القليلة الماضية.

## ثالثًا: العمال والأجور:

كشفت دراسات اقتصادية عديدة أن معظم العمال وموظفي الياقات البيضاء، وأولئك العاملين في القطاع العام والفلاحين وفقراء القرى والعمال الموسميين والعاطلين، لم يستفيدوا من مزايا النمو الاقتصادي، الذي حققته مصر منذ عام 2006/2005.

ووجد تقرير التنمية البشرية لمصر عام 2008 أن 19.6% من المصريين يعيشون على أقل من دولار يوميًّا؛ مما يعني أنه ليس لديهم دخل يكفي لاحتياجاتهم اليومية[2].

وسرَّعَت حكومة رئيس الوزراء أحمد نظيف - التي تشكلت في يوليو 2004 - من برنامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي، وقالت: إنها رفعت معدل النمو إلى 7%، إلا أن خبراء اقتصاديين يقولون: إن ارتفاع معدلات التضخم التي بلغت الشهر الماضي 16.4% ساهم في ابتلاع عائدات النمو في ظل استمرار تدني الأجور[3].

وتمثل قيمة الأجر مجال معركة دائمة بين العاملين بأجر (العمال وصغار الموظفين) وأصحاب الأعمال (الدولة ورجال الأعمال)، ويتركز حولها النضال الأساسي لحركة العمال في أطوارها الأولى.

وهذا طبيعي، فكل تقليل لقيمة أجر العامل هو زيادة لربح صاحب العمل، وبالعكس فكل زيادة في أجر العامل هي تقليل من ربح الرأسمالي صاحب العمل.

---

1- مبارك، ملتقى القاهرة للاستثمار تأكيد على وحدة المصير والتكامل الاقتصادي العربي - وكالة الأنباء الكويتية كونا - 9 ديسمبر 2007.

2- انخفاض بطيء في معدل الفقر بمصر - الجزيرة - 14 مايو 2008.

3- المصدر السابق.

والحد الأدنى للأجور، ليس إجراء اشتراكيًّا كما قد يتوهم البعض، بل إن الأنظمة الرأسمالية تبنته لكي تضمن حد الكفاف للعاملين، فيتمكنوا من مواصلة الحياة والتوجه للعمل لتشغيل عجلة الإنتاج، وخلق الأرباح... إلخ.

ووفقا لدراسة أجراها الخبير الاقتصادي أحمد النجار؛ فإن «أول حد أدنى للأجور في زمن الرئيس جمال عبد الناصر وصل إلى 18 قرشًا في اليوم، بما يعادل 5 جنيهات شهريًّا، كانت تكفي لشراء 34 كيلو من اللحم حينذاك.

وفى عهد الرئيس محمد أنور السادات الذي انتهج سياسة الانفتاح، زادت الإضرابات والمطالبات بزيادة الأجور، خاصة مع ارتفاع معدلات التضخم وتراجع الاقتصاد، فقد بلغ الحد الأدنى للأجر الأساسي للعامل 16 جنيهًا بموجب القانونين 47، 48 لسنة 1978 المنظمَينِ لشؤون العاملين بالدولة وموظفي القطاع العام.

ووصل الراتب الكلى لخريج الجامعة في بداية اشتغاله بالجهاز الحكومي إلى 28 جنيهًا أواخر عصر السادات»[1].

وكان القانون رقم 53 لسنة 1984 قدَّرَ الحد الأدنى للأجور في القطاع العام بمقدار 35 جنيهًا شهريًّا، ويبقى الحد الأدنى للأجر الأساسي كما هو، ولكن نتيجة لزيادات عيد العمال منذ عام 2001 وصل الحد الأدنى للأجر الشهري إلى 108.5 جنيه اعتبارًا من يوليو 2008.

ووفقًا للبيانات التي «تقدمها غرفة التجارة الأمريكية المصرية بلغ الراتب الشهري الأساسي لعمال قطاع النسيج والملابس قبل موجة الإضرابات التي بدأت في عام 2004، 250 جنيهًا»[2].

ويَعتبر قانون العمل رقم 12 لسنة 2003، أنَّ الأجر هو كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله نقدًا مضافًا إليه جميع العلاوات أيًّا كان نوعها كالعلاوة الدورية، والعلاوة التي تُصرَف بسبب غلاء المعيشة، والعمولة، والامتيازات العينية، والوهبة... إلخ.

وبمرور الوقت كانت تتعاظم نسبة الأجر المتغير، بينما تتراجع نسبة الأجر الأساسي، وهي

1- الحد الأدنى والأقصى للأجور.. صراع العدالة الاجتماعية منذ الخمسينيات – أحمد النجار – المصري اليوم – 30 إبريل 2015.
https://www.almasryalyoum.com/news/details/720404

2- النضال من أجل حقوق العمال في مصر – مركز التضامن العمالي الدولي – فبراير 2010.

القيمة التي يتم على أساسها حساب اشتراكات التأمينات الاجتماعية التي تترجَم بعد ذلك إلى معاشات ضعيفة لا تُسْمن ولا تُغْني من جوع.

وتشير المادة 37 من قانون العمل رقم 12 لسنة 2003، إلى أنه إذا تم الاتفاق على تحديد الأجر بالإنتاج أو العمولة، وجب ألَّا يقل ما يحصل عليه العامل عن الحد الأدنى للأجور.

وفي هذا السياق صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 983 لسنة 2003 بإنشاء المجلس القومي للأجور.

وأشار في مادته الثالثة إلى أن اختصاصات المجلس هي: وضع الحد الأدنى للأجور على المستوى القومي؛ ليحقق التوازن بين الأجور والأسعار، ووضع الحد الأدنى للعلاوات سنويًّا بما لا يقل عن 7% من الأجر الأساسي، الذي تُحسَب على أساسه اشتراكات التأمينات الاجتماعية، إلى جانب تحديد هيكل الأجور لمختلف المهن والقطاعات والأنشطة بالدولة لتحقيق التوازن المطلوب في توزيع الدخل القومي، مع إجراء الدراسات اللازمة على المستوى القومي لإعادة النظر في الحد الأدنى للأجور، مع مقترحات دورية لا تتجاوز 3 سنوات على الأكثر.

ولكن الحد الأدنى للأجور ظل ثابتًا عند حاجز 112 جنيهًا، رغم كل أحاديث حكومة أحمد نظيف عن إحراز معدلات نمو عالية، وصلت إلى سبعة بالمئة، وشهادات المؤسسات الدولية عن تحسن الاقتصاد المصري ومتانته... إلخ، وهو ما كان يعني أن الفقراء يتلقَّون نصيبًا ضئيلًا فقط من عوائد هذا النمو.

ولكن المجلس القومي للأجور، تحت ضغط رجال الأعمال ونفوذهم من جهة، وضعف الحركة العُمَّاليَّة من جهة أخرى، لم يجتمع منذ صدور القانون عام 2003 إلا في عام 2008، بعد انفجار الغضب العمالي.

وفي السطور التالية نروي حكاية كفاح عمال المحلة خلال الفترة من 2006 وحتى 2008، وكيف تطور مطلب تحسين الأجور من مجرد زيادة البدلات والأرباح لعمال الشركة، إلى مطلب عامٍّ يخص كل العاملين بأجر في مصر، ولنتعرف على وجه من وجوه الطبقة العاملة المناضلة، ونستخلص منها الدروس.

**أول القصيدة إضراب الشهرين عام 2006:**

لم يكن حسني مبارك يدرك – وهو يُشِيد بعمال المحلة أثناء زيارته للمدينة الصناعية في 5 يناير 2005، وبعودتهم لتحقيق أرباح بعد سنوات من الخسائر – أن عمال هذا المصنع بالذات سيكونون واحدًا من أهم حَفَّاري قبر حكمه هو بالذات.

وبعد أقل من 11 شهرًا على زيارته للمحلة وإشادته بالعمال انطلق إضراب المحلة في ديسمبر عام 2006؛ لتنطلق موجة من الاحتجاجات العُمَّاليَّة في كل بقاع البلاد رافضةً لسياسات التجويع والخصخصة.

والحكاية بدأت مع الانتخابات النقابية، والتي جرت في نوفمبر 2006، وشهدت تزويرًا فجًّا لإرادة العُمَّال كالعادة.. والجديد أن الإدارة قررت إسقاط كل المرشحين المستقلين والشرفاء، ولم تَسْتثنِ حتى الخطابي عايد رئيس النقابة السابق.

وبالمقابل، قرر الخطابي، الذي علم بخطة الإدارة قُبَيل الانتخابات بفترة، توريط أعضاء النقابة، فأعد كتابًا تحت عنوان: «إنجازات النقابة»، ووزعه على العمال، كنوع من أنواع الدعاية الانتخابية، وذكر من ضمن الإنجازات صدور قرار من رئيس الوزراء أحمد نظيف في 3 مارس، بأن تكون علاوة نهاية العام التي يتلقاها جميع عمال النسيج في القطاع العام مساويةً لراتب شهرين بما لا يتجاوز 500% من أصل علاوة صافية (بعد خصم الضرائب) تبلغ 100 جنيه مصري»[1].

وهو القرار الذي «لعبت دار الخدمات النقابية والعُمَّاليَّة كذلك دورًا مهمًّا في توصيله للعمال عبر فرعها بالمحلة الكبرى»[2].

وعلى الفَوْر التقطت القيادات العُمَّاليَّة الشريفة – التي كان عدد منها ممن خسروا الانتخابات – طرَفَ الخيط؛ لينتشر الخبر في كل قطاعات الشركة، وبات العمال يتعاملون مع الشهرين باعتبارهما قد صارا في جيوبهم بالفعل.

ولكن عندما ذهب العمال لصرف الأرباح وجدوا أنها 98 جنيهًا فقط، وزعمت الإدارة أن قرار رئيس الوزراء ينطبق فقط على العاملين بالقطاع الحكومي، فرفض العمال القبض،

1- مقابلة مع قيادي عمالي بشركة غزل المحلة بالقاهرة تحفظ على ذكر اسمه – 10 سبتمبر 2023.

2- النضال من أجل حقوق العمال في مصر – مصدر سابق.

وهددوا بالاعتصام إن لم يأخذوا حقهم في الأرباح كاملًا حتى يوم الخميس الموافق 2006/12/7.

وتذرَّعَ رئيس مجلس الإدارة بأن القرار لا يشمل شركات قطاع الأعمال، ويقتصر على شركات القطاع العام، فلم يَقبَل العمال هذه الحجة وأعلنوا امتناعهم عن صرف الأجور، مهددين بتصعيد الاحتجاج إلى إضراب شامل إذا لم تتم الاستجابة لمطالبهم حتى يوم الخميس.

حجم الامتناع عن صرف الأجور «كان ينبئ بقوة الإضراب، حيث شمل كل العمال الذين يتجاوز عددهم الـ 24 ألف عامل، ولم تحدث حالات تسرب تذكر سوى لأعضاء اللجنة النقابية، التي حاولت إقناع العمال بالتراجع عن موقفهم دون جدوى. وبالفعل نفَّذَ العمال تهديدهم، بعد انتهاء مهلة الثلاثة الأيام دون تحقيق مطالبهم، وبدأ الإضراب»[1].

**صافرات الإضراب:**

انطلقت صافرة المصنع في تمام الساعة السابعة والنصف من صباح يوم الخميس 7 ديسمبر 2006 إيذانًا ببدء العمل كالعادة، ولكن في هذا اليوم لم يتوجه العمال إلى العمل، بل اعتبروا صافرة المصنع إعلانًا لبدء إضرابهم الذي هددوا به قبل ثلاثة أيام».

بدأ الإضراب بعمال الوردية الأولى (10 آلاف عامل)، الذين احتشدوا كتلة واحدة في ميدان طلعت حرب المواجه لمبنى إدارة الشركة، وأخذوا يرددون هتافًا موحدًا دون انقطاع: «الشهرين ... الشهرين»، مما اضطر رئيس مجلس إدارة الشركة (محمود الجبالي) للاختفاء سريعًا، فرفع العمال «نعشًا» رمزيًّا كتبوا عليه: «محمود الجبالي ظالم العمال».

واندفع طوفان العمال الغاضبين إلى ساحة الشركة من خلال البوابة الرئيسة،

وحسبما يروي القائد العُمَّالي سيد حبيب «قام قسم آخر من العمال بالتوجه لتحرير العاملات، وفتح الأقفال من على أبواب أقسامهن». الإدارة كانت تخشى من دور العاملات وعارفة تأثيرهم؛ ولذا أول ما دخلوا إلى أقسامهم قامت بإغلاق الأبواب بالأقفال.

تحرير العاملات منَحَ الإضراب قوة أخرى كبرى؛ حيث بدأن في المرور على كافة أقسام

1- انتصار عمال المحلة – عزت بسيوني – مصدر سابق.

الشركة؛ لتجميع العُمَّال كلهم في ساحة طلعت حرب.. وهناك هتفن: «الرجالة فين؟ الستات اهم» ليثيروا حماسة كل عمال الشركة»[1].

كان الرجال إلى جانب النساء في مشهد نضالي رائع، ووُلِدت داخل الإضراب عاملات لعبن أدوارًا قيادية فيما بعد، من أبرزهن وداد الدمرداش وأمل السعيد.

وتقول وداد الدمرداش: «أوَّل مرة في حياتي أشارك في مظاهرة، وكنت أصرخ بأعلى صوتي في وجه الرجال الذين يتابعون الموقف من شرفات المصنع»[2].

وبعد ساعات من التظاهر داخل الشركة حلَّ موعد دخول الوردية الثانية في الثالثة عصرًا، وكان الأمن قد أغلق الأبواب وقرر عدم دخول الوردية الثانية.

غير أن عمال الوردية الثانية تجمعوا خارج الشركة، وتحت ضغط العمال المضربين بالداخل وعمال الوردية الثانية بالخارج، اضطر الأمن لفتح الأبواب؛ لينضمَّ عمال الوردية الثانية إلى زملائهم داخل الشركة، ليصل حشد العمال، عصر الخميس، إلى ما يقرب من 21 ألف عامل، فتعززت قوة العمال وبدأ الهتاف مرة أخرى، ولكن بصوت أقوى: «الشهرين... الشهرين».

ولكن ما لم يحسبه قادة الإضراب أن أعدادًا كبيرة من العمال تركت الشركة مساء الخميس بسبب الضغوط والتهديدات الأمنية، وخوفًا من استخدام الدولة للعنف، كما حدث من قبل في كفر الدوار 1994 والحديد والصلب 1989 بل وفي المحلة ذاتها عام 1988.

**جمعة الحسم:**

كان يوم الجمعة هو الأصعب في الإضراب، حيث أخذ عدد المعتصمين داخل الشركة في الانخفاض، حتى وصل إلى ما يقرب من الـ 3 آلاف عامل في النهار.

وفي نفس الوقت كانت رسائل المساومة تصل إلى الشركة، والتي بدأت بعرض يمنح العمال 21 يوم بدلًا من 100 جنيه، ثم ارتفع العرض ليجمع بين الـ 21 يوم والـ 100 جنيه، بالإضافة إلى 5% من الأساسي.

---

1- غزل المحلة: الشرارة نسائية – فاطمة رمضان – نشرة اللي بنو مصر – حركة تضامن – مايو 2010.

2- وداد الدمرداش.. من «عاملة» إلى «قائدة عُمَّاليَّة» – جريدة الوطن – 1 مايو 2012 – https://www.elwatannews.com/news/details/867

ولكن «خطبة الجمعة، والتي ألقاها عامل بالشركة اسمه الشيخ محمود، وكان يتعاون مع الأوقاف.. كان لها فعل السحر في ثبات العمال، خطبة الرجل كانت مؤثرة جدًّا، وتحدث خلالها عن الظلم وضرورة مواجهته.. وعن العدل اللي بيدعو له الدين، والحاكم العادل زي سيدنا عمر بن الخطاب، وحث العمال على الثبات على موقفهم»[1].

وظلت المفاوضات جارية حتى مساء الجمعة، وعندما حل المساء كان عدد العمال قد انخفض إلى مربع العشرات، وقد بدا على قوات الأمن المرابِطة خارج الشركة أنها تقوم بتحركات مريبة.

وفي منتصف الليل بدأ الأمن يصدر تهديدات، بدا عليها الجدية، بالاقتحام إذا لم يفضَّ العمال اعتصامهم ويتركوا الشركة، ثم انقطعت الكهرباء عن الشركة للإيحاء بجدية التهديد.

وكان قرار العمال أنهم قالوا: مستمرون في الاعتصام، حتى نحصل على مطالبنا مهما كانت العواقب، بل وأرسلوا رسائل تحدٍّ يحذرون فيها من عواقب الاقتحام؛ نظرًا لأن المصانع ممتلئة بالمواد القابلة للاشتعال، والعمال يدخنون سجائر، ومن الممكن أن تحدث كارثة في حالة اشتعال النيران في لحظة هرج ومرج.

ويقول القيادي العمالي: «العدد قل جوة الشركة.. كان في محاولات للاقتحام، فوصلنا رسالة بشكل غير مباشر، أن في عمال في الأقسام، والعمال بيشربوا سجاير وممكن الحاجات تولع في الهَرْج والمَرْج المصاحب للاقتحام طبعًا بدون قصد.. والمعلومة دي وصلت للإدارة وبلغت الأمن وأخلت مسؤوليتها»[2].

وهكذا لولا صمود نحو مئة عامل، داخل المصانع يوم الجمعة 7 ديسمبر، بعدما نجح الأمن في الضغط على باقي المعتصمين وأخرجهم من المصنع، بعد أن روج إشاعة بأن المصنع في إجازة لأجل غير مسمًّى، لكان انتهى كل شيء.

صمود العمال وتراجع الأمن عن الاقتحام واستخدامه خطابًا إعلاميًّا وتفاوضيًّا غاية في المرونة والليونة مع «أبنائنا العمال» كسر حاجز الخوف، وأشعل شرارة الثقة في أوساط العمال.

---

1- مقابلة مع قيادي عمالي – مصدر سابق.

2- مقابلة مع قيادي عمالي – مصدر سابق.

وكأن لسان حالهم يقول: «نحن قادرون على التأثير، وليس صحيحًا أنه لا حول لنا».. ربما يكون هذا هو ما دار في أذهان الكثيرين منهم بعد مرور يوم الجمعة بسلام، وطلوع صباح السبت.

**كفاية مبارك.. كفاية جمال:**

ومع الساعات الأولى من صباح السبت تدفَّق طوفان العمال قاصدين مقر الشركة، وحاولت قوات الأمن منعهم بكل الطرق دون جدوى، وانضموا إلى زملائهم المعتصمين؛ لتمتلئ الساحة مرة أخرى ويتكرر مشهد يوم الخميس.

ويصف العمال هذا المشهد بالقول: «عندما لم يسأل علينا أي حد من المسؤولين حتي صباح يوم السبت، تجمعنا مرة أخرى ومنعونا من دخول الشركة، ولكننا دخلنا غصبًا عنهم، والإدارة قطعت المية والكهرباء، وحتى الحضانة قفلوها، ولما راحت العاملات بأولادهم الحضانة ولقوها مقفولة، جابوا ولادهم معاهم الاعتصام وهما بيقولوا: «قفلوا الحضانة منهم لله... مش كفاية مش لاقيين ناكل»[1].

ويضيف أحدهم: «بعد قطع المياه ملأنا عددًا من البراميل كنا بنشرب منها، وفي اليوم الأول كنا بنخرج نشتري سندوتشات، وبعد كده بقت الستات بتخرج تطبخ وتجيب لنا نأكل، واللي معاه فلوس مننا كان بيجيب أكل له ولعدد من زمايله»[2].

وارتفعت الهتافات تزلزل مقر الشركة والمحلة كلها، وتُلقِي الرعب والفزع في قلوب الإدارة وحتى الأمن، وعادت موازيين القوى في صالح العمال مرة أخرى، حيث بدا الإضراب قويًّا ومتماسكًا، ويحوز تأييد الأغلبية العظمي من العمال.

استمرت مظاهرة العمال يوم السبت «حتى حضر إلى الشركة عزت دراج نائب المحلة بمجلس الشعب (حزب وطني)، وحاول إقناع العمال بالاكتفاء بالـ 21 يومًا والـ 100 جنيه، قائلًا: إن الرئيس مبارك يحب العمال ويفكر فيهم دائمًا، وأنه «كفاية الـ 21 يومًا»، فقوبل بعاصفة من الهتاف من العمال، تدرجت حتى وصلت إلى: «كفاية أنت... كفاية مبارك... كفاية جمال»، ثم أجبروه على الخروج من الشركة»[3].

---

1- غزل المحلة.. المعركة مستمرة – فاطمة رمضان – بوابة الاشتراكي – 24 ديسمبر 2007

2- عمال المحلة يواصلون النضال – هيثم جبر – بوابة الاشتراكي – 9 فبراير 2007.

3- انتصار عمال المحلة – مصدر سابق.

وهذا التطور في موقف العمال من «المِنْحة يا ريس» إلى: «كفاية مبارك»، كان كافيًا لدق أجراس الخطر لدى السلطة لكي تتحرك، بعد أن أدركت مدى خطورة الموقف.

وبالفعل في مساء يوم السبت حضر رئيس القطاع المالي للشركة بمنشور رسمي يقضي بصرف 21 يومًا من الأرباح يوم الاثنين، على أن يَصرف العمال شهرًا ونصفًا في يناير القادم، وتم تعليق المنشور في جميع أنحاء المصنع، وتأكد انتصار العمال فعلت الهتافات احتفالاً بالنصر معلنةً الفوز بالمعركة.

هكذا انتهى الإضراب وعاد العمال إلى عملهم ولكن أكثر قوة، ولكنهم بالتأكيد لم يعرفوا أن انتصارهم هذا قد فتح صفحة جديدة من النضال العمالي في مصر.

**قيادات الإضراب ومآزق التنظيم النقابي:**

لم يولَد إضراب المحلة بدون قيادة يثق فيها العمال، وهؤلاء كانوا من قيادات عُمَّاليَّة قديمة، لها باع وخبرة، وأجيال تنتمي إلى جيل الوسط، مثل: محمد العطار، وفيصل لقوشة، دخلت الانتخابات النقابية وتم إسقاطها، بعضها مسيَّس وبعضها من النقابيين الشرفاء.

ورغم أن القيادات القديمة من أمثال: سيد حبيب ومصطفى فودة، كان لهم دور مهم، نظرًا لغياب الاحتجاجات عن الشركة لسنوات طويلة، ولكن الإضراب شهد ميلاد قيادات جديدة وشابة، مثل: وائل حبيب، وكمال الفيومي، ونسائية مثل: وداد الدمرداش، وأمل السعيد، إلى جانب من رفضوا ترك الشركة يوم الجمعة، وهؤلاء عَدَّهم العمال بمثابة قيادات طبيعية لهم.

ناقشت القيادة – التي كان يجمعها روح الغضب من التزوير الفج الذي شهدته الانتخابات النقابية – كلَّ تفاصيل الإضراب قبل انطلاقه.

وكان يوجد أيضًا شبكة من الموزعين المحترفين القادرة على إيصال المنشور لأكبر عدد، وفي أقل وقت، من غير أن يُعرَف من الذي وزَّع المنشور.

شكَّل العمال هيئة أركانهم في المعركة، ووُلِد جَنين تنظيم نقابي مرتبط بالقواعد العُمَّاليَّة.

وفي ذات الوقت، كان العمال قد بدؤوا مع بداية الإضراب حملة للإطاحة باللجنة النقابية التي اختفى جميع أعضائها طوال الأحداث، واكتفوا فقط بإشاعة أن العمال ليس لهم حق

في المطالبة بصرف أجر شهرين نصيبهم من الأرباح، وأن هناك سوءَ فهم استغله الخاسرون في الانتخابات النقابية.

وعندما ظهروا كان من خلال بيان مشترك مع وزارة القوى العاملة، ووزارة الاستثمار، واتحاد العمال، والنقابة العامة للغزل والنسيج؛ يُدين حركة العمال ويطالبهم بالقبول بما تَعرِضه الإدارة من حلول.

أشعل البيان حالة من السخط الشديد من العمال على النقابة، خاصة وأن ذلك حدث بعد انتخابات نقابية مزوَّرة فُرض فيها مرشَّحو الإدارة بعد منع المرشحين ومندوبيهم من حضور عملية فرز الأصوات، وفوجئ العمال بنتيجة غير متوقعة.

ولذلك أَعَدَّ العمال مذكِّرة لسحب الثقة من النقابة، وبدؤوا في جمع التوقيعات عليها أثناء الإضراب؛ لتأسيس نقابة حرة مستقلة عن التنظيم النقابي الرسمي الذي وقف ضد العمال في حركتهم.

ويقول القيادي بالشركة جهاد طمان: «بدأت الحملة أثناء الإضراب، ثم استمرت بعد ذلك حتى استطاع العمال جمع حوالي 14 ألف توقيع تمثِّل أكثر من نصف الجمعية العمومية، وهو النصاب القانوني اللازم لسحب الثقة من النقابة، ثم جاءت خطوة التوجه إلى النقابة العامة لتقديم التوقيعات، وطلب سحب الثقة بشكل رسمي».

«وبالفعل – والكلام لطمان – توجه وفد من العمال يوم الاثنين الموافق 29 يناير 2007 ضم أكثر من مئة عامل، إلى النقابة العامة للغزل والنسيج بشبرا الخيمة، وكعادة الأمن حاول منع العمال من الوصول إلى النقابة العامة، حيث قام جهاز أمن الدولة باستدعاء اثنين من الوفد وجلس معهما وهددهما بالاعتقال، وحاول أن يقنعهما بالتراجع عن مطلب سحب الثقة، إلا أن العمال أصروا على موقفهم وتمسكوا بمطلبهم».

ويواصل طمان: «التقي وفد العمال برئيس النقابة العامة «سعيد الجوهري» و«فتحي نعمة الله» و«صلاح عبد الجواد» أعضاء مجلس النقابة العامة، وأصروا على تقديم التوقيعات بسحب الثقة من اللجنة النقابية التي حضر أعضاؤها لكنهم جلسوا صامتين طوال اللقاء الذي استمر قرابة الساعتين، وكأنهم في قفص الاتهام».

ولم يستسلم العمال، حسب جهاد، «لمحاولات رئيس النقابة العامة المراوغة، والتحجج بالقوانين واللوائح والإجراءات في تبريره لعدم إعطاء العمال موعدًا للنظر في مطلبهم بسحب الثقة، وأصروا على تحديد موعد لتلبية طلبهم أو رفضه، ملوِّحين بأنه في حالة عدم الاستجابة لمطلبهم سوف يتقدمون باستقالات جماعية من النقابة العامة، فلم يكن أمام الجوهري إلا أن يعطي موعدًا يوم 15 فبراير»[1].

وفي الوقت الذي كان يدور فيه النقاش بين العمال ومجلس النقابة العامة، كانت عملية استلام كشوف التوقيعات تجري في الغرفة المجاورة، وكما هو متوقع أخذت النقابة العامة تماطل وتسوِّف في تسلم التوقيعات بحجة أن عدد التوقيعات يَقِل عن النصاب القانوني، ورفض مسؤولو النقابة إعطاء ممثلي العمال ما يفيد استلامها الأوراق، فسلم العمال صورة ضوئية من التوقيعات، ثم توجهوا إلى نقطة الشرطة لإثبات الواقعة.

وفي الموعد المحدد 15 فبراير توجه مرة أخرى وفد من عمال الشركة لمقر النقابة العامة بالقاهرة، ولكنه لم يجد إلا التسويف من قِبَل النقابة العامة، فبدأ العمال في إرسال استقالات من التنظيم النقابي مطالبين بوقف صرف اشتراك النقابة من الأجر.

ورغم وصول عدد الاستقالات التي أمكن حصرها إلى حوالي 4 آلاف استقالة، فإن النقابة العامة استمرت في تجاهل مطالب العمال.

و«عندما تم التوصل إلى اتفاق مبدئي حول تشكيل لجان مندوبين يكون لها دور في الشركة وصفة اعتبارية، فوجئوا بصلاح عبد الجواد النائب الأول لرئيس النقابة العامة يقول بأن المندوب النقابي لن تتجاوز صلاحياته لعب دور همزة الوصل بين جماهير العمال وبين لجنتهم النقابية، وأن القانون لا يبيح للعمال سحب الثقة من لجنتهم النقابية إلا في حالة السرقة والرشوة».

وحسب القيادي جهاد طمان: «وكأن الوقوف ضد مصالح العمال ليس سرقة لأصواتهم وخيانة للأمانة، وهو ما آثار غضبة قطاع واسع من عمال المحلة ...!!»[2].

ويضيف طمان: «واجه العمال مأزقًا صعبًا للغاية.. فالنقابة العامة لم تستسلم بسهولة لمطالب

1- البركان العمالي لن يهدأ – هشام فؤاد – الاشتراكي – 3 مارس 2007.

2- المصدر السابق.

العمال بسحب الثقة، ولديها حزمة من القوانين واللوائح المعادية بالأساس للحرية النقابية، وتستميت لإيقاف أي خطوة خصوصًا في شركة بوزن غزل المحلة تقوِّض شرعيتها، دون أن ننسى طبعًا أننا نحيا في ظل دولة استبدادية، تحكم بقانون الطوارئ والمحاكم العسكرية، وتستعد لتمرير تعديلات دستورية معادية بالأساس للحريات، ومن جهة أخرى لم تكن هناك رؤية واضحة لدى القيادات العُمَّاليَّة حول ماهية الخطوة المقبلة لمواجهة هذا الموقف غير المسبوق، بمفردهم تقريبًا، فلم تكن التحركات العُمَّاليَّة في المواقع الأخرى لسحب الثقة والمضي في بناء تنظيمات مستقلة قد نضجت بعد»[1].

وهكذا أجهضت بلطجة النقابة الرسمية فرصة إعلان نقابة مستقلة، وتحولت تجربة غزل المحلة إلى «بروفة نقابية»، استفاد منها موظفو الضرائب العقارية بعد أقل من عامين، وكملوا المشوار.

**توابع زلزال المحلة:**

كان درس انتصار عمال المحلة الأول للجميع، إذا أردت أن تحصل على حقوقك فلا بد من الاعتصام والإضراب.

وخلال الأشهر الثلاثة التالية شارك آلاف العمال في عشرة على الأقل من مصانع النسيج في الدلتا والإسكندرية في إضرابات وأشكال أخرى من التباطؤ في العمل؛ كنوع من الاحتجاج، وتهديدات باحتجاجات جماعية أخرى إذا لم يحصلوا على ما حصل عليه عمال غزل المحلة.

وقد رضخت الحكومة بالفعل في كل تلك الحالات، ومثلما حدث في المحلة الكبرى، انتشرت قوات الأمن حول المصانع وطوقت المنشآت.

ولكن في جميع الحالات لم تنفِّذ قوات الأمن تهديداتها بفض الإضرابات بالقوة، وفي معظم تلك الحالات، عارض أعضاء من اللجان النقابية تلك الإضرابات وحاولوا التنصل منها.

ولكن «أهمية الإضراب لم تكمن فقط في أنه فتح الباب أمام الحركة العُمَّاليَّة لتنطلق موجة احتجاجية كبرى، ولكن أهميته تكمن أيضًا في توقيته حيث أعاد الثقة للعمال في أنفسهم..

1- المصدر السابق.

وعلى مدار العقدين الماضيين واجهت صناعة الغزل والنسيج في مصر أزمة طاحنة انعكست سلبًا على الحركة العُمَّاليَّة في أهم معاقلها في المحلة الكبرى وكفر الدوار وشبرا الخيمة وحلوان، مما دفع الكثير إلى القول بانتهاء دور العُمَّال النضالي.

وربما تكون نتائج الانتخابات النقابية التي سبقت الإضراب بأسابيع قليلة قد عززت هذه المقولات، حيث انتهي الأمر بعد مذابح الاستبعاد والتزوير، التي أجرتها الحكومة والأمن، إلى تنظيم نقابي حكومي مئة في المئة»[1].

كما أبرز إضراب المحلة الدور الفاعل للصحف المستقلة، والفضائيات، والمواقع الإلكترونية، والمدونات، ووسائل التواصل الاجتماعي في نقل وقائع الإضراب بشكل كبير إلى كل أنحاء مصر..

واحتلت أخبار الإضراب مساحاتٍ مهمةً في الجرائد والمواقع الإلكترونية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ما أوردته جريدة «الوفد» ذات التوجه الليبرالي، تحت عنوان: ثورة عمال مصر تنطلق من المحلة، بينما قال موقع «البلد»: نجحوا في هزيمة الحكومة.. عمال غزل المحلة: واحد.. اثنين .. وهنصرف الشهرين!

بينما أشار موقع «مصراوي» إلى ما روجت له دوائر أمنية، من أن الإخوان المسلمين يقفون وراء الإضراب، فنشر خبرًا تحت عنوان: غلق غزل المحلة وهروب رئيسها.. واتهامات للإخوان بالتحريض.

ولم يخلُ الأمر من محاولة توظيف الإضراب سياسيًّا من قِبَل جبهة «إنقاذ مصر» التي شكلها معارضون في خارج البلاد، فقالوا على صفحة موقعهم الإلكتروني: ثورة الطبقة العاملة تنطلق من قلاع المحلة،27 ألف عامل يهتفون بسقوط الطاغية مبارك وضد الفساد وبيع القطاع العام»[2].

هذا إلى جانب عشرات التغطيات الصحفية والمقابلات الفضائية، وهو ما ساهم في إشاعة أجواء من التعاطف مع العمال وسط المجتمع المصري، ونقل وقائع الإضراب حتى الانتصار إلى عمال الشركات الأخرى.

---

1- انتصار عمال المحلة – مصدر سابق.

2- قالوا عن غزل المحلة – الاشتراكي – 24 ديسمبر 2006.

**إضراب رمضان – سبتمبر 2007:**

عادت الأمور، على السطح، إلى طبيعتها بعد إضراب 2006، العمال ينتظرون تنفيذ وعود الحكومة بالاستجابة إلى مطالبهم، والإدارة من جهتها تسوف وتناور وتهدد بعظائم الأمور إذا لم يتخلَّ العمال عن باقي المطالب، والتي كان من بينها ضخ استثمارات لتشغيل الشركة وتطويرها بعد أن نجح العمال في إضرابهم الأول في دفع الحكومة لإسقاط 952 مليون جنيه ديون كانت على الشركة.

وكعادتها اعتبرت الدوائر الحاكمة أن القاعدة العُمَّاليَّة سليمة، ولكن المشكلة تكمن في القلة المحرضة، «فقام الأمن، في مارس 2007 بإغلاق فروع دار الخدمات النقابية والعُمَّاليَّة في نجع حمادي والمحلة الكبرى، وتلا ذلك إغلاق فرعها الرئيس بالقاهرة، متهماً إياها بأنها المحرض على إضرابات العمال»[1].

ولكن مقاومة العمال، رغم إغلاق الدار لمدة عام كامل، لم تتوقف، وهو ما لفت الانتباهَ إليه البيانُ التضامني للجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعُمَّاليَّة، وجاء فيه:

«مقاومة عمال مصر لن تتوقف، ولن تجدي معها المسكنات، ولن ترهبها يد الأمن الطُّولَى، فأطلقوا ما شئتم من تصريحات التهديد والوعيد، وألقوا بالتهم جزافًا على منظمات حقوق الإنسان، التي لم تدع شرف تحريك العمال وكل ما فعلته أن تتضامن مع مطالبنا المشروعة، وإذا أردتم الحقيقة ففتشوا تحت جلودكم، واعلموا أن مطالبنا حقيقية وجاءت نتيجة معاناة يومية من سياساتكم الظالمة والمجحفة، فلن تتوقف حركة العمال إلا بإقرار وإنفاذ سياسات «اجتماعية واقتصادية» إنسانية وعادلة»[2].

وبالفعل، في الأول من شهر يوليو عام 2007 نظم عمال غزل المحلة وقفة تحذيرية أمام مكاتب الإدارة بالشركة؛ بسبب عدم استجابة الحكومة لمطالبهم، وعدم تنفيذها لوعودها أثناء إضرابهم في ديسمبر 2006.

وتجمع العمال أمام مبنى الإدارة أثناء خروج الوردية الصباحية في الساعة الثالثة والنصف عصرًا، و«رددوا هتافات تطالب بإقالة محمود الجبالي رئيس مجلس الإدارة، وعلي العباسي

---

1- إغلاق دار الخدمات النقابية.. ضربة للتنظيمات الشيوعية وحصار للعمال – جريدة المال – 22 إبريل 2007.

2- لا.. لإغلاق دار الخدمات النقابية والعُمَّاليَّة – بيان – اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعُمَّاليَّة – 4 إبريل 2007.

عضو مجلس الإدارة، والذي اتهمه العمال بأنه أتى بالتزوير، كما أكد العمال تصميمهم على سحب الثقة من النقابة التي اعتبروها نقابة معيَّنة، كما ردد العمال هتافات: «الزيادة فين شهر سبعة أهوه».. «كفاية حرام.. كيلو اللحمة بأربعين جنيه»[1].

ولكن مدير أمن الشركة ادَّعى «أن العمال حصلوا على جميع مستحقاتهم، وأن من يقف وراء هذه الوقفة الاحتجاجية هم مجموعة من المحرضين ومثيري الشغب»[2].

وقامت عناصر من أمن الشركة بالتحرش بالعاملات، حيث وجَّهن لهن السباب بألفاظ خارجة، في محاولة منهم لفض الوقفة الاحتجاجية، إلا أنهن أصررن على إكمال وقفتهن.

وقبل إنهاء العمال لوقفتهم الاحتجاجية التي اعتبروها «مجرد إنذار» أعلنوا عن مطالبهم والتي تلخصت في: صرف باقي الأرباح، زيادة الحوافز بنسبة 100 بالمئة حافز التميز والانتظام، رفع البدلات، رفع تسعيرة الإنتاج، إنشاء مرفق خدمي لمواصلات العاملين، وضخ استثمارات لتشغيل الشركة وتطويرها، وأخيرًا إنشاء مشروع الإسكان الرأسي بدلًا من الأفقي.

وأنهى العمال وقفتهم الاحتجاجية وهم يهتفون: «إنذار.. إنذار»، وقبل الوقفة وزعوا بيانًا داخل الشركة بعنوان: «فلنعش أحرارًا فالعبيد أموات.. إنذار من عمال وعاملات غزل المحلة»، ولكن الإدارة تجاهلت إنذار العمال، فكان لا بد من التصعيد.

**إضراب النبلاء:**

مساء 22 سبتمبر توجهت مع الزميل الصحفي العمالي مصطفى بسيوني لتغطية وقائع الإضراب، كنت أعمل حينذاك صحفيًّا في جريدة «البديل» اليسارية، بينما كان بسيوني المحرر العمالي لجريدة «الدستور».

وعندما وصلنا المحلة التقينا بعدد من القيادات العُمَّاليَّة، من بينهم سيد حبيب وجهاد طمان ومصطفى فودة ومحمد العطار وكمال الفيومي ووائل حبيب، ودبروا لنا المبيت، ودخلنا الشركة مع العمال في الوردية الصباحية؛ لنكون شهود عيان على أيام الإضراب وفعالياته، ولم نتركها إلا بعد انتصار العمال وفض الإضراب.

---

1- انتصار عمال المحلة – مصدر سابق.

2- المصدر السابق.

## أجواء الإضراب:

كانت الوجوه غاضبة ومتحفزة، وفي كل ركن تتجمع حلْقة من العمال تناقش وتتساءل: لماذا لا يشعر بنا المسؤولون؟! القلق كان باديًا على وجوه قيادات العمال من تأثير شهر رمضان على الحشد وقوة الاعتصام، ولكن الثقة كانت أيضًا متوفرة بعد أن حققوا انتصارات صغيرة في الفترة الماضية وشعروا بقوتهم.

وحكى لنا قائد عمالي، تحفَّظ على ذكر اسمه، كيف اتفقت القيادات العُمَّاليَّة على بدء الإضراب خلال شهر رمضان، فيقول: «لم يكن الأمر مخططًا له؛ فقد كنت متوجهًا لغزل 3 لمقابلة أحد الزملاء من شبكة توزيع البيانات، الذي أخبرني بأن العمال على آخرهم نتيجة للظروف المعيشية الصعبة، ومش عارفين هيتصرفوا ازاي وهم داخلين على عيد ومدارس.. فمسكنا النوتة وقررنا أن اليوم المناسب للإضراب هو يوم الأحد 23 سبتمبر».

وهنا، يستكمل القيادي: «بدأت مهمتي الصعبة في إقناع الزملاء بأن الظروف ناضجة»، ويقول: «التقيت بالقيادات على قهوة كنا بنقعد عليها، وتناقشنا في وضع الشركة، واقترحت عليهم إعلان الإضراب، فاعترضوا في البداية.. وبعد ذلك اقتنعوا، بعد أن تحدثنا عن مزاج العمال واستعدادهم للمواجهة، ودخلنا في مناقشة التفاصيل».

ويواصل: «اخترنا يوم الأحد 23، عشان العمال اللي بيشتغلوا بالمدة يكونوا قبضوا، وكمان يوم السبت، على عكس الجمعة، فيه وردية بتشتغل من 11 مساء، حتى الساعة السابعة صباحًا، وبالتالي ستكون في استقبالنا الصبح».

ويستكمل: «بعض القيادات كانت لسة قلقانة من تأثير رمضان السلبي على قدرتنا على إقناع العمال بالاستمرار في الإضراب، فرحت معدي الطريق، واشتريت كراسة وقلم ورجعت لهم واقترحت عليهم أن نكتب بيانًا بمطالب الإضراب ونوزعه ونشوف رد الفعل، وبالفعل وزعناه ووجد صدًى كبيرًا وسط العمال، وهنا حسم الأمر»[1].

وهكذا، والكلام لنا، لم ينفرد أي قيادي برأيه، بل كان مزاج العمال هو الفيصل والحكم، وهو ما كان له أكبر الأثر في نجاح الإضراب كما سنرى.

---

1- مقابلة مع قيادي عمالي – مصدر سابق.

ويضيف القائد العمالي: «من أجل إنجاح الإضراب، وضعنا خطة تفصيلية لدور كل واحد منا صبيحة يوم الإضراب، ولما دخلنا الصبح.. وزعنا أنفسنا على البوابات لتحريض العمال على الإضراب، والتجمهر في ميدان طلعت حرب، وكانت الاستجابة كبيرة جدًّا».

وفي نفس الوقت «نظمت مجموعة أخرى مسيرة جابت أرجاء الشركة تهتف بالمطالب، وتدعو الناس للإضراب»[1].

وبعد عدة ساعات من بدء الإضراب توافدت قوات الأمن لمحاصرة المصنع، بينما أعلنت الإدارة منح العمال أسبوعًا إجازة، وطالبتهم بمغادرة الشركة فورًا، وإلا سيتم طردهم بالقوة، ولكن كان رد العمال هو تقوية احتلالهم للشركة بالمزيد من العمال.

وردًّا على هذا التصعيد، قال القائد العمالي مصطفى فودة: «أعلمنا كل الجهات إن إحنا يوم 23 هنعمل إضراب واعتصام سلمي وتظاهرات حتى ننال حقوقنا، كان يمكن التفاوض معنا قبل الإضراب وقبل التظاهر، ولكنهم تجاهلونا، ثم في فجر يوم الإضراب بالضبط علقوا منشورًا بصرف أربعين يومًا للعمال، قلنا: إحنا أخذنا سلفة عشرين يومًا وأربعين يومًا يبقوا شهرين، طيب أنت معلق هذا المنشور يوم الإضراب الفجر، ولم يقرأه أحد، كان من الممكن تدارك الموقف قبل ذلك».

وتابع فودة القيادي اليساري، مخاطبًا الرأي العام وعاكسًا أيضًا لمدى تطور الوعي العمالي في خضم المعركة: «ليس أمامنا، لمواجهة هذا التجاهل، سوى التصعيد، والذي قد يشمل تشكيل لجنة نقابية جديدة تعبِّر عن العمال، وكذلك تشكيل مجلس إدارة جديد لتشغيل الشركة وإداراتها»[2].

وبطبيعة الحال كان العمال الشباب الأكثر إصرارًا على انتزاع حقوقهم، ويقول أحدهم: «لا نريد منهم سوى أن يعاملونا كبشر، مشيرًا إلى أن الفساد منتشر، والإدارة فاشلة.. واحنا عاوزين نعيش زي البني آدمين»[3].

1- مقابلة مع قيادي عمالي – مصدر سابق.

2- ظاهرة توالي الإضرابات في مصر – ما وراء الخبر – قناة الجزيرة – 2007/10/10.

3- مقابلة أجريتها أثناء الاعتصام.

بينما صرخ عامل آخر: «لو أن رئيس المصنع منحنا ثمن وجبة واحدة من وجبات الإفطار التي يتناولها، لكانت كافية لتأدية مستحقاتنا»[1].

إحدى العاملات التفتت إلينا وهي تقول: «أنا بقالي من سنة 84 يعني 24 سنة خدمة في الشركة.. داخلة متعينة بـ 24 جنيهًا، دلوقت وصلوا لـ 300 جنيه، الـ 300 جنيه دول يعملولي إيه وعليهم 150 جنيهًا المعاش بتاع جوزي... ما فيش في إدينا لا دهب ولا حاجة واخواتي بيساعدونا، وبيدفعوا كسوة الولاد بتاعة المدرسة».

توقفت قليلًا ثم تابعت حديثها: «أنا في شركة مصر مأدية خدمتي بما يرضي الله، وربنا وحده عالم أنا باشتغل إزاي.. واقفة على حيلي الـ 8 ساعات لما باروح ما باعرفش أخدم عيالي في البيت، ليه؟ علشان أنا محووجة، يعني محتاجة، ولو مش محتاجة إيه اللي يخليني أخشها، لكن أنا محتاجة لترابها فلازم نحافظ عليها علشان دي لقمة عيشنا، أنا ليه سايبة عيالي وقاعدة القعدة دي علشان نزيد شلن، فيه حد في الشركة هنا بيقبض 2000 جنيه في الشهر واقف معانا؟ مفيش واحد كبير واقف معانا، كلنا صغيرين وغلابة... اللي قاعدين في المكاتب نايمين في بيوتهم.. إحنا اللي تعبانين في المصانع وهمه قاعدين في المكاتب والمراوح والتكييفات وبيشربوا مية ساقعة وإحنا بنشرب مية المجاري»[2].

ورغم أن إضراب العمال هذه المرة كان في شهر رمضان، فإنه بدا أكثر قوة وتماسكًا، وضم الاعتصام في الشركة في المتوسط 12 ألف عامل وعاملة طوال فترة الاعتصام، وشكل العمال الشباب مجموعات لحماية الشركة والمعدات حتى لا تلصق بهم تُهَم التخريب.

ويقول عامل بالشركة: «كنا عاملين نوبات حراسة وناس تبص برة.. وأنا ما كنتش بافطر.. وأهم حاجة عندي الشاي والسجاير.. فخرجت ع قهوة صغيرة بعد الفطار مباشرة فوجدت ناس قاعدين عليها.. وغمز لي صاحب القهوة ان اللي قاعدين أمن دولة، فبلغت العمال، اللي كانوا بيطلعوا يقعدوا على القهوة بعد الإفطار»[3].

وفي لافتة إنسانية، حرص العمال على استمرار تشغيل محطتي المياه والكهرباء والجراج

---

1- مقابلة أجريتها أثناء الاعتصام.

2- مقابلة أجريتها أثناء الاعتصام.

3- مقابلة أجريتها أثناء الاعتصام.

التابعة للشركة، حيث إن محطتي المياه والكهرباء تغذيان منازل لأسر ومستشفى تابعة للشركة، أما الجراج فيخدم سيارات إسعاف وسيارات لخدمة تلاميذ المدارس، وهو ما دفع بعض الصحف لكي تطلق على إضراب العمال لقب «إضراب النبلاء».

**صافرة المايسترو:**

وكان برنامج اليوم في الإضراب يتضمن مظاهرات يومية تتصدرها مجموعة دمى لرئيس مجلس إدارة الشركة ورئيس الشركة القابضة، ويطوف بها العمال في جنازة رمزية للإدارة وسط هتافات مدوية: «يادي الحسرة ويادي العار.. اللصوص عايشين أحرار.. والأشراف خلف الأسوار»، ثم علقوا الدمى على بوابة الشركة، بينما كتب آخرون مطالب الإضراب على الأسفلت.

وعقب انتهاء كل مسيرة، تصاب الأجساد بالإرهاق، ويزداد احتقان الأحبال الصوتية، ويسترخي المعتصمون بساحة الشركة، ونجد عربة صغيرة تحمل حوالي عشرة أطفال ويدفعها العديد من رفاقهم - الذين يبلغ عمر أكبرهم عشرة أعوام - تجوب أنحاء الشركة المقامة على خمسين فدان هاتفة: «الجبالي حرامي والجيلاني حرامي ... اطلع يا حرامي» في إشارة إلى رئيس الشركة ورئيس الشركة القابضة.

كانت المسيرات لا تنقطع، يستلم الأطفال راية النضال من آبائهم وإخوتهم الأكبر ليكملوا المسيرة، لا يقولون لكل سائل سوى: «أبويا في محنة ولازم أقعد معاه في الشركة عشان نجيب فلوس المدارس والعيد الصغير».

شاركوا في كل فنون ونواحي الإضراب والاعتصام بالميدان، دقوا الطبول، أطلقوا الصافرات، وزعوا المياه والتمر الهندي والعرقسوس على المعتصمين، حتى في دوريات الحراسة عند البوابات والمصانع وأسوار الشركة كانوا يمارسون مهامهم بكل الحماس والجدية.

وفي أجواء حماسية، شكل العمال الشباب بالذات الذين كان لهم دور أكبر من الإضراب الماضي فرقة الطبول، وهي فرقة كانت تجوب الشركة في مظاهرات صاخبة آناء الليل وأطراف النهار تحفِّز العمال وتبُثُّ الرعب في قلوب أعضاء مجلس الإدارة.

ويشبِّه قائد عمالي فرقة الطبلة والصفارة بالفرق التي تقدم فن الشارع وسط الجماهير، وتعمل على جذب الانتباه وتثبيت العمال ودفعهم للبقاء، ويقول: «لما يكون في أراجوز في الشارع الناس بتتجمع عليه.. احنا كنا بنواجه إدارة وأمن عاوزين يفضوا الإضراب بأي طريقة، وكانوا بيفتحوا البوابات للعمال عشان يمشوا، وكنا عاوزين نشجع العمال على البقاء في الشركة»[1].

ويلتقط العامل (م.و) مسؤول الطبلة في الاعتصام أطراف الحديث قائلًا: «وفي الحقيقة دي ما كنتش طبلة وصفارة.. دي كانت فرقة يتقدمها مايسترو بصفارة اسمه محمود.. وكان بينفخ بصوت عالي في لحظات ثم يهبط بشكل تدريجي، وكلها إشارات للطبلة والفرقة اللي ماشية في المسيرة».

ويوضح: «محمود كان بيصفر بطريقة معينة، فالطبلة تشتغل.. وده كان للفت أنظار الناس اللي بيتفرجوا»، ويتابع: «عندما نجحنا في جذب انتباه العمال، قام أحد الضباط بتوبيخ محمود، فقاله: «هو أنا بعمل حاجة ده أنا ماسك صفارة، وهو في الحقيقة كان مشغل الفرقة.. وكأنك عامل عرض.. بيستخدم الطبلة عشان تشجع الناس إنها تقعد، وكمان عشان الناس بره تعرف إن في ناس جوة».

وتابع: «اللي كان بيروح يفطر، بييجي بعد الفطار يأخذ الفقرة بتاعته في السيرك، عشان كده الطبلة مكنتش بتوقف، ولما الأمن قبض على عدد من زملائنا، لم نتوقف عن دق الطبلة حتى خرجوا».

ويواصل: «كنا بنمشي بعد منتصف الليل بنخبط على الحديد والطبلة، عشان نعرف اللي بره إن عددنا كبير.. ونقوي عزيمة اللي جوة، ونعمل قلق للمنطقة كلها، وأيام كنا بنمشي بمسيرات تجاه المباني السكنية اللي قاعد فيها موظفو الإدارة العليا ولا نتركهم، إلا لما يفتحوا النور، يعني: كنا بنعمل أكبر ضجيج عشان يصحوا ويشوفوا لينا حل»[2].

ويتذكر كاتب هذه السطور أنه كان يناشد فرقة الطبول، دون جدوى، أن توقف نشاطها بعد منتصف الليل؛ لكي يخطف ساعات ينام فيها، حيث كانت أرصفة الشركة هي المكان

---

1- مقابلة مع قيادي عمالي أثناء الاعتصام.

2- مقابلة مع قارع الطبول بالاعتصام.

الوحيد المتاح لمبيت الصحفيين الذين توافدوا لتغطية الاحتجاجات، ومنهم محمد الخولي وهيثم جبر وسهام شوادة، والمصوران عبد الناصر نوري وأحمد إسماعيل وآخرون.

**مراجيح العيد:**

عمدت الإدارة في البداية إلى تجاهل المضربين؛ لكي تدفعهم إلى فض الاعتصام، ولكن العمال نصبوا الخيام، ويقول قائد عمالي: «عندما شعرنا بأن الحكومة بتراهن على إننا هنزهق ونمشي.. نصبنا الخيم عشان نوصل رسالة إن احنا قاعدين ومش ماشيين.. وكمان من مزايا الخيمة إن محدش شايف كام واحد جواها».

وتابع: «خلينا واحد صاحبنا يعمل نصبة شاي ويبيعه بشكل مدعم، وواحد تاني كان بيمشي بعربية فيها عرقسوس».

ويضيف: عندما كان يسألنا الصحفيون: هتعملوا إيه لو العيد دخل عليكم؟ فكنا نرد: «هنجيب مراجيح، عشان خاطر أولادنا تعيد في الشركة»[1].

**اختبار القمع:**

ويبدو أن مشهد الإضراب الحاشد والمتماسك دفع الحكومة إلى محاولة تخويف المضربين بالقبض على خمسة من القيادات العُمَّالِيَّة؛ هم: وائل حبيب ومحمد العطار وفيصل لقوشة ومجدي شريف وجمال السعداوي، ووجهت إليهم النيابة التهم المعتادة، وهي التحريض على الإضراب، والتسبب في خسارة الشركة 10 ملايين جنيه.

وهناك رفض القادة التوصل إلى تسوية دون علم زملائهم، واقتصرت موافقتهم على تقديم الاتفاقية المقترحة في اجتماع العمال الذين قاموا بدورهم برفضها.

ولم يؤدِّ اعتقال القادة إلا إلى مضاعفة غضب عمال المحلة، وأثار موجة عارمة من التضامن من جانب العمال والطلاب والمنظمات الحقوقية والسياسية في كل أنحاء العالم.

ولم يهدأ المضربون، فقام العُمَّال بتنظيم مظاهرات جابت أركان الشركة، وكانت هتافاتهم تهز أركان الشركة، واختصروا كل المطالب في مطلب واحد..

---

1- مقابلة أثناء الاعتصام.

واحد اتنين.. زمايلنا راحوا فين.. الإفراج قبل الإنتاج..

مش حنسيبك يا عطار .. مش حنسيبك يا فيصل ..

مش حنسيبك يا حبيب .. مش حنسيبك يا جمال ...

مش هنسيبك يا شريف.

فتم إطلاق سراح العمال المعتقلين بعد يومين من اعتقالهم وإسقاط جميع التهم عنهم بضغط التضامن العمالي الكبير.

ويقول قائد عمالي: «أثناء الإضراب أصدرت النيابة قرارات ضبط وإحضار لـ 27 عاملًا للمثول أمام نيابة أمن الدولة.. بدؤوا بعشرة فتحول الإضراب من إضراب مطالب إلى إضراب له مطلب واحد هو «الإفراج قبل الإنتاج».. وبالفعل أجبرنا الدولة على الإفراج عن زملائنا.. ومن ثم تمت الاستجابة للمطالب».

ويضيف: «كان الهدف من وراء اعتقال هؤلاء القادة بعث رسالة تخويف إلى جميع عمال مصر: من سيفتح فمه فمصيره إما الفصل أو السجن أو كلاهما»[1].

غير أن سرعة الإفراج عن قادة العمال، منح العمال ثقة رهيبة في أنفسهم، وأظهر درجة الانقسام والتنافس في معسكر الحكومة بين وزارة القوى العاملة وبين اتحاد العمال الحكومي من جهة أخرى حول كيفية إدارة الملف العمالي.

**عمال وطلبة ونشطاء دوليون يتضامنون:**

كان للتضامن تأثير مهم وسط العمال المضربين، في ميدان طلعت حرب كان القادة يستلمون الرسائل ويقرؤونها للعمال المحتشدين.. رسائل تضامن من عمال بالشركات الأخرى ومن نقابات عربية ودولية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، وبعد ساعات قليلة من بداية إضراب المحلة، نظم عمال المطاحن بالقاهرة وقفة تضامنية رمزية معلنين تأييدهم الكامل لمطالب العمال.

وفي اليوم التالي للإضراب فعل عمال غزل كفر الدوار نفس الشيء، بينما كتب عمال غزل

1- مقابلة أثناء الاعتصام.

شبين بيانًا تضامنيًّا أرسلوه للعمال المضربين، وفي ثالث أيام الإضراب نظم وفد من الطلاب الاشتراكيين بجامعة طنطا زيارة تضامنية للعمال أبلغوهم فيها تأييدهم الكامل لمطالبهم، واستعدادهم لمؤازرتهم بكل أشكال الدعم.

ولم تكن أشكال التضامن مع عمال المحلة محلية فقط، وإنما تلقى العمال العديد من الرسائل الإقليمية والعالمية للتضامن معهم، بيانات تضامنية من اتحاد نقابات القطاع العام بجنوب أفريقيا، واتحاد العمال العرب، والاتحاد الدولي لنقابات النسيج، والاتحاد الدولي لنقابات العمال.

وبادر عدد من القوى السياسية واللجان العُمَّاليَّة كذلك بتشكيل «لجنة التضامن مع عمال غزل المحلة»، وقد ضمت ممثلين عن اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية، وحركة عمال من أجل التغيير، ولجنة التضامن العمالي، وحركة كفاية، كما وقَّع على البيان الأول للجنة العديد من المراكز والمجموعات، وعمال شركات المطاحن، والأسمنت والحديد والصلب.

وتابعت اللجنة إصدار بياناتها التضامنية من خلال متابعتها لأخبار الإضراب بشكل يومي، كما تم تشكيل وفد قانوني لحضور التحقيقات مع العمال الذين تم القبض عليهم.

وحسب ما يقول قيادي عمالي شاب: «عندما كنا نسمع أخبار التضامن مع وقفتنا من عمال زينا ومن طلبة ومن نقابيين من خارج البلاد، نتأكد أن موقفنا صح، ونكمل مشوارنا»[1].

**التفاوض مع ممثلي العمال:**

وتبقى الملاحظة الأهم هي الطريقة التي أنهى بها العمال الإضراب، وهي التفاوض.

ففي اليوم السادس قدم إلى المحلة وفد رسمي للتفاوض مع العمال لإنهاء الإضراب، وضم الوفد كلًّا من محسن الجيلاني رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج، التي تتبعها الشركة، وحسين مجاور رئيس اتحاد نقابات العمال، وسعيد الجوهري رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج، وبعض من قيادات الحزب الوطني الحاكم بالمحلة.

كان من الغريب أن يأتي رئيس اتحاد العمال ورئيس النقابة العامة للتفاوض باسم صاحب العمل، ولكن وفد العمال ضم 25 من قيادات العمال وليس من بينهم أيٌّ من أعضاء مجلس

---

1- مقابلة أثناء الاعتصام.

إدارة النقابة. كان رئيس اللجنة صديق صيام قد حاول في الأيام الأولى للإضراب إقناع بعض العمال بترك الإضراب، ولكن العمال هاجموه وكادوا أن يفتكوا به.

وأصر حسين مجاور ساعتها على عدم حضور أي من الصحفيين أو وسائل الإعلام اللقاء، الذي انتهى بتنفيذ أغلب مطالب العمال وجدولة بعضها، مع وعد بإقالة رئيس مجلس إدارة الشركة محمود الجبالي، الذي اتهمه العمال بالتسبب في تخريب الشركة، وهو ما تم لاحقًا بالفعل. وكان أبرز ما تم التوصل إليه:

1 - صرف تسعين يومًا من الأرباح السنوية فورًا لصالح العمال. وسيتم تحديد الباقي من طرف الجمعية العامة للشركة، شريطة ألَّا تكون أقل من 130 يومًا.

2 - اعتبار أيام الإضراب أيام عطلات مدفوعة الأجر، أما التكاليف فستتكبدها إدارة الشركة القابضة.

3 - تشكيل جمعية تعاونية، ممولة من طرف الشركة؛ لتوفير النقل للعمال. وقد تم تعيين القائد العمالي مصطفى فودة لرئاستها.

4 - عدم معاقبة أي مضرب بسبب اشتراكه في الإضراب.

5 - تلقى قادة الإضراب وعدًا بمحاسبة رئيس مجلس إدارة الشركة، محمود الجبالي، وأعوانه.

6 - يستأنف العمل يوم الأحد.

وتشكلت لجنة من قادة العمال لمواصلة المفاوضات مع إدارة الشركة حول رفع قيمة بدلات التغذية والسلامة والصحة المهنية.

**عمال المحلة بين إضرابين:**

رغم أن إضراب ديسمبر بدأ بعدد ضخم من العمال امتلأ بهم ميدان طلعت حرب حتى الساعات المتأخرة من الليل، فإن العدد بدأ في التناقص، ففي اليوم التالي للإضراب «الجمعة» كانت أعداد العمال نهارًا تقرب من 5 آلاف عامل، ثم أخذ العدد في التناقص حتى أصبح عدة عشَرات مساءً، ومع ذلك فقد أبدى هذا العدد القليل بسالة منقطعة النظير في مواجهة تهديدات الأمن جعلته يصمد حتى اليوم التالي، حيث عاد العمال إلى الشركة بكثافة مرة أخرى، الأمر الذي استوعبه العمال جيدًا في إضراب سبتمبر؛ حيث حرَصوا

على وجود عدد كبير جدًّا في الشركة طوال الوقت، فلم يقلَّ العدد في أي لحظة عن 5 آلاف عامل بالرغم من ظروف الصيام؛ لذا كانت مواجهة العمال للتهديدات الأمنية أكثر تماسكًا.

وكان أبلغُ تعبير عن ذلك المطلبَ الذي أضافه العمال إلى مطالبهم في أعقاب القبض على خمسة من قيادات الإضراب، والذي تمثل في شعار «الإفراج قبل الإنتاج»، وظلوا يرددونه حتى تم بالفعل الإفراج عن زملائهم، كما عبر عن تماسك العمال أيضًا نجاحُهم في إجبار الأمن على فتح بوابات الشركة في اليوم الرابع من الإضراب بعد محاولة إغلاقها، كل هذا الإصرار والتحدي كان ينطلق مع دقات الطبول المدوية التي يطلقها العمال بلا انقطاع للتعبير عن استمرار الإضراب.

درس آخر تعلمه عمال المحلة من إضراب ديسمبر، فالقيادة التي لعبت الدور الأساسي في هذا الإضراب كانت إلى حد بعيد من القيادات التقليدية المحدودة العدد، أما في إضراب سبتمبر فقد لعب عدد واسع من العمال، سواء من الشباب أو القيادات القديمة، أدوارًا بارزة وقيادية، ويبدو أن هذا الاتساع كان سببه في المرتبة الأولى الثقة التي اكتسبها العمال من إضراب ديسمبر، وضح ذلك عندما طُلِب وفد من العمال للتفاوض، فتقدم 30 عاملًا ليشكلوا وفدًا يمثل العمال.

كانت المفاوضات درسًا جديدًا في نضج وعي عمال المحلة، حيث بدا واضحًا وجود العمال بشكل مباشر كطرف في عملية التفاوض مع وفد الحكومة المشكل من حسين مجاور رئيس الاتحاد العام للنقابات، ومحسن الجيلاني رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج، وآخرين.

وكان قرار إنهاء الإضراب بناء على الاتفاق الذي وافق عليه العمال نابعًا من إرادتهم وليس مفروضًا عليهم، ليصبح ذلك ذا دلالة بالغة خاصة في ظل غياب أي عضو من اللجنة النقابية الرسمية، وهو ما يعني الرضوخ من الدولة ومن التنظيم النقابي لإرادة العمال الذين سحبوا الثقة من هذه اللجنة بعد ديسمبر الماضي.

كما اكتشف عمال المحلة مصدر قوتهم، «رغم أنه من ديسمبر 2006 وحتى سبتمبر 2007 لا يبدو وقتًا طويلًا لكنه كان بالغ الأهمية، حيث اكتشفت الحركة العُمَّاليَّة عبر عمال غزل المحلة إمكانياتها وقدراتها في إحراز انتصارات وانتزاع حقوقها المنهوبة، وربما في إحداث تغيير كبير في مصر كلها.

ورفع إضراب سبتمبر معنويات عمال المحلة، ودفعهم لاتخاذ خطوة جديدة تمامًا في الحركة العُمَّاليَّة المصرية، وهي تَجاوز المطالب المصنعية ورفع مطالب عُمَّاليَّة على المستوى القومي؛ وهو مطلب رفع الحد الأدنى للأجور، ليبرهن مرة أخرى على صدق مقولة: إن الوعي العمالي يرتقي خلال النضال»[1].

**مظاهرة 17 فبراير:**

**المحلة طليعة عمال مصر:**

لم تؤدِّ الزيادات التي حصل عليها العمال خلال إضرابي 2006 و2007 إلى تحسن حقيقي في مستوى معيشتهم، وظلت هناك فجوة رهيبة بين الأسعار والأجور، ورغم ارتفاع الأسعار بشكل أكبر في عهد مبارك، ولم يتم تحديد حد أدنى جديد للأجور، ولم يجتمع المجلس القومي للأجور المخول وفقًا لقانون العمل رقم 12 لسنة 2003 بإقرار زيادة المرتبات إلا مرة واحدة عام 2007؛ أي: بعد أربع سنوات من صدور القانون.

غير أن انفجار الغضب العمالي من تدني المرتبات، دفع حتى أصوات من قلب النظام تتحدث عن ضرورة أن يشعر غالبية الشعب بمعدلات النمو والتي وصلت إلى 7 بالمئة، مؤكدين أن المجلس القومي للأجور سينعقد مجددًا في 18 فبراير 2008.

وبدأت القوى السياسية والعُمَّاليَّة تتحدث عن ضرورة رفع الحد الأدنى للأجور إلى 1200 جنيه، لافتة إلى أن «أجر العامل المصري يعد الأقل في العالم العربي، حيث يتقاضى العامل الجزائري 1942 دولارًا سنويًّا، والعامل المغربي 1625 دولارًا، في حين يتقاضى العامل المصري 425 دولارًا سنويًّا»[2].

وأكد القائد العمالي كمال الفيومي، أحد قيادات الإضراب: «يوجد عمال بيشتغلوا في غزل المحلة منذ أكثر من سبع وعشرين سنة، ورغم ذلك مرتباتهم لا تتعدى الست مئة وخمسين جنيهًا، وهو ما يجعل مطَلب رفع المرتبات الشغل الشاغل للعمال».

ويضيف: «أول ما كنا بنتكلم عن 1200 جنيه كانت الناس بتقول علينا: مجانين، بس نزِّلْنا

1- عمال المحلة بين إضرابين – مصطفى بسيوني – الاشتراكي – 7 أكتوبر 2007.

2- عاصفة الأسعار تعصف ببيوت العمال – مصطفى نايض – صناع التغيير – حركة عمال من أجل التغيير – نوفمبر 2007.

مطويات بتشرح المطلب وازاي يتنفذ، وقبل 2008 أصدرت رابطة عمال غزل المحلة سلسلة من البيانات والاستيكرات بشأن الحد الأدنى للأجور اللي وجدت رد فعل كبير في الشركة، وخلقت رأيًا عامًّا».

ويروي الفيومي قصة مظاهرات الأجور بقوله: «كان لدينا علم بأن المجلس القومي للأجور سينعقد لبحث مسألة رفع الرواتب، وفي نفس الوقت العمال كانت بتغلي، ففي أول فبراير توجه وفد من العمال لمقر اللجنة النقابية وتقدموا بمذكرة أدرجوا بها 14 مطلبًا لم تنفذ الشركة منها شيئًا، ومن بينها مطالب جديدة، لأول مرة يطرحها العمال، على رأسها وضع كادر أجور خاص لكافة العاملين في صناعة النسيج، ولكن لم يلتفت لهم أحد».

ويضيف: «وبعد يومين أعلن 5000 عامل بالشركة من قطاعي ورش الكهرباء وطوارئ الورش إضرابهم عن العمل، وذلك كان أول اختبار حقيقي لمجلس إدارة الشركة الجديد؛ للمطالبة بالاستفادة من أيام الجمعة والعمل فيها للحصول على أجر إضافي أسوة بعمال قطاع «الورش».

وجاء رد فعل الإدارة كالتالي: «إلغاء عمل أيام الجمعة من قطاع الورش، إلى أن يتم إعداد دراسة حالة تحدد المستحق للعمل في هذه الأيام. وكان هذا عقابًا لـ5 آلاف عامل هم عمال الورش بأكملها».

وبعد انتهاء هذا الإضراب بيومين، أعلن قطاع آخر بالشركة إضرابه عن العمل، قطاع عمال القطن الخام، الذي يشمل 600 عامل لا يزالون يعملون بنظام الأجرة اليومية. ولم يكن رد فعل الإدارة أقلَّ حماقة من المرة السابقة، واضطر العمال لتعليق الإضراب حتى إشعار آخر».

«وهكذا – والكلام للفيومي – كانت الأرض مهيأة تمامًا في الشركة، وعشية انعقاد المجلس القومي للأجور في 18 فبراير بادرت مع عدد قليل من القيادات العُمَّاليَّة بتنظيم مظاهرة ترفع مطلبًا يخص كل العاملين بمصر وهو رفع الحد الأدنى للأجور، فبالرغم من قوة إضراب 2007 فإن كل مكاسب العمال كانت مجرد رفع في الأرباح السنوية إلى 135 يومًا سنويًّا»[1].

1- لقاء سابق مع القيادي العمالي كمال الفيومي في القاهرة أُجري عام 2016.

ولا تُعَد مظاهرة 17 فبراير نقلة مهمة في حركة العمال؛ لأنها رفعت مطلبًا عماليًّا عامًّا فقط، ولكنها ربطت كذلك بين حركة العمال والشارع المحلاوي، برفعها مطالب تخص أسعار الزيت والخبز.

ويقول قائد عمالي آخر: «في فبراير عام 2008 قررنا عمل وقفة برة الشركة؛ لأن المطالب لم تكن تخصنا وحدنا».

ويضيف: «كانت الوقفة في الشارع لها 3 مطالب، توحدت فيها المطالب العُمَّاليَّة مع الشارع المحلاوي، وهي: حد أدنى للأجور لكل العاملين بمصر، وخفض سعر زجاجة الزيت التي وصلت حينها إلى عشرة جنيهات، وحل أزمة رغيف العيش، ولذا كان هناك تجاوب كبير معها، وكانت بروفة حقيقية لستة إبريل 2008».

ويلفت الانتباه: «احنا كنا بنتكلم سياسة دون أن نرفع شعارات سياسية مباشرة».

ويحكي كيف بدأت المظاهرة التاريخية قائلًا: «في ذات اليوم انتشرت دعوة كالنار في الهشيم بين عمال الشركة تدعوهم إلى وقفة بميدان طلعت حرب من أجل الضغط على المجلس القومي للأجور، ومطالبته بوضع حد أدنى للأجور بمقدار 1200 جنيه شهريًّا (المبلغ المساوي لخط الفقر) لكافة العاملين بأجر في مصر.

ويضيف: «جاء يوم 17 فبراير، وببداية عمل الوردية الصباحية فوجئ العمال بأكثر من 50 عربة أمن مركزي تحاصر الشركة، وإذا بعناصر الأمن تنتشر في كافة أرجاء المدينة، في أهم الميادين، وعند محطة القطارات ومواقف سيارات الأجرة. استفز هذا حوالي ألف عامل فقط كانوا هم أول من تجمع عند ميدان طلعت حرب أمام باب الشركة، وسرعان ما أصبحوا 10 آلاف عامل، وتجمعوا أمام البوسطة في الشارع، وهناك انضمت إليهم أعداد كبيرة من الأهالي الغاضبين».

ويتابع: «حاصرتنا قوات الأمن وأغلقت الشارع لمنع تحوُّل الوقفة إلى مسيرة، وكانت المرة الأولى التي يستنفر فيها الأمن قواته بصورة مكثفة، وبالتالي كان قرار العمال عمل إضراب كبير في 6 إبريل 2008»[1].

1- مقابلة مع قيادي بالشركة رفض الإفصاح عن اسمه.

وانتقل العمال بعدها إلى التحضير لإضراب السادس من إبريل، ووزع نشطاء «رابطة عمال النسيج» في شهر مارس بيانًا، حمل عنوان: «صامدون – عائدون – منتصرون بإذن الله – يا عمال خطوة للأمام»، واتُّهِم كلٌّ من سعيد الجوهري رئيس النقابة العامة، ومحسن الجيلاني رئيس الشركة القابضة بخداع العمال بعد أن قدَّما وعودًا للعمال في التفاوض الأخير، ولكن لم يتحقق شيء.

وحذر البيان من أن «العمال لن يقبلوا هذه المرة المماطلة، ولن يقبلوا التفاوض سوى مع وزير الاستثمار محمود محيي الدين، أو رئيس الوزراء أحمد نظيف، على أن يكونوا مفوضين من قبل رئيس الجمهورية بحلول فورية بدلًا من مسكنات التفاوض، وكتابة العقود، ومحاضر الجلسات كالمرات السابقة»[1].

**إضراب 6 إبريل:**

**الأجور .. والعيش .. والزيت:**

لم تأتِ الدعوة لإضراب 6 إبريل من النخبة السياسية أو من نشطاء وسط البلد، بل جاءت من عمال المحلة، الذين كانوا يريدون تنظيم إضرابهم الثالث في أقل من عام ونصف لتحقيق مطالبهم الخاصة بالأجور والحوافز وظروف العمل؛ لتطوير تلك المطالب لتشمل مطلب «الحد الأدنى للأجور» الذي يخص كافة العاملين بأجر في مصر.

ويوضح قائد عمالي أسباب اختيار العمال ليوم 6 إبريل لبداية الإضراب، قائلًا: «أولًا: عمال المدة يكونون قد استلموا مرتباتهم؛ لأن آخر يوم في قبضهم كان يوم خمسة إبريل.. ثانيًا والأهم: أن انتخابات المحليات كان موعدها يوم 8 إبريل. ووجدنا أن ده عامل هيزود الضغط على الحكومة وهيخليها تستجيب للمطالب».

ويشدد على أن المطالب كانت تستهدف انضمام الشارع المحلاوي للعمال، فشملت «حد أدنى للأجور، وتثبيت الأسعار، وحل أزمة العيش، وخفض سعر زجاجة الزيت»[2].

---

1- صامدون عائدون ومنتصرون بإذن الله – يا عمال خطوة للأمام – بيان – رابطة عمال النسيج – مدونة عرباوي – 10 مارس 2007 -

http://arabist.net/arabawy /

2- مقابلة مع قائد عمالي بالشركة.

ولكن الدعوة تحولت – بعد أن تم تبنيها من قوى معارضة، مثل: حركة كفاية وشباب 6 إبريل وشباب حزب العمل – من إضراب المحلة إلى إضراب عام في عموم مصر ضد الفقر والجوع والغلاء.

وهنا.. جُنَّ جنون النظام؛ فقد بدا أن هناك بداية تنسيق بين الحركة العُمَّاليَّة وبين قوى سياسية تطالب بالتغيير على أرض المحلة، وهو ما يدمر إستراتيجيته مع الحركة العُمَّاليَّة، التي تقوم على عزل النضال العمالي عن النضال السياسي، عبر التعامل المرن مع النضالات العُمَّاليَّة، مع السعي حثيثًا لمنع اتصالها بحركة التغيير الديمقراطي.

ولكن عندما بدأت تلوح في الأفق إمكانية إقامة جسر بين معركتي التغيير الاجتماعي والسياسي مورسِت كل أشكال الضغوط (العصا والجزرة) على القيادات العُمَّاليَّة بشركة غزل المحلة؛ للتراجع عن تبني الإضراب، فلم يكن نظام مبارك على استعداد للدخول في مواجهة مفتوحة مع طليعة الطبقة العاملة (غزل المحلة)، وفي ذات الوقت مع القوى السياسية المتمردة، أو أن يقبل أن يكون لقوى التغيير ظهير اجتماعي يجعل لها وزنًا وتأثيرًا حقيقيًّا.

وفي هذا السياق «قام المفوض العام فؤاد حسان بزيارة إلى عاملات قسم الملابس؛ محاولًا إقناعهن بأن يكون الإضراب خارج الشركة، ولكنه فوجئ بهجوم شديد عليه من العاملات مؤكداتٍ أن الإضراب سيكون داخل الشركة التي بنوها بعرقهم ودمهم»[1].

وقام رئيس نقابة غزل المحلة مسعد الفقي، ذراع الإدارة، «بزيارة إلى مستشفى الشركة؛ محاولًا اقناع العمال والعاملات بأن يكون الإضراب والتظاهر خارج الشركة، مشيرًا إلى توفر معلومات لديه تفيد بأن الجيش أعلن حالة الطوارئ خوفًا من أن يكون يوم إضراب عمال المحلة يومًا لتجهيز مؤامرة لقلب نظام الحكم»[2].

وأخيرًا.. استعانت الدولة بذراعها النقابي، ففي 30 مارس 2008 استدعى حسين مجاور رئيس الاتحاد العام لعمال مصر، مجموعة من القيادات العُمَّاليَّة بالشركة إلى مكتبه بالقاهرة، وقال لهم بالحرف الواحد: «اللي هيشارك في الإضراب هيروح ورا الشمس»، وأجبرهم

---

1- صامدون – عائدون ومنتصرون بإذن الله – بيان – مصدر سابق.

2- المصدر السابق.

على التوقيع على تعهد بعدم الإضراب ومنعه بالشركة، وقد وقَّع عدد منهم على هذا التعهد، ورفض اثنان، هما: كمال الفيومي، ووائل حبيب[1].

وعندما فشل البوليس النقابي في مهمته في تدجين القيادات ألقى القبض على الفيومي صبيحة 6 إبريل، هو والناشط العمالي بالشركة والمدون كريم البحيري، وطارق أمين، واعتُقلوا لمدة شهرين، تعرضوا خلالهما للتعذيب في مقر أمن الدولة على مدى 3 أيام، وخصوصًا كريم الذي تعرض للصعق بالكهرباء، إلى أن تمت إحالتهم للنيابة، وحبسهم في سجن برج العرب، حسب ما أورد العمال في نص الاستغاثة التي أرسلوها إلى الجهات المسؤولة.

وعلى صعيد آخر أعلنت أحزاب المعارضة الرسمية، وفي مقدمتها حزب التجمع، رفضها لانتفاضة ستة إبريل، واعتَبَر رئيس الحزب د.رفعت السعيد الإضراب عفويًّا ولا صاحب له، وهو ما انتقدته قيادات من الحزب وعلى رأسهم أبو العز الحريري، الذي اعتبر في تصريحات صحافية، لجريدة «اليوم السابع» يوم سبعة إبريل، أن تصريحات قيادات التجمع لا تعبر عن قواعد، وأدان موقف جريدة «الأهالي» لسان حال الحزب، التي تعمدت تجاهل الإضراب في الأعداد السابقة عليه.

ورفض الحريري ما أعلنه السعيد من أن الحكومة استنزفت مرات الرسوب، قائلًا: إن النظام هو الذي استنزف مرات الرسوب وليس الحكومة فقط، وأضاف: «كان الأولى بقيادات التجمع طالما اضطرتها توازناتها إلى عدم المشاركة في الإضراب، ألَّا تُدينَ موقف الشعب المصري الذي انتهج طريقًا طبيعيًّا وحقًّا دستوريًّا للتعبير عن احتجاجه على الغلاء الذي أرهقه»[2].

بينما أمسكت قيادات جماعة الإخوان المسلمين كالعادة العصا من المنتصف، فهم لم يعلنوا رفضهم للإضراب، ولكنهم أيضًا لم يعلنوا مشاركتهم به منتظرين ما ستسفر عنه تطورات الأحداث.

وقالت في بيان أصدرته يوم 2 إبريل تحت عنوان: «بيان حول موقف الإخوان المسلمين من إضراب 6 إبريل»: «إنهم مع الإضراب كحق دستوري، ووسيلة تعبير واحتجاج سلمي في

---

1- كمال الفيومي – مصدر سابق.

2- أبو العز الحريري، موقف قيادات التجمع من الاضراب لا يعبر عن قواعده– اليوم السابع– 7 ابريل 2008.
https://bit.ly/495HJbz

مواجهة ممارسات السلطة الاستبدادية والقمعية التي أفسدت الحياة السياسية المصرية». وزاد بيان الإخوان الذي نُشر على موقع الجماعة الإلكتروني (الإخوان المسلمون) يوم 2 إبريل: «إن حركة الإضرابات والاحتجاجات أصبحت قوية وناهضة ومتنامية، ويمكن أن يكون لها أبلغ الأثر في الضغط على السلطة التنفيذية لتغيير سياستها الاقتصادية».

وقال الحقوقي بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لحقوق الإنسان، في ندوة: «إن معارضي الدعوة للإضراب لم يكونوا هذه المرة في مواقع الحكم أو المؤيدين له فقط، وإنما كانوا أيضًا في صفوف المعارضة الرئيسة كحزبي الوفد والتجمع وجماعة الإخوان المسلمين». لافتًا إلى «أن مبررات القوى الثلاث الأخيرة لرفض المشاركة - الوفد والتجمع والإخوان - كانت واحدة تقريبًا، وتركزت على أن الدعوة للإضراب جاءت من أشخاص مجهولين، وأنها تمت بدون التنسيق المسبق مع هذه الأحزاب والقوى، رغم أن ثلاثتهم لم ينكروا مبدئية حق الإضراب»[1].

**الأمن يحتل الشركة:**

وقبل الحدث الكبير بأربعة أيام، احتلت قوات الأمن المصنع يوم 2 إبريل، ومارست ضغوطًا مكثفة على القيادات العُمَّاليَّة لإلغاء الإضراب، وهو ما أدى إلى انقسام حقيقي بين القيادات العُمَّاليَّة، حول الموقف من إضراب 6 إبريل، بعدما تحول من إضراب عمال شركة غزل المحلة إلى إضراب عام تنظمه قوى سياسية.

وفي السادس من إبريل تعامل الأمن بشكل حاسم مع الإضراب، فتواجد داخل الشركة قبل دخول العمال، ومنعهم من التجمع وأجبرهم على التوجه للعنابر والعمل، وذلك بعد أن اعتقل ثلاثة من قيادات العمال، وهم: كريم البحيري، وكمال الفيومي، وطارق أمين، وكانوا من بين القيادات العُمَّاليَّة التي رفضت إجهاض الإضراب.

وفي الوقت نفسه بدأت «سياسة الجزرة»؛ لعزل العمال عن أي تحرك في الشارع، فاستجابت الشركة القابضة لبعض مطالب العمال البارزة، بما في ذلك زيادة البدل النقدي للوجبة الغذائية من 43 إلى 90 جنيهًا شهريًّا، والالتزام بتنفيذ وعد سابق بتوفير مواصلات مجانية من وإلى العمل.

---

1- سياسيون ونشطاء: 6 ابريل أقامت خريطة سياسية جديدة في مصر - بهي الدين حسن- مركز القاهرة لحقوق الانسان 23- ابريل 2008.
https://bit.ly/3SzYfez

وأجهض التلويح بالجزرة والعصا إضراب 6 إبريل بالشركة، ولكنْ قطاع من العاملين كان غاضبًا من إلغاء الإضراب، وهم من ظهروا بعد ذلك ضمن الجماهير الغاضبة في ميدان الشون، بعد انتهاء عمل الوردية الأولى.

**الانفجار:**

وعلى الرغم من تمكُّنِ النظام - بتهديدات وبطش أجهزته الأمنية، وخيانة تنظيمه النقابي الحكومي - من إجهاض الإضراب العمالي، فقد تحول بفعل الغضب الشعبي العارم إلى انتفاضة شملت عشرات الآلاف من عمال وفقراء المدينة، والذين تصدوا للترسانة الأمنية الضخمة التي احتلت المدينة لقمع الإضراب.

وفي الساعة الثالثة عصرًا احتشد المئات من الأطفال والنساء والشباب الغاضب، وقد بدأ الجميع بالهتاف: «قولوا للباشا، وقولوا للبيه: رغيف العيش بربع جنيه»، وللرد على هذا الاحتجاج التلقائي قام بلطجية النظام بإطلاق دفعات من الحجارة لتفريق الحشود، بينما أطلقت قوات الأمن المركزي على المتظاهرين قنابل الغاز المسيل للدموع واستعدت لضربهم بالهراوات.

المنظر في الميدان لم يكن طبيعيًّا، كان فيه آلاف في ميدان الشون في قلب المحلة، رجالة وحريم وبنات وطلبة وعمال، مكانش فيه حد قاعد في بيته.

ويقول قائد عمالي: «كانت أعداد الأمن كبيرة.. والسيرك اتنصب بعد الوردية على ميدان الشون عن طريق الست العجوزة، عندما وقع احتكاك بينها وبين أحد ضباط تأمين المظاهرة، وتطورت المشادة الكلامية حتى قام الضابط بسبها، وهو ما أثار غضب الجميع».

ويضيف: «كانت حرب شوارع.. والمحلاوية واجهوا الشرطة بحدف الطوب»[1].

**مدينة المحلة المحتلة:**

وداد الدمرداش تتذكر إضراب 6 إبريل 2008 الذي كان بمثابة «بروفة» مصغرة لثورة يناير، وتقول كانت مطالبنا: «الحد الأدنى للأجور، وربط الأجور بالأسعار، الإضراب نجح في المحلة ودفع ثمنه شباب المحلة، عربيات الأمن المركزي لم تُرهِبْنا وانضم لنا عامة الناس».

---

1- مقابلة مع قائد عمالي.

وتضيف: «بدأ الأمن المركزي في تفريق الناس؛ لتبدأ الهتافات في وجه قوات الشرطة: «غلوا السكر غلوا الزيت.. خلونا بيعنا عفش البيت .. يا جمال قول لأبوك: المحلة بيكرهوك».

بعد هذه الهتافات التي طالت رأس الدولة، بدأ إطلاق النار والقنابل المسيلة للدموع، وانطلقت السيارات المصفحة لمطاردة الأهالي في الشوارع: «أصبحت المحلة ثكنة عسكرية، ومات أشخاص وهما واقفين في بلكونة بيتهم»؛ ليُخرِج أهالي المحلة غضبهم في تمزيق صورة «مبارك» والوقوف عليها بالأقدام»[1].

كان المُسِنُّون والعجائز يختنقون في الحواري الضيقة المتفرعة من شارع سكة طنطا بسبب قنابل الغاز، التي وصلت إلى داخل البيوت دون أن تفرق بين الأطفال والراشدين، واستشهد أحمد علي مبروك (15 سنة) برصاص الشرطة في مساء يوم 7 إبريل 2008 وهو واقف في شرفة منزله.

وأطلقت قوات الشرطة عددًا من البلطجية من أجل إحراق مدرسة «أبو بكر الصديق» في مشهد آخر مشابه لما جرى خلال ثورة يناير عندما فُتِحت أبواب الزنازين على مصراعيها أمام الخطرين والأشقياء.

ونقلت وسائل الإعلام أخبار استدعاء وزارة الداخلية لقوات أمن كفر الشيخ وعدد من محافظات الوجه البحري؛ من أجل إحكام السيطرة على المدينة، التي بدأت الأمور فيها تخرج عن السيطرة.

عن هذه اللحظات تحديدًا يقول محمد فتحي فني كهربائي بشركة غزل المحلة: «قفلوا الطريق، وقطعوا النور، واستخدموا الرصاص الحي»، وكان من يصاب ويذهب للمستشفى يتم القبض عليه، وبالتالي اضطر المصابون للذهاب للمستشفيات الخاصة.

وكان الأهالي يعالجون أنفسهم بأنفسهم، والكلام لمحمد فتحي: «ومش هنسى منظر واحد كان بيطلع رصاصة من تحت عين واحد بإيده، وكانوا بيسمونا وقتها: مدينة المحلة المحتلة»، كان حظر التجول قد أُعلِن من الساعة السادسة مساء «وكان اللي بينزل الشارع مبيشوفش النور تاني، حتى طلبة المدارس اللي رايحين دروسهم».

---

1- وداد الدمرداش.. من «عاملة» إلى «قائدة عُمَّاليَّة» – مصدر سابق.

في هذه الأوقات كان القيادي العمالي كمال الفيومي محتجَزًا في مقر أمن الدولة بالمحلة، بعد أن تم القبض عليه صباح يوم 6 إبريل بواسطة 10 أشخاص، ويقول الفيومي: لم يتركنا الضابط خلال التحقيقات «إلا لما شاف كشف شريط القبض بتاع زميلي وعرف إنه بيقبض 350 جنيهًا بس بعد 17 سنة خدمة»، ويقسم الفيومي إنه سمع بنفسه ضابط أمن الدولة وهو يقول: «يا نهار أسود» مذهولًا من ضآلة الراتب[1].

**المحلة وحيدة:**

ولم يقتصر حدث 6 إبريل على المحلة، فدعوة الإضراب تطورت إلى عدد من الدعوات الموازية الرمزية للإضراب والتظاهر، ولعل أكثر هذه الدعوات صيتًا كانت حملة «خليك في البيت»، والتي بدأت بدعوة على شبكة الإنترنت وبعض قطاعات النخبة السياسية.

وبالرغم من رمزيتها، خلق النظام حالة من الاستنفار الأمني، وحول الميادين الكبرى إلى ثكنات عسكرية، وأجهض بالقوة محاولات التظاهر في ذلك اليوم، وقام بحملة اعتقالات شملت غالبية من حاول التظاهر، مع التركيز على رموز وقيادات حركة كفاية.

ولكن محسن فقوشة من أهالي المحلة يقول في تصريحات لجريدة الأهرام اليومية: إن «ثورة المحلة» كما يقول عنها أهل المدينة، لم يكن ينقصها سوى أن يتضامن معها جماهير محافظتين أو ثلاث، وكانت على الفور ستتحول إلى ثورة حقيقية، و«لكن المحلة دايماً تدفع الفاتورة وحدها».

ولكنْ قيادي آخر يقول لجريدة الأهرام أيضًا: «6 إبريل لم تضر الشركة، بل حصلنا على مكاسب عديدة.. كما عرفنا أن الشارع معنا وينتظرنا».

ولتهدئة العمال الغاضبين سارع وفد حكومي رفيع المستوى يقوده أحمد نظيف رئيس الوزراء بزيارة المحلة الكبرى، وأعلن رئيس الوزراء عن مكافأة شهر لعمال الشركة، ونصف شهر لكل عمال النسيج الآخرين.

ووعد وزير الاستثمار محمود محيي الدين بتسهيلات نقل أفضل للعاملين، ومخابز خاصة لتوزيع الخبز المدعم، وإحياء الجمعية التعاونية لتوفير الأرز والزيت والسكر والدقيق

---

1- كمال الفيومي – مصدر سابق.

بأسعار مدعمة، وبالإضافة لذلك سوف يتلقى المستشفى العام بالمدينة معدات طبية جديدة، بالإضافة إلى طاقم طبي متخصص.

**توابع 6 إبريل:**

كانت أحداث السادس من إبريل 2008 والأيام التالية نقطة فاصلة في مسار الحركة العُمَّاليَّة في غزل المحلة؛ إذ مثَّل اعتقال ثلاثة من قيادات العمال، وتدخل الأمن السافر في الشركة، وتجاهل موقف العمال من التنظيم النقابي الرسمي سواء بسحب الثقة أو الاستقالات من التنظيم وحملات العقاب الجماعي التي عانى منها العمال لاحقًا، خطوة للوراء، وأشاعت قدرًا من الخوف.

ورغم ذلك عاد العمال للاحتجاج في أكتوبر 2008 عندما أعلنت ميزانية الشركة متضمنة خسائر تزيد على 140 مليون جنيه، وهو ما اعتبره العمال خطرًا على مستقبل الشركة، فنظموا مظاهرة ضمت أكثر من عشرة آلاف عامل وعاملة بدأتها أيضًا العاملات في 30 أكتوبر 2008 للمطالبة بإصلاح الشركة ومحاسبة المسؤولين عن الخسائر.

ورغم أن المظاهرة كانت بعد ساعات العمل الرسمية، فإن إدارة الشركة قامت بتوزيع ما أَطلَق عليه العمال تهكُّمًا «جوائز» على القيادات العُمَّاليَّة، فقررت نقل كل من وداد الدمرداش وأمل السعيد نقلًا داخليًّا، ووائل حبيب للقاهرة، ومحمد العطار للإسكندرية، وتم خفض العلاوة الدورية لآخرين، فضلًا عن التحقيق مع أكثر من 150 عاملًا وعاملة.

وتوالى مسلسل اضطهاد القيادات العُمَّاليَّة، فشهد عام 2009 نقل كل من فيصل لقوشة للقاهرة، وعبد القادر الديب للإسكندرية، ثم صَعَّدت الإدارة من هجومها على قيادات الشركة، فقررت فصل القيادي العمالي كريم البحيري - الذي سبق اعتقاله في أحداث 6 إبريل - بدعوى الغياب، ثم في 12 ديسمبر عام 2009 فصلت القيادي العمالي اليساري مصطفى فودة، بدعوى تحريضه العمال على الإضراب.

وبعد تسعة أيام من فصل فودة في 21 ديسمبر 2009، تجمهر نحو 500 عامل أمام بوابة الشركة، واعتصم نحو 15 عاملًا آخرين مهددين بالإضراب عن الطعام للمطالبة بعودة زملائهم المفصولين والمنقولين، ولكن الأمن نجح في فضِّ الوقفة.

غير أن الهجوم على مكتسبات العمال دفع العمال للاحتجاج مجدَّدًا قبل 3 أشهر فقط من اندلاع ثورة يناير، فشهد يوم 19 أكتوبر 2010 إضراب أكثر من 1500 عامل من عمال الوردية المسائية والصباحية داخل مصنع غزل 4 احتجاجًا على تخفيض أجورهم وتعنت مدير المصنع ضدهم.

وتحكي «وداد» عن الوقفة الاحتجاجية التي شاركت فيها في أكتوبر 2010 داخل المصنع اعتراضًا على سياسة الإدارة ورغبتها في الخصخصة: «يومها هتفنا لمدة ساعة ونصف في ميدان طلعت حرب بداخل الشركة: طلعت حرب عملها وقال: شركة مصر للعمال، دقي يا ساعة الشركة يا حرة، على أيامنا السودة المرة، عايزين إدارة حرة، العيشة بقت مرة».

لم تمر ساعات حتى أصدرت الإدارة قرارًا بنقل وداد من داخل أسوار الشركة إلى دار الحضانة خارج أسوار الشركة؛ لتكون على قوة عاملات النظافة بعدما كانت عاملة إنتاج ملابس لما يقرب من 26 عامًا «لما اعترضت قالوا: هتبقي أمينة مكتبة»، واستسلمت وداد للأمر الواقع، لكنها ظلت تتابع مستجدات المصنع «كانت تصلني المخالفات التي تحدث داخل المصنع»[1].

وفي يوم 23 يناير 2011 توجه وفد من قيادات عمال وعاملات غزل المحلة، بينهم وداد ومحمد العطار ووائل حبيب وفيصل لقوشة، إلى القصر الجمهوري لمقابلة حسني مبارك، محمَّلين بالعشرات من مخالفات الإدارة، وللمطالبة بعودتهم إلى العمل وإلغاء قرارات نقلهم.

ولكنهم عادوا للمحلة بخُفَّي حُنَين بعد أن ردهم الحرس «فالرئيس كان بيخطب في عيد الشرطة في العباسية»، وكأنها كانت آخر فرصة يمنحها العمال لمبارك، ولكنه أضاعها كالعادة لحسن الحظ.

وبعد خمسة أيام فقط تَنَحَّى مبارك في 11 فبراير 2011، فنظم العمال إضرابًا عن العمل للمطالبة بزيادة المرتبات وعودة المنقولين، ولفض الإضراب استجاب الحاكم العسكري لَمطالب المضربين، ليبدأ عمال المحلة فصلًا جديدًا من نضالهم كان عنوانه هذه المرة هو: «التطهير».

---

1- وداد الدمرداش – مصدر سابق.

**نتائج مهمة:**

على مدى أعوام ناضل عمال وعاملات غزل المحلة لنيل مطالبهم، واستطاعوا بالفعل الحصول على بعضها، وواجهوا خلال نضالهم تعسف الإدارة وعنف الأمن، فضلًا عن وقوف تنظيمهم النقابي ضدهم.

وكان من أهم نتائج حركة عمال غزل المحلة هو تأثيرها في حركة الطبقة العاملة ككل؛ إذ تلا إضراب المحلة في ديسمبر 2006 أقوى موجة إضرابات عُمَّاليَّة في مصر في نصف قرن.

كما كانت المحلة عامل تثوير وسط قطاعات عُمَّاليَّة، وفي هذا السياق قال أحد العمال القياديين بشركة أسمنت طرة التي كانت تخوض معركة شرسة مع المستثمر الذي اشترى الشركة، بعد أن رأى مشهد عمال غزل المحلة المضربين: «والله لو كنا بهذا العدد لأممنا الشركة.. وأدرناها بأنفسنا ولصالحنا!»[1].

كما ألهمت خبرتهم في مواجهة التنظيم النقابي الحكومي موظفي الضرائب العقارية؛ لانتهاج طريق مختلف عن طريق سحب الثقة من اللجنة النقابية والاستقالات من التنظيم النقابي، فشرعوا بدلًا من ذلك في تأسيس أول نقابة مستقلة استنادًا إلى المواثيق الدولية التي وقَّعت عليها مصر.

وكان تبنيهم لمطلب رفع الحد الأدنى للأجور في مظاهرة 17 فبراير 2008 سببًا في انعقاد المجلس القومي للأجور، كما بات هذا المطلب مطروحًا كمطلب أساسيٍّ في كل الاحتجاجات العُمَّاليَّة، ودافعًا لرفع قضية الحد الأدنى للأجور عام 2010.

وشكلت قوى سياسية وعُمَّاليَّة «الحملة الشعبية لأجر عادل»، وصدرت مطبوعات دعائية عديدة، من بينها مطوية للجنة التحضيرية للعمال تحت عنوان: «1200 جنيه حد أدنى للأجور»، ووضحت فيها كيف يمكن توفير هذا المبلغ.

ورتب المحامي العمالي خالد علي، والقيادي العمالي صابر بركات، والقيادي الاشتراكي التجمعي حينذاك عبد الغفار شكر سلسلة من الندوات والورش مع قوى عُمَّاليَّة وسياسية ونقابية؛ من أجل الوصول إلى رقم موحد للحد الأدنى للأجور، وبالفعل نجحوا في الاتفاق على رقم 1200 جنيه.

---

1- انتصار عمال المحلة – مصدر سابق.

ويقول علي: «كان ملف الحد الأدنى للأجور يحظى باهتمام الطبقة العاملة، ولكن كل مجموعة عُمَّالِيَّة كانت تحدد رقمًا، فكان هناك من يطالب بـ 600 حد أدنى، وهناك من يطالب بـ 3 آلاف جنيه حد أدنى، وبينهما مطالبات بأرقام متعددة من فصائل عُمَّالِيَّة ونقابية وسياسية أخرى.

ويضيف: «وتم اختيار شعار عايزين نوصل لخط الفقر، حد أدنى للأجور.. للي عايشين في القبور، وحد أقصى للأجور.. للي عايشين في القصور».

ويختتم: «ومن هنا توحدت تنظيمات الطبقة العاملة والتنظيمات السياسية الداعمة لها على مبلغ 1200 جنيه حد أدنى للأجور»[1].

واليوم، وبعد زيادات متتالية، وصل الحد الأدنى للأجور في القطاع الحكومي في شهر سبتمبر 2023 إلى 4000 جنيه وإلى 3500 جنيه للعاملين بالقطاع الخاص، على أن يتم تطبيقه بدءًا من يناير 2024، ولكن الفجوة ما زالت شاسعة بين الأجور والأسعار[2].

وبالرغم من رفع الحد الأدنى للأجور مؤخرًا عدة مرات، يقول قيادي بالمحلة: «اليوم لدينا مشكلات كتير، بس أول سطر في الحاجة دي هي الأجر والأسعار.. الدنيا ولعت وأنا عامل عندي 3 عيال في مراحل التعليم المختلفة وباخد مرتب مش بيكمل 4 آلاف جنيه.. أعيش منين؟!»[3].

**سياسيًّا:**

كان يوم 6 إبريل وما سبقه من تعبئة بمثابة فرز جديد للقوى السياسية في مصر. الأحزاب السياسية الرسمية وعلى رأسها التجمع، استمرت على نهج المهادنة والتذيل للنظام[4].

أما الإخوان المسلمون «فرغم كل ما حدث ويحدث لهم من قمع واعتقال لكوادرهم، ومن محاكمات عسكرية، والاستبعاد الكامل من الانتخابات المحلية، ورغم الغضب

---

1- خالد علي – صفحة الفيسبوك.

2- مصر ترفع الحد الأدنى لأجور القطاع الخاص إلى 3500 جنيه –سكاي نيوز – 27 أكتوبر.

https://bit.ly/4baUuDA

3- مقابلة مع قيادي عمالي – مصدر سابق.

4- كيف نفهم إضراب 6 إبريل – مركز الدراسات الاشتراكية – الاشتراكي – 10 مايو 2008.

العارم في صفوف قواعدهم فقد كان موقفهم من دعوة الإضراب سلبيًّا، واكتفت قيادتهم بعدم معارضتهم للإضراب من حيث المبدأ، ولكن عدم المشاركة بشكل تنظيمي فاعل في التعبئة له.

ويفسر البعض هذا الموقف كتكتيك مهادن يتبعه الإخوان عندما يتعرضون لضغط شديد من قبل النظام؛ أي: محاولة تخفيف الضغط ليس من خلال توسيع وتعميق التعبئة ضد النظام لخلق ضغط مضاد، ولكن من خلال تقديم تنازلات بل وتسويق الإخوان كقوة مساعدة على الاستقرار ومناهضة للفوضى الجماهيرية[1].

أظهرت انتفاضة 6 إبريل مدى رعب النظام من تسييس الحركة العُمَّاليَّة، ومحاولة إنشاء جسر للتلاقي بين الحركة الاجتماعية المطالبة بإعادة توزيع الثروة، وبين الحركة السياسية المطالبة بالتغيير.

وكانت 6 إبريل بمثابة «بروفة ثورية» أمام الشعب المصري كله لما حدث بعد ذلك في 25 يناير 2011، حيث أظهرت بجلاء أن الانتفاضة هي الطريق الوحيد لإزاحة هذا النظام، وأن الجماهير الشعبية هي القادرة على تحقيق هذا الهدف.

**صعوبات واجهتها الحركة:**

لم تكن حركة عمال غزل المحلة «مثالية» وخالية من النقائص والسلبيات، ولعل أبرز هذه السلبيات:

- غياب ثقافة التضامن، باستثناءات قليلة، وهو ما يفرغ الشركة من قياداتها من جهة، ويشيع الإحباط لدى القادة الذين تعرضوا للعقاب بسبب نشاطهم النقابي، ويخيف باقيَ الكوادر من تعرضهم لمصير زملائهم السابقين.
- ضَعف الصلات المتينة والواسعة التي تربط بين القيادات العُمَّاليَّة، وبين قواعدها العُمَّاليَّة في ضوء عدد العمال الكبير، أدى إلى ضعف التواجد في الإضرابات في أوقات كثيرة.
- شيوع روح التنافسية بين القيادات العُمَّاليَّة بالشركة؛ مما أربك العمل في أوقات كثيرة، وجعل هناك عدة شِلَل؛ كلٌّ فرقة تتبع القائد الفلاني بغض النظر عن القضية.

---

1- كيف نفهم إضراب 6 إبريل مركز الدراسات الاشتراكية – الاشتراكي – 10 مايو 2008.

- جذبت الأضواء ووسائل الإعلام عددًا من القيادات الشابة على حساب التواجد الحقيقي وسط العمال.
- كان لبعض المراكز الحقوقية والأحزاب السياسية دور سلبي في محاولتها لاستقطاب الكوادر العُمَّاليَّة بمنحهم امتيازات وبدلات وسفريات.

والمؤكَّد أن شركة غزل المحلة خاصة، وقطاع الغزل والنسيج من الأهداف المؤكدة للخصخصة والتصفية، في ضمن خطة الحكومة الجارية على قدم وساق، وكان آخرها في شهر نوفمبر 2023، بقرار الشركة القابضة للغزل والنسيج بإخلاء مصنع الغزل والنسيج بالشرقية من عماله، ومَنْحِهم إجازة مفتوحة مع صرف مستحقاتهم تمهيدًا لتصفية الشركة، فهل نشهد نهوضًا جديدًا لعمال المحلة خلال الفترة المقبلة؟

# الفصل الثاني

# قصة أول نقابة مستقلة بعد 1952

**استهلال:**

معركة الحرية النقابية هي معركة من معارك المستقبل، فاستعادة الديمقراطية للمجتمع لن تتم عبر المناشدات والحوارات الشكلية، ولكنها تجري عبر معارك سياسية واجتماعية عديدة، لعل من أهمها النضالَ الجمعي لملايين العاملين بأجر من أجل انتزاع حقهم في تأسيس تنظيماتهم النقابية بحرية: نقابات جماهيرية لها قواعد وسط العمال، وديمقراطية، لا ينفرد فيها القادة بالقرارات، وتُعقَد جمعياتها العمومية بشكل دوري، ومستقلة عن هيمنة الحكومات والدولة.

وليس مصادفة أن الانتفاضات الكبرى، التي شهدها المجتمع المصري، خلال أعوام 1919، و1977، و25 يناير 2011، جاءت في خضم نضالات عُمَّاليَّة كبرى انتفض فيها عشرات الألوف من العمال، وامتزجت فيها مطالبهم بتحسين أوضاعهم المعيشية وبالحرية النقابية، بالمطالب السياسية والوطنية والاجتماعية.

ومن هنا يمكن فهم أسباب محاربة الأنظمة المستبدة للحركة النقابية، بإلقاء القبض على قياداتها المكافحة، ومصادرة نشراتهم، وتشريدهم من العمل، ورفض إنشاء اتحادات عُمَّاليَّة كما كان الوضع قبل 1952، أو عبر تأميم دولة 23 يوليو للحركة النقابية وتأسيسها لاتحاد عمالي عام 1957، تسيطر عليه تمامًا، ويصبح بمثابة ذراع لها بين صفوف العمال.

وهو الاتحاد الذي استخدمته كل الأنظمة المتعاقبة كأداة لتمرير سياساتها؛ «فالسادات» اصطحب رئيس الاتحاد «سعد محمد أحمد» إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي خلال زيارته المشؤومة إلى القدس المحتلة عام 1977، و«مبارك» استخدمه لتمرير سياسات الخصخصة وما سمي بـ«الإصلاح الاقتصادي»، وفي نفس الوقت كظهير جماهيري له ولحزبه في الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

ومَن منَّا ينسى دور قيادات الاتحاد الرسمي في «معركة الجمل» يوم 2 فبراير 2011، الداعم لهجوم «البلطجية» على الثوار في ميدان التحرير، ومساندته «لحسني مبارك» حتى آخر لحظة في حكمه على الرغم من كل سياساته، التي أذاقت جماهير العمال الفقر والهوان.

ومطلب الحرية النقابية ليس مطلبًا خاصًّا بالعاملين بأجر، ولكنه مطلب يخص كل القوى السياسية سواء الإصلاحية، التي تسعى للقضاء على الاستبداد، أو القوى الثورية، التي تؤمن بأن تحرير الجماهير من الاستبداد والاستغلال الرأسمالي يجب أن يكون بأيدي هذه الجماهير بالذات.

وبالتالي، فإن دراسة نضالات العاملين بأجر وتسليط الضوء على تجاربهم في انتزاع تنظيماتهم المستقلة، أمر بالغ الأهمية لكل الراغبين في التغيير السياسي والاجتماعي.

**مقدمة:**

تُعَد نقابة الضرائب العقارية أول نقابة بدأت طريق الاستقلال النقابي وحررته من أيدي السلطة والأجهزة الأمنية والحزب الحاكم في السنوات الأخيرة لنظام «حسني مبارك».

ولم يكن تأسيس النقابة عام 2009 نزهةً، ولم يتم في «قعدة على قهوة».. أو في اجتماع بغرفة مكيفة، ولكنه كان وليد معركة استمرت لسنوات طويلة، تحدى فيها «موظفو الضرائب العقارية» قوانين الطوارئ والعمل والنقابات بشجاعة.

معركة تخللتها هزائم وانتصارات عديدة، وحظيت فيها قيادات هؤلاء الموظفين المنتشرة في المدن والمحافظات والمراكز والنجوع بثقة الآلاف من زملائهم.

معركة استفادت فيها الحركة العُمَّاليَّة والنقابية المستقلة قبل 2011، من الحراك السياسي الذي انطلق مع حركة «كفاية» عام 2004؛ نتيجة لوجود انقسام في دوائر الحكم، أتاح المجال أمام القيادات العُمَّاليَّة المكافحة، للتحرك والمطالبة والاحتجاج، وأوجد كذلك فضائيات وجرائد خاصة، نقلت أصوات المحتجين في كافة ربوع مصر والعالم.

وبعد سنوات طويلة من الكفاح انتزع عمال مصر لأول مرة منذ عام 1952 تنظيماتهم المستقلة، بتأسيس النقابة العامة للعاملين بالضرائب العقارية عام 2009، ومن قلب ميدان التحرير تم إعلان الاتحاد المصري للنقابات المستقلة أثناء انتفاضة 25 يناير 2011.

وبعدها شهدت الحركة النقابية، فترة قصيرة من الازدهار والحضور، ولكنها، مثل كل التنظيمات السياسية والطلابية، تلقت ضربات قاصمة بعد الانقلاب على الديمقراطية في 3 يوليو 2013.

وأدت الضغوط الأمنية والإدارية الرهيبة، التي مارستها دولة 3 يوليو لتأميم المجال العام ومصادرة حرية الرأي والتعبير، إلى تفكيك وحل الاتحادات الطلابية والروابط والجمعيات والنقابات المستقلة، ولكن ما زالت هناك قيادات عُمَّاليَّة بالضرائب العقارية وغيرها تسعى لإعادة البناء، وما زال هناك عمال آخرون يتخيرون الأشكال المناسبة للتنظيم حاليًّا، وينتظرون الوقت المناسب لكي يؤسسوا نقاباتهم المستقلة.

وفي ظل الوضع المتأزم الراهن للحركة العُمَّاليَّة والنقابية، والصعوبات التي تعترض حركة العمال في التنظيم، نلقي الضوء مجدَّدًا على تجربة انتزاع أول نقابة مستقلة في مصر، وعلى خبراتها؛ كي تكون عونًا في يد هؤلاء، الذين ما زالوا يرفعون راية الحرية والاستقلال النقابي، أو هكذا نأمل.

## أصل الحكاية:

### حكومة مش شايفه الفقرا!

المدهش، أن يكون الموظفين أول من بادروا بإنشاء أول نقابة مستقلة؛ فالموظفون وخصوصًا موظفي الضرائب، هم جزء من بيروقراطية الدولة التي تعمل في جباية الأموال، وطبعًا معظمها في بلادنا بيتم تحصيله من جيوب الغلابة.. والموظف، معظم الوقت، مش بيثور وبيحب يمشي جنب الحيط؛ فهو يسير وفق القاعدة الشهيرة «إن فاتك الميري اتمرمغ في ترابه»، وقطاع منهم لما بيتزنق آخر الشهر، كان بيفتح الدرج عشان يعيش.

وتُعَد مصلحة الضرائب العقارية أقدم جهاز ضريبي في مصر أنشئ عام 1883، وموظفوها منتشرون في 6000 قرية ونجع، بالإضافة إلى المدن، ويأتي ذلك من خلال الإشراف الفني على أعمال سبعٍ وعشرين مديرية، وهو ما جعلها تتمتع بمكانة اجتماعية متميزة[1].

1- مصلحة الضرائب العقارية – مصر – ويكيبيديا.

https://ar.wikipedia.org/wiki

وحكايتنا بدأت عندما تبنت الدولة سياسات اقتصادية جديدة في سبعينيات القرن الماضي أطلقت عليها اسم: «الانفتاح»، وهو الاسم الحركي للهجوم على حقوق الموظفين والعمال وإلغاء الدعم، وفتح الباب واسعًا أمام المستثمرين، وهنا بدأ الغلاء يطرق بقوة أبواب الموظفين الصغار وفقدوا «برستيجهم» لصالح كبار رجال الأعمال والموظفين الكبار.

وتحول الموظف ذو الهيبة، في سابق الزمان، إلى أغلب خلق الله، فقرر عدد منهم، خصوصًا اللي أجورهم بتقل، أن يبدؤوا رحلة البحث عن حقوقهم الضائعة، في وقت كان العمال بدؤوا يتحركون، من حولهم، فشهدوا إضرابات المحلة الكبرى وإضراب النقل العام سنة 1976.

وإذا كان الانفتاح قد ضرب جيوب كل العاملين بأجر، فإن الأمر لم يقف عند هذا الحد؛ فقد تفتق ذهن كبار المسؤولين عن فكرة «عبقرية» يؤدي تنفيذها إلى تخفيضات كبيرة في الأجر الشامل لموظفي الضرائب العقارية الشامل، فصحا الموظفون ذات يوم من عام 1974 على قرار لرئيس الوزراء آنذاك عبد العزيز حجازي، بنقل تبعية موظفي الضرائب العقارية بالمحافظات لمجالس المحليات ماليًّا وإداريًّا بدلًا من تبعيتهم لوزارة المالية.

وهكذا وبجرة قلم قررت الدولة حرمان أسر نحو 55 ألف موظف من حوالي نصف دخلهم، ولم يفكر المسؤولون كثيرًا في كيفية تدبير هؤلاء الموظفين فلوس هدوم العيال، ولا كيف سيدفعون مصاريف المدارس.

ونتيجة لهذه القرارات يقول كمال أبو عيطة، أحد أبرز رموز معركة الضرائب العقارية: «تدهور مستوانا المالي، كما ظُلِمنا إداريًّا بعد أن أصبحت الترقيات حكرًا على 500 من العاملين «في مصلحة الضرائب العقارية»، التي استمرت تبعيتها الكاملة لوزارة المالية، وحرم منها 55 ألف شخص موزعين على المحليات، أصبحت الدرجة الأولى هي سقف تدرجهم الوظيفي»[1].

**غضب مكتوم:**

وفي البداية، كما يقول كمال أبو عيطة، كانت هناك تحركات مكتومة انعكست في البداية في تعمد الموظفين الإهمال في التحصيل طبقًا لنظرية «على أد فلوسكم».

1- جيهان شعبان – قصة إضراب – أوراق اشتراكية – مركز الدراسات الاشتراكية – العدد 19 – ربيع 2008.

وفي خطوة تالية، قرروا إنشاء لجان نقابية في منتصف الثمانينيات، تتبع التنظيم الحكومي الوحيد في مصر حينذاك، علها تتحدث باسمهم وترفع صوتهم.

ويقول أبو عيطة: «عملنا على إنشاء تنظيم نقابي، وقد قوبل تشكيل اللجان النقابية بحرب من الإدارة وصلت لحد تقديم بلاغات للمباحث! شارك في هذه الحرب التنظيم النقابي الرسمي، الذي كان لا يقبل إيداع الأوراق، وكانت القوى العاملة تعطل الإجراءات، وعندما تعييهم الحيل كانوا يقبلون اللجنة «كـلجنة تأسيسية».

ورغم أن المعتاد أن تتحول مثل هذه اللجان تلقائيًّا في الدورة الانتخابية إلى لجنة نقابية، فإن ذلك لم يحدث إلا بطلوع الروح. ونتيجة لهذه الحرب الضَّروس لم يستطع موظفو الضرائب العقارية إلا تكوين 11 لجنة نقابية في 27 محافظة»[1].

ويوضح مكرم لبيب، رمز آخر من رموز المعركة ورئيس اللجنة النقابية بالدقهلية: «حاولنا بعد ذلك نقل الظلم الواقع علينا للتنظيم النقابي والمسؤولين عبر التلغرافات والعرائض، وفي مايو 1996 نجحنا في عقد أول مؤتمر للعاملين بالضرائب العقارية بميت غمر، حضره عاملون من كل الجمهورية، ودُعي إليه أعضاء مجلس الشعب والصحافة.

وبعد الاجتماع اتصلنا بمعظم أعضاء مجلس الشعب، وكان نتاج هذا الجهد صدور توصية من مجلس الشعب في مايو 1997 بإعادة تبعية العاملين بالضرائب العقارية بالقاهرة، وإلغاء القرار الوزاري رقم 136 لسنة 1974، وأرسلت موافقة مجلس الشعب إلى مجلس الوزراء للتصديق عليها، وهو ما لم يحدث.

ولكنهم حاولوا إلقاء بعض الفتات إلينا حتى نصمت، فكانوا يرسلون إلى بعض المديريات الغاضبة، كالدقهلية وبني سويف، مخصصًا للجهود غير العادية يفوق نسبة الـ 30 بالمئة المحددة في القانون. انتهزنا هذه الفرصة في الدقهلية، وكنا قد بدأنا في إجراءات تشكيل اللجنة النقابية، وسعينا لتقنين الوضع، فذهبنا للمحافظ وقلنا له: إن المبلغ المرسَل لنا يكفي إعطاء كل العاملين 50% كجهود غير عادية، وقد كان، ولكن هذه الخطوة لم تطبَّق على المستوى القومي»[2].

---

1- موظفو الضرائب العقارية يحكون قصة اعتصام حسين حجازي – جريدة نوبة صحيان – صوت موظفي الضرائب العقارية – العدد الأول – أكتوبر 2008.

2- المصدر السابق.

**أول الغيث قطرة:**

وفي عام 1999 انطلقت المحطة الأولى لنضال الموظفين، وبالتحديد في شهر مارس، تجمع أعضاء اللجان النقابية في مقر الاتحاد العام وسط إدانة النقابة العامة لهذا التحرك وطرد ممثليه من مقر نقابتهم العامة.

ويواصل مكرم قائلًا: «في 13 مارس 1999 تجمع حوالي 200 موظف من عدة محافظات أمام مجلس الشعب، ونجحوا في مقابلة فتحي سرور، الذي حولنا لوزير المالية. وفعلا قابل الوزير ثلاثة نيابة عن المتجمهرين، وأسفرت هذه المقابلة عن تقنين الـ 50% غير العادية، مع زيادة الموازنات على مستوى الجمهورية بحيث تضمن حصول الجميع على هذه النسبة.

كما استثمرنا هذا النجاح وحصلنا من وزير التنمية الإدارية على 25 % حافز إثابة، وكنا نُحرَم منه بحُجة أنه لا يسري على العاملين الذين يحصلون على جهود غير عادية. وفي محاولة لحل مسألة الترقيات، استحدث وزير الإدارة المحلية درجة «كبير باحثين»، وهي درجة تتساوى مع درجة «مدير عام» دون صلاحياتها»[1].

واللافت، كما يقول كمال أبو عيطة، أن «مطالب المعتصمين في رفع الحافز تحققت رغم صدور مجلة النقابة العامة للبنوك وعلى غلافها مانشيت يقول: «عدم أحقية موظفي الضرائب العقارية في صرف حافز الإثابة»[2].

ولكن الأهم من صرف الحافز، أن الاستجابة لبعض المطالب شجعت الموظفين على استكمال مسيرة الألف ميل، وبعد ضغوط عديدة تم ترتيب لقاء حضره وزير المالية ووزيرة القوى العاملة وقيادات النقابة العامة واللجان النقابية يوم 12 إبريل 2006، وهناك حصلوا على وعود بحل المشكلة وبالمساواة مع المصالح الإدارية الأخرى.

ولكن الوعود، غير المكتوبة في قرارات، تبخرت كالعادة في الهواء، فلم يجد الموظفون أمامهم طريقًا آخر سوى التصعيد.

---

1- موظفو الضرائب العقارية يحكون قصة اعتصام حسين حجازي – جريدة نوبة صحيان – صوت موظفي الضرائب العقارية – العدد الأول – أكتوبر 2008..

2- ملحمة اعتصام موظفي الضرائب العقارية – جمال محمد عويضة – مركز الدراسات الاشتراكية – 2008.

**الانفجار:**

شعر الموظفون بالإهانة من عدم تنفيذ المسؤولين لوعودهم، بمساواتهم مع زملائهم العاملين في المصلحة كما كان الوضع من قبل، وقرروا التصعيد بعد العودة إلى جموع الموظفين، التي أقرت هذا التوجه.

اتجاهٌ قرروا المضي فيه، بعد أن وقفوا بباب النقابة وطُرِدوا من مقر نقابتهم العامة التي يمولون نشاطها من حصيلة اشتراكهم، ونقلوا مشكلتهم لأكبر «قطاع» من خلال الإعلام، ولم يتركوا كبيرًا في الدولة إلا وناشدوه من أول رئيس الدولة مرورًا بكل الموظفين.

كما عجَّلَت عوامل كثيرة من الانفجار؛ سواء على مستوى ظروف الشغل أو التزوير الفج للانتخابات النقابية عام 2006، وكذلك لتحقيق الاحتجاجات الاجتماعية – التي انتشرت في كل مكان – مكاسب مهمة.

وبدأت الاحتجاجات بتنظيم سلسلة من الاعتصامات والإضرابات شارك فيها نحو 50 ألف موظف ينتشرون في كل محافظات مصر، في شهر سبتمبر 2007.

ويقول جمال عويضة أحد قيادات الموظفين في محافظة الدقهلية: «لم يكن مشهدًا معتادًا أن يرى المارة الموظفين وهم يتظاهرون ويهتفون أمام مجمعات المصالح الحكومية بالمحافظات، ويعلنون الإضراب بالتوقف التام عن التحصيل حتى تتم الاستجابة لمطالبهم.

ويضيف: كان طبيعيًّا أن تكون محافظتا الجيزة والدقهلية، وهما المحافظتان الأكثر تنظيمًا، وبهما وفرة في القيادات الواعية والمكافحة، وعلى رأسهم كمال أبو عيطة ومكرم لبيب، أن تكونا هما محطة انطلاق المظاهرات، وتحركات الموظفين الاحتجاجية على مدى سنوات.

ولكن موظفي الجيزة والدقهلية لم يكونوا بمفردهم، بل كانت معهم فروع بني سويف والشرقية والبحيرة، ثم توالت الاعتصامات والانضمام للإضراب في جميع المحافظات.

ورغم أن وقفات الموظفين لم تَجِد صدًى لدى المسؤولين، فإنهم لم يصابوا باليأس، بل قررت قيادتهم استكمال المشوار، بتنظيم وقفة ضمت آلاف الموظفين أمام وزارة المالية في شهر أكتوبر، بعد أن نظموا جلسات مع الموظفين في غالبية المحافظات؛ للنقاش والتحميس والحشد.

وفي محافظة الدقهلية، على سبيل المثال، تم الاتصال بالعناصر الفاعلة في كل مأمورية؛ حيث تشمل الدقهلية – 22 مأمورية، بالإضافة إلى ديوان عام المديرية، وبالتالي تم تجميع 22 عضوًا، وبحضور عدد كبير من المديرية تم عمل كشف مرفق حُدِّدت فيه الأعداد التي ستتوجه إلى القاهرة.

ولم يُحَدَّد مكان التظاهر سوى يوم 21 أكتوبر نفسه، وكان مقررًا أمام أماكن مختلفة (مصلحة الضرائب العقارية – النقابة العامة للبنوك والتأمينات والأعمال المالية – وزارة المالية)»[1].

ولكن التنظيم الجيد ليس كافيًا بمفرده، بل لا بد من اختيار التوقيت المناسب، وعشان نقدر نتخيل ازاي آلاف الموظفين جمعوا أنفسهم وتجمهروا أمام وزارة المالية بالآلاف، بل نظموا مسيرة اخترقت شوارع القاهرة، لازم نعرف طبيعة المناخ السياسي في عام 2007.

فرغم قانون الطوارئ – الذي يحظر التجمعات والإضرابات، ويسمح باعتقال المعارضين – تركت السلطة هامشًا للتنفيس، وتوقفت عن استخدام البطش الأمني الواسع ضد الحركة الجماهيرية زي ما كان الوضع في الثمانينيات مثلًا، بل بدأت تستجيب لجزء من مطالبها، وده كله على خلفية انقسامات وخلافات وسط طبقة الرأسماليين اللي بيحكموا البلد، حول ازاي نخرج من الأزمة؟ ومين الأحق بحكم البلد؟ وهل جمال الابن سيكمل مسيرة مبارك الأب ونبقى جمهورية وراثية، أم يستمر الجيش حاكمًا فعليًّا للبلد؟

وفي هذا السياق، ظهرت جماعات سياسية، مثل: حركة كفاية عام 2004 للمطالبة بالديمقراطية ووقف توريث الحكم وكمان حركة للقضاة، والتي التفت حولها كل القوى الوطنية تطالب باستقلال القضاء.

إلى جانب تأثير إضراب عمال غزل المحلة عام 2006، الذي كان له فعل السحر في الحركة العُمَّاليَّة، التي ناضلت في كافة مواقع العمل تقريبًا؛ من أجل رفع المرتبات وانتزاع تنظيماتها المستقلة.

**زهقنا.. قرفنا:**

ويبدو أن قيادات الموظفين فهمت الرسالة، فاتجهوا بالآلاف إلى وزارة المالية يوم 21 أكتوبر 2010، ورفعوا لافتات كتبوا عليها: «زهقنا قرفنا.. لا تنازل بعد اليوم» و«نريد حقوقنا

1- جمال عويضة – المصدر السابق.

المسلوبة لمواجهة ارتفاع الأسعار»، بينما تعالت الهتافات: «يا وزير الجمهورية، نظرة عطف للعقارية»، «المساواة.. المساواة».

**لمُّ الشمل:**

ويقول أبو عيطة: «في 21 أكتوبر تحولت 300 مأمورية ضرائب و100 إدارة في كل أنحاء مصر إلى ثكنات عسكرية، يحيط بها أفراد الأمن من كل شكل؛ لمنع الموظفين من الخروج والمشاركة في الاعتصام في القاهرة.

وعلى الرغم من ذلك وفي تمام التاسعة صباحًا، كان أمام وزارة المالية 7000 موظف من موظفي الضرائب العقارية، جاء معظمهم في أتوبيسات من محافظات القليوبية والمنوفية والجيزة والمنيا وبني سويف والفيوم»[1].

وهناك لم يجدوا سوى التجاهل، «فتوجهوا في مسيرة طويلة امتدت 26 كيلو مترًا اخترقت شوارع العاصمة إلى مجلس الوزراء بشارع قصر العيني، وحاول الأمن إقناع المعتصمين بركوب حافلات، إلا أنهم رفضوا.

وأثناء المسيرة كان الأمن يغلق إشارات المرور حتى وصل المتظاهرون إلى مجلس الوزراء، بينما أبو عيطة يهتف هتافًا ذا مغزى: «الموظف الشريف.. ييجي معانا عند نظيف»، والأهم «المواطن الشريف.. ييجي معانا عند نظيف»، في إشارة إلى وحدة مطالب كل العاملين بأجر.

وأمام مجلس الوزراء أقسم الجميع على عدم القيام بالتحصيل، وعدم القيام بأي أعمال مصلحية حتى يتم تحقيق المطالب، ورددوا خلف كريمة علوي إحدى قيادات الاعتصام بالدقهلية: «هنوردها خالية»[2].

وهو الهتاف الذي احتل صدر صفحات الصحف اليومية المستقلة والقنوات الفضائية كلها.. في إشارة إلى بدء إضراب الموظفين عن التحصيل.

سلطة شاخت:

ولكن بلادة السلطة وشيخوختها، لعب أيضًا دَورًا مهمًّا في انطلاق قطار الموظفين إلى

---

1- جريدة نوبة صحيان – المصدر السابق.

2- جمال عويضة – المصدر السابق.

المحطة التالية للاحتجاج، وهي الاعتصام في اتحاد العمال، «فبدلًا من احتواء غضبة الموظفين والاستجابة لبعض مطالبهم، خرج رئيس المصلحة آنذاك في الفضائيات ليتحدث بلا مبالاة كاملة عن مطالب الموظفين رافضًا بشدة ضمهم للمصلحة ومطالبًا إياهم بـ «الصبر»!

كما صب وزير المالية آنذاك يوسف بطرس غالي، الزيت على نيران غضب الموظفين، فقرر زيادة مكافآت العاملين بمكتبه بمبلغ قدره 78 مليون جنيه، دون أي ذكر لموظفي العقارية المعتصمين في الشوارع للمطالبة بمساواتهم بزملائهم[1].

وبعد جولة من التحضيرات، توجه الموظفون الغاضبون بالآلاف للاعتصام في مبنى الاتحاد العام لعمال مصر يومي 13 و14 نوفمبر 2007، وافترشوا السلالم ورفعوا لافتات كتبوا عليها «بنهرب من طلبات عيالنا».

وأكد المعتصمون بقيادة كمال أبو عيطة ومكرم لبيب، أنهم لن ينهوا إضرابهم عن العمل ويَفُضُّوا اعتصامهم لحين صدور قرار مالي من وزير المالية، يقضي بحصولهم على الأقل على أجر شهرين يضاف إلى أجرهم كل شهر.

وفي نفس الوقت تواصل الإضراب في المحافظات؛ للمطالبة بالضم لوزارة المالية، أو المساواة مع زملائهم بمصلحة الضرائب العقارية.

وهناك في قلب العاصمة، أظهرت المدينة وجهها القاسي لآلاف الموظفين القادمين من المحافظات، فأوصد الاتحاد أبوابه أمام الموظفين، بعد أن حاولوا الاحتماء بالقاعات الوثيرة المؤسسة من حصيلة اشتراكاتهم، فوجدوها مغلقة في وجوههم، وحتى دورات بالمياه تم إغلاقها بالضبة والمفتاح، ثم طلب رئيس الاتحاد حسين مجاور من قيادات الاعتصام إعطاء الحكومة مهلة «أسبوعين» فقط لتنفيذ الطلبات.

ويحكي أبو عيطة: «في هذا التاريخ قام رئيس الاتحاد بقفل كل القاعات والمسجد، بحيث لم يبق لأكثر من ألف معتصم سوى الرصيف والسلم الرخامي، وطلب مقابلة وفد للتفاوض، وطلب منا مهلة أسبوعين لعرض مطالبنا على وزير المالية، فرفضنا.

---

1- جمال عويضة – مصدر سابق.

ومع ثاني يوم للاعتصام، ظهر في المشهد رجال اللجان النقابية العملاء، وبدؤوا في بث روح محبطة في المعتصمين، آتت ثمارها على الليل، إذ لم يبقَ ليبيت في مقر الاعتصام سوى 60 شخصًا.

الغريب، والكلام لأبو عيطة، أن التدخل الوحيد الذي قامت به وزيرة القوى العاملة عائشة عبد الهادي في قضيتنا، هو الاتصال بزميلتنا ميرفت قاسم أثناء الاعتصام ونصيحتها بالانسحاب هي وبقية النساء قائلة: «مش أصول تقعد النساء إلى جوار الرجال»[1].

وعن فض الاعتصام قال مكرم: في هذا الوقت كرر علينا مجاور عرضه عن طريق نائبه عبد الرحمن خير قائلًا: «خلوني راجل، ما تبقوش قاعدين في بيتي ومش عارف أخرجكم وتبقوا عاوزني أتفاوض باسمكم»[2].

وتعهد بأنه في حالة عدم استجابة الحكومة سيكون هو وكل قيادات الاتحاد أول المعتصمين، وأرسل مذكرتين عاجلتين إلى رئيس الوزراء ووزير المالية يطالب فيهما بضرورة منح الموظفين، ميزات نسبية تعينهم على مواجهة أعباء الحياة.

وطبعًا انقضت المدة ولم يفِ رئيس الاتحاد بوعده، ولم يكن في أول صفوف الاعتصام ولا حتى في آخرها، بل وقفوا جميعًا ضد الاعتصام وهاجموه وحاربوه بكل الوسائل التي توفرها لهم حصيلة اشتراكات الموظفين!

**الاحتفال الكبير:**

وهنا قررت اللجنة العليا للإضراب، والتي ضمت مندوبين عن كل محافظة يحظَوْن بثقة زملائهم، التحضير «للاحتفال الكبير» بالاعتصام أمام مجلس الوزراء في شهر ديسمبر.

ويلفت جمال عويضة الانتباه إلى أهمية اختيار المحتجين لتوقيت مهم وحيوي في العمل لبدء الإضراب عن العمل قائلًا: «لم يكن اختيار هذا الشهر للاعتصام والإضراب صدفة، فهو يمثل ذروة العمل بالمصلحة والمديريات والمأموريات في التحصيل والمراجعة، وهو ما يصيب المصلحة بالشلل التام.

1- جريدة نوبة صحيان – المصدر السابق.

2- جريدة نوبة صحيان – المصدر السابق.

وللتحضير لهذا اليوم، تم عقد الاجتماعات المنفردة مع المحافظات المختلفة، فكانت قيادات الموظفين كل يوم تقريبًا في محافظة، بينما كانت قيادة كل محافظة تجتمع بمندوبيها في المأموريات المختلفة.

وبعد أن تم معرفة قوة كل محافظة وعدد المشاركين منها في الاعتصام، انطلقت الأتوبيسات من شمال مصر وجنوبها إلى القاهرة، وفي الطريق فقط عرف الموظفون وجهة الأتوبيس في القاهرة، وهي مجلس الوزراء بشارع حسين حجازي بقصر العيني، وهو مكان لقيَ ترحيب لديهم للصدى الذي سيتركه كما أنه لم يعد غريبًا عليهم.

وفي الثالث من ديسمبر لعام 2007 تجمع أكثر من 10 آلاف موظف وموظفة من كل محافظات مصر، وأعلنوا الاعتصام أمام مبنى رئاسة الوزراء بالقاهرة؛ حتى تتم مساواتهم بالمصلحة[1].

ويقول جمال الصادق صراف في مدينة الواسطى بمحافظة بني سويف وعضو اللجنة العليا للإضراب: «بعد أن طردنا الاتحاد، علمنا أن عددنا هو مصدر قوتنا؛ ولذلك صممنا على العمل على تجميع أكبر عدد من الزملاء»[2].

ويكمل مكرم: «منذ بداية الاعتصام تلافينا أخطاءنا السابقة، ومن أهمها تناقص الأعداد، فكان يأتي عدد من كل محافظة ويستمر في الاعتصام لمدة يومين، ثم تأتي سيارة لتعود بهم إلى منازلهم، وفي الوقت نفسه تُحضِر أشخاصًا آخرين ومؤنًا»[3].

ويضيف جمال عويضة: «اتفق الجميع على قيام كل محافظة من محافظات مصر بوضع خطة عمل بداخلها، وتقوم اللجنة العليا للإضراب بالتنسيق بين المحافظات»[4].

وعندما تلاقت الجموع القادمة من محافظات مصر أمام مجلس الوزراء بشارع حسين حجازي بقصر العيني، ارتسمت على الوجوه فرحة غامرة، وإن انتاب البعض الشكوك في جدوى الضغط على حكومة مش شايفة غير الأغنياء، ولكن الأعداد الكبيرة منحت

---

1- جمال عويضة – مصدر سابق.

2- جريدة نوبة صحيان – مصدر سابق.

3- جريدة نوبة صحيان – مصدر سابق.

4- جمال عويضة – مصدر سابق.

الموظفين الشعور بالقوة والاطمئنان، فالجميع على قلب رجل واحد، ومتدفي بزميله، ومسلح بالدفوف والطبول والميكروفونات والهتافات.

**شارع الكادحين .. حسين حجازي سابقًا:**

ولكن هذا المكان، بقدر ما كان محببًا للموظفين، بقدر ما واجهوا فيه من صعوبات خصوصًا في البدايات، يمكن أهمها، حساسية وحيوية المكان، وبالتالي صعوبة الدخول والخروج، وبرودة الجو والاحتياج إلى أعداد كبيرة من البطاطين، وتوفير كميات كبيرة من الخبز.. إلى جانب ضرورة إيجاد أماكن لقضاء حاجتهم.

ورغم الصعوبات تحدَّى المعتصمون أنفسهم وصمموا على البقاء في الشارع، ومع قدوم الفجر استيقظ الموظفون، وبدأ أبو عيطة – الذي اختاره الموظفون ليكون متحدثًا باسم الاعتصام – بطابور الصباح، ثم تحية العلم، وتعالت الأناشيد والهتافات الجميلة، التي كانت كلها وليدة اللحظة.

وعندما فشلت الطبيعة في زحزحة الموظفين عن الاعتصام، حاول نائب رئيس الاتحاد وعضو مجلس الشورى آنذاك عبد الرحمن خير، إقناع المعتصمين بنقل اعتصامهم إلى مبنى الاتحاد العام بقوله: «استخدام السلاح بطريقة خاطئة يبطل مفعوله». مضيفًا أن الاعتصام بالنقابة هو الأفضل بالنسبة للمعتصمين وخاصة النساء»[1].

ولكن الهتافات تعالت ردًّا عليه: «الإضراب مشروع مشروع.. ضد الفقر وضد الجوع»، «ولا ملامة في الإضراب.. والاعتصام لا ملامة».

وفي إحدى المرات «ظهر فاروق شحاتة رئيس النقابة العامة للعاملين بالبنوك والتأمينات والأعمال المالية، والتي يتبعها موظفو الضرائب العقارية، فثار عليه المعتصمون وهتفوا ضده وأجبروه على المغادرة.

ورفض الموظفون مَطالب مجاور بفض الاعتصام، وتفويضه بإنهاء الأزمة مع وزارة المالية، وهتفوا: «معتصمين ومش ماشيين».. «بالروح والدم رزق عيالنا أهم».. «واحد اثنين.. وزير المالية فين»[2].

---

1- جمال عويضة – مصدر سابق.

2- جمال عويضة – مصدر سابق.

ويمكن القول: إنه لولا صمود هذا الفريق من المعتصمين في الأيام الأولى للاعتصام، وتصميمهم على عدم نقل الاعتصام من هذا الموقع الاستراتيجي، لما كان قد تحقق هذا الانتصار الكبير.

**نساء ورجال إيد واحدة:**

من الصعب تخيُّل إدارة أمور آلاف المحتجين المعيشية وإقامتهم في الشارع بدون تنظيم، فشكَّل المعتصمون عدة لجان لتنظيم اعتصامهم.

واللافت أن هذه اللجان هي من صميم التزامات المنظمة النقابية، ولولاها ما استمر الاعتصام الذي انتهى بتفاوض بين وزير المالية وبين ممثلي العمال الحقيقيين، وبالتالي شهد الإضراب ميلاد جنين النقابة المستقلة، الذي تطور كما سنرى فيما بعد.

وكان من أهم اللجان التي ابتدعها الموظفون «لجنة الإعاشة»، وكانت مسؤولة عن توفير الطعام لأعداد كبيرة من الموظفين القادمين من محافظات بعيدة، وكان من أبرز نجومها كريمة جمعة، وفاطمة النبوية، وسلوى وسيلي، وآمال حسن، وإيمان موسى، وعزيزة، ومنى أنيس.

ولكن دور النساء لم يقتصر على الإعاشة فقط، يقول القيادي عبد القادر ندا: «ستات الضرايب طلعت من توب الست الشرقية ولبست عباية قضيتها، وما خافتش من أمن مركزي أو حكومة، وكان دورهم جوة الاعتصامات مؤثر جدًّا. ما كناش بنشيل هم المعيشة لأنهم كانوا منظمين الحياة خالص، وده تنظيم لعدد من 4 آلاف إلى 12 ألف، الإعاشة دي كانت بتقوم بيها الستات»[1].

وضربت هذه المجموعة المثل في القيادة والاستقلال والحرية المسؤولة، متَحَدِّين التخلف والسلطة والنقابة الصفراء، واستطعن إطعام الآلاف، وحافظن على استمرار الاعتصام، وطبخن على أرصفة الشارع أحلى عدس وأحلى بطاطس.

وكانت المشاركة الواسعة لمئات السيدات في اعتصام العقارية، واحدة من أبرز مظاهر المعركة، بعضهن شاركن في الاعتصام نفسه، فبتن على الرصيف لعشرة أيام متوالية.

1- فاطمة رمضان – مهيش كمالة عدد – نشرة اللي بنى مصر – حركة تضامن – العدد السادس – مايو 2010.

ومن المشاهد المألوفة في الاعتصام: حضور الأزواج بالأطفال إلى شارع حسين حجازي؛ حتى تتمكن الأمهات من مساعدة أبنائهن في أداء واجباتهم المدرسية، مما أشعل حماس المعتصمين، وجذب المزيد من التعاطف مع مطالبهم[1].

وأجمع المعتصمون على أنهم لم يهتموا أبدًا بمسألة «ست وراجل»، فكلهم كانوا في مواجهة الظلم. وقال مكرم لبيب: «الستات في الدقهلية كنَّ القادة الحقيقيين للإضراب، حضر منهن من حضر إلى القاهرة، ومن لم تستطع الحضور كانت تحرِّض على الاشتراك في الاعتصام»[2].

ولكن هذا لا ينفي أن بعض المعتصمين أجابوا عند سؤالهم عن أهمية مشاركة المرأة: «كانوا بيأكلونا ويعملوا لنا شاي وقهوة!» والأهم أن كثيرًا من السيدات لم يستطعن الاشتراك في الاعتصام رغم رغبتهن الشديدة في ذلك، لم يستطعن المشاركة لأنهن مُنِعن من قبل الأهل أو رؤساء العمل، أو لأن البيات في الشارع كان غير وارد أصلًا بالنسبة لهن».

وبعض اللاتي يسكنَّ في القاهرة الكبرى والمحافظات القريبة كنَّ يحضرن إلى مقر الاعتصام في الصباح، ثم يرجعن إلى بيوتهن قبل وصول الزوج والأولاد»[3].

**أدهم.. هَتِّيف الاعتصام:**

وأبدعت لجنة الهتافات والشعر في تزويد المعتصمين بالشعارات التي توضح قضيتهم، ومنها: «يا تساوونا بالمصلحة.. يا تودونا ع المشرحة».. و«الضرائب العقارية.. ليه متسابة وليه منسية».

كما كانت هناك هتافات تظهر بسرعة البرق لتوضيح موقف المعتصمين من مفاوضات جارية، مثل: «القرار.. القرار.. مش ماشيين إلا بقرار»، و«قولوا لبطرس غالي.. انزل من برجك العالي»، و« يا وزير يا بطرس غالي.. فين حقي وحق عيالي».

وعندما رأى المعتصمون سيارات تجلب الورد لمجلس الوزراء هتفوا: «هما يشموا الورد.. واحنا نموت م البرد».

---

1- جيهان شعبان – مصدر سابق.

2- جيهان شعبان – مصدر سابق.

3- جيهان شعبان – مصدر سابق.

وبرز في لجنة الهتافات «دور صراف بمأمورية منشأة القناطر ينتمي لمحافظة البحيرة أصلًا ويعمل في الجيزة، نحيف الجسد، اسمه: أدهم، وشهرته: الكروان، البارز في لجنة الهتافات.. كان أدهم يعوض ضَعف راتبه بالعمل في فرقة لإحياء الأفراح مساء، وعندما بدأ الاعتصام وبُحَّ صوت الكبار انجلى أدهم في قيادة الهتافات على مدار 11 يومًا بلا انقطاع، كان يستطيع «توليع» مقر الاعتصام، وهو يحفز الجميع بالهتاف خلفه بصيحته الشهيرة «إيييييه»[1].

**ومن أبرز هتافات الضرائب العقارية:**

يا نظيف لو هتنام .. راح نطلعلك في الأحلام..

يا نظيف فتح عينيك .. الطوفان جاي عليك

لو كنا أمريكان .. كنتو جيتولنا من زمان

لو كنا من بريطانيا .. كنتو جيتولنا في ربع ثانية

لو كنا من الكويت .. كنتو جيتو لحد البيت

لو كنا من الإمارات .. كنت جيت يا وزير بالذات

ومفيش تحصيل ومفيش تحصيل .. حنوردها خالية

إيييييييه..إييييييييه

لجنة الإعلام:

وهي التي كانت تتواصل مع الصحف والفضائيات وتنقل وجهة نظر المعتصمين، إلى جانب إصدار بيان يومي عن تطورات الاعتصام وأهم أحداث اليوم.

**ولجنة التنظيم:**

وكانت تعمل على تأمين وجود أعداد كافية من المعتصمين، وتنظم عمليات الإحلال والإبدال؛ لكي يحافظ الاعتصام على زخمه.

---

1- نوبة صحيان – مصدر سابق.

**اللجنة العليا للإضراب:**

وتم فيها تمثيل كل المحافظات، وكانت مهمتها إدارة المفاوضات، وكانت تجتمع يوميًّا مساءً أو عند الضرورة؛ للتشاور حول الأوضاع والرجوع إلى المعتصمين، وكانت القرارات تُتَّخذ بالتصويت بين المعتصمين.

**الهلال مع الصليب:**

ومن الأمور المهمة التي حرص عليها منظمو تحركات الضراب العقارية هو سد أي مساحة للتقسيم بين الموظفين، ومن المعروف أن نسبة لا بأس بها من موظفي الضرائب العقارية من المسيحيين، وهو مدخل قد يُستخدَم لتفتيت حركة الموظفين أو إشاعة روح القسمة، خصوصًا أن وزير المالية بطرس غالي مسيحي، ولذا كانت هناك لافتات مكتوب عليها: عاش الهلال مع الصليب.. وساهم في إشاعة روح التضامن بين الجميع أن أحد قياديي الحركة، والذي يحظى بثقة زملائه في الدقهلية هو مكرم لبيب.

ودومًا كانت الهتافات تتردد لتأييد أبو عيطة ولبيب، وبالطبع لا يعني هذا أن الموظفين المعتصمين تغيرت ثقافتهم القائمة على التمييز بين ليلة وضحاها، ولكن الوقفة المشتركة ضد إدارة ظالمة أبرزت أهمية وضرورة الترابط بين المسلمين والمسيحيين في المعركة.

الإضراب لم يُنهِ مشكلة التمييز الطائفي، ولكنه أوضح أهمية حلها في إطار نضالي.

**التضامن:**

وخلال أيام الاعتصام لم يكن الموظفون بمفردهم، بل توافدت عليهم الصحف المستقلة والفضائيات التي نقلت للملايين يوميات الاعتصام وبيانات المعتصمين، إلى جانب زيارة وفود التضامن من قوى سياسية وحقوقية وعُمَّاليَّة ونقابية عديدة.. ورسالة الجميع كانت واحدة: متضامنون معكم حتى تحققوا مطالبكم.. نضالكم جزء من معركتنا من أجل الديمقراطية.

هذا التضامن منح الاعتصام زخمًا كبيرًا ودعمًا إعلاميًّا بل وشعبيًّا هائلًا، وانعكس حتى على المساندة التي قدمها أهالي شارع حسين حجازي للمعتصمين الذين صحوا ذات يوم ليجدوا شارعهم يعج بآلاف الموظفين المعتصمين.

وتدريجيًّا تحول ضيق السكان من خنقة الشارع إلى تعاطف؛ حيث قدم عدد منهم الطعام والكساء وفتحوا بيوتهم لاستخدام دورات المياه، بل وأمدوهم بحلل المحشي والملوخية والسبانخ.

ولكن الأيام تمر بطيئة على المعتصمين من دون أدني استجابة من حكومة قررت أن تلعب على عامل الوقت علَّهم يفضون الاعتصام بدون مكاسب، وبدأ اليأس يتسرب إلى نفوس بعض المعتصمين.

ولمواجهة هذا الوضع يقول جمال عويضة: قررت اللجنة العليا للإضراب في اليوم السابع للاعتصام التصعيد، فوجهت الموظفين إلى تسليم المفاتيح الخاصة بمديريات الضرائب العقارية في المحافظات بعد قيامهم بإغلاقها بالضبة والمفتاح، وهو ما يعني توقف تحصيل أي ضرائب، أو توريد أي أموال.

هذه الخطوة حلحلت الأمور في اليوم الثامن للاعتصام، فحضر وزير المالية شخصيًّا إلى مجلس الوزراء؛ حيث التقى بقائدَي الاعتصام كمال أبو عيطة ومكرم لبيب؛ ليعرض عليهما إنهاء الاعتصام مقابل تحقيق المساواة بموظفي المصلحة على ثلاث مراحل، وصرف مكافأة بمناسبة عيد الأضحى، وكان آنذاك على الأبواب، إلى جانب وعود أخرى.

وبعد عرض ما دار في الاجتماع «حدث انقسام في الآراء، فتم الاتفاق على مهلة للتشاور حتى صباح اليوم التالي، وبعدها تم التصويت على الاستمرار في الاعتصام أو إنهائه، فاختار المعتصمون الاستمرار، ولحظتها التزم الزميلان كمال ومكرم برأي المعتصمين، وافترشا الأرض مع زملائهم، وهتف الجميع: «القرار.. القرار.. مش ماشيين إلا بقرار»، وقام آخرون بنصب الخيام في إشارة إلى نية المعتصمين استقبال عيد الأضحى في الشارع»[1].

وفي المساء، تم عقد مؤتمر صحفي في نقابة الصحفيين على هامش مؤتمر أيام اشتراكية الذي كان ينظمه مركز الدراسات الاشتراكية سنويًّا بالنقابة حينذاك.. وكانت المنصة بالكامل لموظفي العقارية؛ وهم: محمد سالم شمال سيناء، وكمال أبو عيطة الجيزة، ومكرم لبيب الدقهلية، وجمال الصادق بني سويف، وخلاله أكدوا على تصميمهم على مواصلة

1- جمال عويضة – مصدر سابق.

الاعتصام، وشرحوا أسباب تعثر المفاوضات، وتحدثوا عن انحياز الحكومة لرجال الأعمال.

وفي محاولة أخيرة ومزدوجة لإحباط المعتصمين وترهيبهم صرح وزير المالية أنه يعرف أن «موظفي الضرائب العقارية ناس تعبانة وشقيانة، ولكن في ناس تانية دخولهم أقل».

وأضاف: «ما حدش يقدر يلوي ذراعي، ولو قالوا لي: إما أن تحل المشكلة وإما أن نظل في الشارع، فسأقول لهم: ابقوا في الشارع»[1].

وفي نفس الوقت انطلقت تهديدات رئيس المصلحة بفصل الموظفين المتغيبين عن العمل، وقرر عقد لقاء مع مسؤولي المأموريات لوضع نقطة النهاية للاعتصامات والمديريات، وطلب كشفًا بأسماء المتغيبين عن العمل.

فكان رد المعتصمين على كلام الوزير وتهديدات رئيس المصلحة عمليًّا وموجعًا، فقد احتشد نحو 15 ألف موظف وفدوا من جميع المحافظات للتضامن مع زملائهم المعتصمين، فيما أطلقوا عليه «اليوم الكبير».

وهنا لم تجد الحكومة مفرًّا من التراجع مجددًا، فنقل رئيس الاتحاد العام للموظفين عرضًا جديدًا، يقضي بفض الاعتصام مقابل إصدار قرار بحل المشكلة، وهو ما رفضه المعتصمون، وطالبوا بصدور القرار.

وفي إطار الحرب النفسية، أعد المعتصمون برنامجًا للاحتفال بعيد الأضحى، والذي كان على بعد عشرة أيام فقط، وخططوا لإحضار «مراجيح» للأطفال، ولدعوة المنظمات الحقوقية المتضامنة معهم لمشاركتهم في الاعتصام، وزيادة عدد الخيام والأغطية والمفروشات، بينما أعلن البعض عن عزمه بدء إضراب عن الطعام.

وإزاء هذا التصعيد اضطر مجلس الوزراء في اليوم العاشر لمناقشة قضية المعتصمين، وتم استدعاء عدد من ممثليهم للتفاوض، وسط تهليل العاملين بـ«الصاجات والدفوف» وترديد تكبيرات العيد، والهتاف: «معتصمين والحق معانا.. ضد حكومة بتتحدانا »، و«يا حكومة الاستهار .. احنا عايزين القرار»، و«يا رئيس الجمهورية.. العدالة الاجتماعية».

---

1- موظفو الضرائب العقارية يغلقون المديريات بـ«الضبة والمفتاح» وغالي يرد: «ما حدش يلوي دراعي.. وخلّيكم في الشارع» – المصري اليوم – 10 ديسمبر 2007.
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2115436

وبعد وقت مر كالدهر على المعتصمين، تم الإعلان عن استجابة وزير المالية لمطالب العقارية.

وهنا انفجر الموظفون فرحًا، ما بين زغاريد وتكبيرات ورقص وأحضان، بل ودموع انهمرت من عيون البعض غير مصدقين أن حلمهم تحقق، وأن مشوار الكفاح الطويل أثمر في النهاية.

وكان من أهم نتائج هذا الاعتصام: أن الموظفين اكتشفوا أنهم قادرون على تنظيم أنفسهم واختيار ممثليهم، بل ومراجعتهم في القرارات، ودون وصاية من النقابات الصفراء.

**قادة الإضراب:**

كان وجود كمال أبو عيطة بحسه السياسي، ومكرم لبيب كنقابي حر، إلى جانب أشخاص تحركوا بضغط من المشكلة نفسها في مواجهة فساد النقابة، أمرًا جوهريًّا للانتصار في المعركة.

التدقيق في قيادات هذا الإضراب قد يجعلنا نعيد النظر في الفكرة السائدة بأن كل من قادوا التحركات الجماهيرية قبيل 2011 كانوا مجرد قيادات طبيعية، تحكمهم مطالبهم دون خلفية سياسية.

فكمال أبو عبطة، قيادي ناصري، له تاريخ طويل من النضال ضد التطبيع ومع الكادحين، وقُبِض عليه مرات عديدة بسبب نشاطه السياسي، إلى جانب أنه نقابي بارز في الجيزة، ومكرم لبيب كان نشطًا في الحركة الطلابية في السبعينيات، وهو عضو مؤسس في حزب الكرامة، ومعروف بقربه من التجمع لمساندته لرأفت سيف مرشح التجمع في دائرته. وجمال الصادق كان عضوًا في منظمة الشباب، وهناك أعضاء في حزب التجمع، مثل: جمال عويضة عضو اللجنة المركزية للدقهلية، وصلاح عبد السلام القيادي بالحزب في دكرنس، وهناك ناصريون وإخوان.

وفي مأمورية الواسطى ببني سويف «ذكرت علية أبو بكر أنها حفيدة عضو مجلس قيادة الثورة وأحد أبطال حركة يوليه 1952 يوسف صديق، وابنة أخت الصحفي عبد القادر شهيب، وأنها مارست السياسة في شبابها، حتى إنها التحقت بالحزب الوطني، ولكنها استقالت لما اتضح لها عداؤه لمصالح الجماهير»[1].

---

1- جيهان شعبان – قصة إضراب – مصدر سابق.

**النقابة المستقلة .. ثمرة الانتصار:**

وأسفر اعتصام موظفي وموظفات الضرائب العقارية عن رفع أجورهم بنسبة تزيد على 300%، وهو أعلى مكسب تحقق على الإطلاق من احتجاج عمالي.

والأهم – كما يقول كمال أبو عيطة – أن أعضاء اللجنة العليا للإضراب «أدركوا أن لجنتنا تلك تعد مكسبًا غاليًا لا بد من الحفاظ عليه وتنميته؛ فهي نواة شكل تنظيمي نحتاجه جميعًا للحفاظ على ما حصلنا عليه من حقوق، وللحصول على باقي حقوقنا المسلوبة، ولحمايتنا إزاء دولة تستهدف إفقار الشعب والنَّيْل من مكتسباته. شعرنا بأننا إذا ما خسرنا لجنتنا فسنخسر السلاح الذي صنعناه بعرقنا ونضالنا.. ولذا قررنا تحويلها إلى لجنة دائمة للدفاع عن حقوق موظفي الضرائب العقارية.

ويوضح: «نريد بناء لجنة تكون ملك عشرات الآلاف من موظفي العقارية، يبنونها بأنفسهم حتى يدافعوا عنها ويستميتوا في حمايتها حينما يجد الجد ...»[1].

ويضيف: ولذلك سعينا إلى تأسيسها من أسفل لأعلى، عن طريق تشجيع إنشاء لجان مندوبين فرعية في كل محافظة ومديرية، لجان منتخبة أو مختارة بطريقة أو بأخرى، بشرط أن تحترم هذه الطريقة الديمقراطية وإرادة جموع الموظفين. على أن تقوم كل لجنة من هذه اللجان الفرعية، باختيار ممثلين لها في «اللجنة القومية الدائمة»، بحيث تكون اللجنة الدائمة عبارة عن تنظيم ديمقراطي ممثل لإرادة جموع الموظفين.

وتعمل «اللجنة العليا للدفاع عن حقوق موظفين الضرائب العقارية» لفترة انتقالية للنضال من أجل مطالب الموظفين الملحة، وتأسيس نقابتنا المستقلة».

ويضيف: تأسيس «النقابة الحرة المستقلة»، هدف ممكن إذا امتلكنا سلاحًا قويًّا لجانًا فرعية حية وقوية وديمقراطية.

وذلك حتى نتمكن في نهاية الفترة الانتقالية من عقد جمعية عمومية قوية قادرة على تجميع ممثلين حقيقيين للموظفين من الإسكندرية حتى أسوان للنقابة المستقلة.

---

1- عاوزين نرجع العمل النقابي لأصله.

ولكن النقابي المخضرم مكرم لبيب، بدا أكثر «تحفظًا» أمام تأسيس النقابة المستقلة الآن وفورًا، وطرح تحفظاته، ويقول: «النقابة المستقلة فكرة من حيث المبدأ صحيحة، ولكن لا يجب أن تؤخذ باستخفاف.

فمن ناحية لن يسمح النظام بتنفيذها إلا بالدم؛ لأنه يعلم جيدًا أن نجاح هذه الخطوة من قِبَل الضرائب العقارية، سيجعلها تتكرر في أماكن أخرى، وهو ما يعني: إنهاء هيمنة الاتحاد «الرسمي»؛ أي: الأداة التي يسيطر بها على الحركة العُمَّاليَّة.

من ناحية أخرى، فإن عملية تجميع الموظفين عملية شديدة التعقيد؛ فهم منتشرون في أرجاء الجمهورية، على عكس العمال الذين يعملون تحت سقف واحد. وهم ليسوا متناثرين ولكن أفكارهم أيضًا متباينة، وطالما حصلوا على مصلحتهم المباشرة فسيكون من الصعب إقناعهم بالتحرك من أجل مطلب أعلى. ولكن هذا ليس معناه أن الفكرة مستحيلة.

كل ما في الأمر أنها تحتاج إلى نظام وعمل من نار. بعد ذلك لو وجدنا أن غالبية الناس موافقة على هذا المطلب فسنحارب من أجله، وساعتها سترتفع إمكانيات تحققه، المهم ألا نسعى وراء مطلب أعلى من الناس، لا نستعجلهم لكن دون أن نتركهم.

فإذا كانوا الآن مرتاحين بعد تحقيق مطلبهم، فلا بد وأن الأسعار ستكويهم غدًا، وبالتالي سيرتفع سقف مطالبهم، أنا لا أريد أن أتمخض وألد فأرًا؛ يعني: أعلن النقابة أو النادي أو الجمعية – فالاسم غير مهم – بثلاثة آلاف عضو. لِمَ لا أقوم بعمل جادٍّ لحشد وتنظيم الموظفين، فأعلنها بـ 60 بالمئة من العاملين؟».

لم يكن هذا هو الشرخ الوحيد لدى مكرم، الذي قرر أن يبتعد عن مشروع النقابة المستقلة للأسباب التي أوردها سابقا، أضف إلى ذلك شعور مكرم لأول مرة بالتفرقة بسبب الدين فيقول: و«بعد مقابلة وزير المالية بطرس غالي والاستجابة لمطالبنا تغيرت الأمور».

ويضيف: كان المعتصمون قبلها يهتفون ويقولون: «أبو عيطة أبو لبيب.. كلمة حق مش هتغيب»، «كلمة قالها أبو عيطة وأبو لبيب.. مش هنمشي جنب الحيط»، «أبو عيطة أبو لبيب.. يحيا الهلال مع الصليب».

بعد القرار وعندما ذهبنا إلى نقابة الصحفيين، تم حذف «أبو لبيب» ومعه الصليب، وحتى

ساعتها عندما أصر محمد عبد القدوس على سؤالي عن اللقاء مع الوزير، قلت: إني أشعر أني في مأزق، وبأني أشعر لأول مرة أني مفاوض مسيحي مع وزير مسيحي»[1].

**واكتمل الحلم:**

سعى أبو عيطة ورفاقه لمحاولة إقناع مكرم بمسارهم، ولكن جهدهم لم يكلَّل بالنجاح، وقررت الأغلبية الاهتمام بتنفيذ وصية لبيب، فعملوا بجد؛ لتوسيع جماهيرية النقابة ووصلت عضوية النقابة المستقلة إلى 30 ألف عضو من مختلف المحافظات ثلثهم تقريبًا من الموظفات.

وفي 20 ديسمبر 2008 عقد الموظفون مؤتمرًا استضافته لجنة الحريات بنقابة الصحفيين برئاسة الكاتب الصحفي محمد عبد القدوس، ضم أكثر من خمسة آلاف موظف وموظفة في الذكرى الأولى للاعتصام، واعتبره الموظفون المؤتمر التأسيسي للنقابة، وتم خلاله انتخاب سكرتارية للنقابة تمثِّل كافة المحافظات، وثلثها من الموظفات، وتم تكليفها من الحضور باستكمال إجراءات التأسيس ووضع اللائحة الداخلية والنظر في الحصول على عضوية اتحادات دولية وإقليمية.

واختارت قيادات النقابة المستقلة يوم 21 إبريل 2009 لإيداع أوراق النقابة المستقلة بتوقيع 27 ألف موظف بوزارة القوى العاملة، بعد أن علموا أن لجنة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة العمل الدولية هتزور الوزارة في نفس اليوم.

ويحكي أبو عيطة: «ما حدش كان متصور إننا رايحين بـ 27 ألف استمارة عضوية، كانوا فاكرين إننا رايحين نقدم مذكرة نطلب فيها تكوين النقابة. المهم سلمناها الاستمارات ومذكرة بالأوراق، لكن هي ما مضتش إلا على استلام المذكرة، احنا اعتبرنا ده إيداع، بعد كده نزلنا والناس بدأت تغني وتهتف: «قاعدين قاعدين.. ومش ماشيين»، «واللي في شارع الجلاء، دول مش نقابة دول عملاء»[2].

وبعد ذلك وقَّعت الوزيرة على كل الأوراق، ولكنها طلبت أن نتحاور مع حسين مجاور رئيس الاتحاد العام، ولكني رديت: «إن الكلام ده ممكن يأخذ سنين، فالخلافات بيننا

---

1- جيهان شعبان – مصدر سابق.

2- عاوزين نرجع العمل النقابي لأصله – جريدة اللي بنو مصر – صوت الضرائب العقارية – مايو 2009.

شديدة، وإحنا حددنا هدفين للالتحاق بأي نقابة: الاستقلالية والديمقراطية. وطبعا ده مش متوفر في الاتحاد. وفي أعقاب ذلك حصلنا على عضوية الاتحاد الدولي للخدمات، اللي اشترط أننا نتقدم بـ 5000 عضو، فاشتركنا بحوالي 5200.

وهنا يجب أن نشير إلى أن نقابة الضرائب العقارية تعلمت من تجربة عمال غزل المحلة لسحب الثقة من اللجنة النقابية، خلال إضرابهم الشهير عام 2006 بجمع توقيعات ما يقرب من 15 ألف توقيع من أعضاء الجمعية العمومية البالغ عددهم حوالي 24 ألف عامل؛ لمطالبة النقابة العامة بسحب الثقة من اللجنة النقابية بالشركة الموالية للإدارة، وفقًا لقانون النقابات العُمَّاليَّة رقم 35 لسنة 1976، فكانوا كمن سلم القط مفتاح القرار.

وحينذاك ماطلت وراوغت النقابة العامة للغزل والنسيج بقيادة سعيد الجوهري وفد قيادات العمال، بالأساليب البيروقراطية الشهيرة ومن أبرزها.. امنحونا وقتًا نفحص صحة التوقيعات المقدمة، وهنشكل لجنة عشان تشوف ... ونجحوا بالفعل في إجهاض حركتهم، بعد أن حالت ظروف كثيرة دون إعلان العمال لنقابتهم المستقلة.

**هجوم مضاد:**

كان رد فعل التنظيم النقابي الرسمي على لسان كبار مسؤوليه؛ أن ما يقوم به موظفو الضرائب من بناء نقابة خارج التنظيم الرسمي، «غير قانوني»، ولن يُسمَح به.

ولكن الأوضاع السياسية، وإن حالت دون قمع وحشي لحركة الموظفين، ولكنها لم تَحُلْ دون إطلاق يد التنظيم العمالي الرسمي لمحاربة النقابة الوليدة وبكل الطرق.

بداية من إرسال رئيس اتحاد نقابات العمال خطابات رسمية باسم الاتحاد للمسؤولين، ومنهم وزير المالية، يطلب منه عدم التعامل مع النقابة المستقلة، وقصر التعامل على النقابة العامة للعاملين بالبنوك والتأمينات، والتي يتبعها نظريًّا موظفو الضرائب العقارية، والتي كان استقال منها أيضًا أكثر من خمسة آلاف من الموظفين احتجاجًا على موقفها من مطالبهم وحركتهم.

ورغم أن النقابة المستقلة نجحت في الحصول على موافقة وزير المالية في 28 أغسطس 2009، على إنشاء صندوق خدمة الأغراض الاجتماعية للعاملين بمصلحة الضرائب العقارية

ومديرياتها، إلا أن النقابة العامة عَمَّمت خطابًا على مواقع عمل الضرائب العقارية، تدَّعي فيه أنها أنجزت مفاوضات بشأن صندوق رعاية العاملين.

وحتى بعد أن قامت النقابة المستقلة بإيداع أوراقها في وزارة القوى العاملة والهجرة يوم 21 إبريل 2009 وفقًا للقانون، استمرت حملة التنظيم النقابي الرسمي ضد النقابة المستقلة، سواء باستعداء المسؤولين عليها أو الضغط على الموظفين لعدم الانضمام لها أو محاولة تشويهها أمام الرأي العام، واتهامها بالتبعية لجهات خارجية.

ولكن نقابة الضرائب العقارية المستقلة لم تكن وحدها، بل ساندتها قوى سياسية متنوعة، من بينها الكرامة والاشتراكيون الثوريون، ومراكز حقوقية، مثل: مركز هشام مبارك للقانون ومراكز عُمَّالِيَّة، مثل: دار الخدمات العُمَّالِيَّة، واللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات، إلى جانب نقابات مهنية وعلى رأسها نقابة الصحفيين، وبالأخص لجنة الحريات.

وهكذا رأينا حوالي 49 منظمة حقوقية وحركة عُمَّالِيَّة ولجانًا مهنية تتضامن مع كمال أبو عيطة، رئيس النقابة المستقلة، خلال تحقيقات النيابة معه في البلاغ المقدم ضده للنائب العام من قبل فاروق شحاتة رئيس النقابة العامة للعاملين بالبنوك والتأمينات والأعمال المالية، والذي اتهمه فيه بانتحال صفة رئيس نقابة العاملين بالضرائب العقارية بالمخالفة لقانون النقابات العُمَّالِيَّة رقم 35 لسنة 1976.

وأعربت المنظمات عن تأييدها لحق العاملين بمصلحة الضرائب العقارية في التمتع بكامل الحريات النقابية، خاصة فيما يتعلق بإنشاء أول نقابة عُمَّالِيَّة مستقلة في مصر منذ عام 1957، ومطالبة الحكومة بالاعتراف بهذه النقابة.

وكان من بين المنظمات التي وقعت على البيان: لجنة الحريات بنقابة الصحفيين، لجنة الحريات بنقابة المحامين، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مهندسون ضد الحراسة، مركز الأرض لحقوق الإنسان، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

لقد كانت تجربة موظفي الضرائب العقارية بحق الأكثر تميزًا في الحركة العُمَّالِيَّة في مصر،

واستطاعت أن تصمد في مواجهة كل أنواع الصعوبات، حتى أصبحت دليلًا للحركة العُمَّاليَّة في مصر، خاصة بعد أن انتزعت كامل شرعيتها بإيداع أوراقها بوزارة القوى العاملة وسط حشد ضم ما يزيد على الـ 500 من مؤسسي النقابة، أو بحصولها على عضوية الاتحاد الدولي لعمال الخدمات.

**الاتحاد العام يترنح:**

ولا يمكن الكلام عن أهمية حركة موظفي الضرائب العقارية دون النظر إلى تأثيرها، ليس فقط على قطاعات مختلفة من الحركة العُمَّاليَّة التي بدأت تطالب بالنقابات المستقلة، فجرى تأسيس نقابات مستقلة للمعلمين وأصحاب المعاشات والفنيين الصحيين، ولكن التأثير الفريد الذي تركته على التنظيم النقابي الرسمي ذاته؛ فبعد أن بذل التنظيم النقابي الرسمي كل جهده لمنع قيام التنظيم النقابي المستقل اضطر للإذعان للأمر الواقع مؤقتًا، واتباع تكتيك مختلف في التعامل مع النقابة المستقلة يعتمد على استيعاب حركة العمال وليس العداء.

وحاولت بعض النقابات العامة إظهار انحيازها للمطالب والمواقف العُمَّاليَّة، وكان أكثرها وضوحًا موقف النقابة العامة للغزل والنسيج، والتي أعلنت موافقتها على تنظيم ما يقرب من 1000 عامل بشركة طنطا للكتان بدلتا مصر في مايو 2009؛ للمطالبة بزيادة بدَل الوجبة الغذائية، وصرف العلاوات الدورية للعمال، مع مطالب أخرى، وهو الإضراب الأول الذي توافق عليه نقابة عامة منذ صدور قانون العمل 12 لسنة 2003، والذي يضع موافقة ثلثي النقابة العامة شرطًا لتنظيم الإضراب.

**النقابات المستقلة وانتفاضة يناير:**

وبطبيعة الحال، لم تكن النضالات العُمَّاليَّة والاجتماعية المطالبة بأجر عادل واستعادة الشركات والتثبيت والحريات النقابية تتم في فراغ، بل كانت ابنة شرعية لمجتمع مأزوم اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا، مجتمع يغلي تحت السطح؛ ولذا كان افتراش آلاف العمال الرصيف المقابل لمجلس الشعب ونصب الخيام عليه، بمثابة بروفة صغيرة لما جرى بعد شهور إبان انتفاضة 25 يناير 2011، التي طالبت بالعيش والحرية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية.

وكان طبيعيًّا أن يشارك فيها الآلاف من العمال والموظفين، وأن ينصبوا أكثر من خيمة في ميدان التحرير، ثم ينظموا إضرابات واعتصامات بمجرد إلغاء قرار تعطيل العمل في 4 فبراير.

ورغم أن العمال شاركوا في كل ميادين الثورة كأفراد، وليس كطبقة تعي وتدافع عن مصالحها الاجتماعية، ولها رؤية مستقلة في نوع التغيير المطلوب، ولكن وسط الثوار المحتشدين دارت تساؤلات في أذهان قيادات النقابات المستقلة، وفي القلب منها نقابة الضرائب العقارية، بشأن ماهية الخطوة المقبلة لفرض التعددية النقابية على أرض الواقع، بعد سنوات من الاحتكارية التي فرضتها الأنظمة المتوالية، والتي فرضت على العمال تنظيمًا نقابيًّا واحدًا.

وجاء الرد في مؤتمر صحفي عُقِد في 30 يناير 2011 بميدان التحرير، وقد تم الإعلان خلاله عن إنشاء الهيئة التأسيسية للاتحاد المصري للنقابات المستقلة، والتي تضم نقابة الضرائب العقارية، ونقابة المعاشات، والمعلمين المستقلة، والفنيين الصحيين، كأول مؤسسة جديدة تخرج من رحم الثورة.

و«بما أن تأسيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة كسر احتكار الاتحاد العام لنقابات عمال مصر القانوني للتنظيم النقابي، فقد كان عملًا ثوريًّا، وأسس لشرعية جديدة، وإن بدا في نظر البعض قرارًا متعجلًا»[1].

وبعد أن حاول النظام تهميش ميدان التحرير وإعادة دولاب العمل في يوم 4 فبراير، انفجرت ماسورة الإضرابات العُمَّاليَّة، ولم تتأخر النقابات المستقلة عن الركب فدعت إلى إضراب عام لإسقاط مبارك.

وفي شهر فبراير 2011 حدث أكثر من 489 احتجاجًا عماليًّا، واجتمع أربعون من قادة الاتحاد المصري للنقابات المستقلة ونشطاء العمال في فبراير 2011، وتبنوا إعلان «مطالب العمال في الثورة»، بما في ذلك الحق في تشكيل نقابات مستقلّة، والحق في الإضراب، وحل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

وقال كمال أبو عيطة – رئيس نقابة الضرائب العقارية المستقلة – في مؤتمر عمالي عقدته لجنة الحريات في نقابة الصحفيين يوم 3 مارس 2011، تحت عنوان: ماذا يريد العمال من

1- مقابلة مع نقابية رفضت ذكر اسمها بالقاهرة يوم 18 أغسطس 2023.

الثورة؟ «إنه كان يتردد مسبقًا أن مصر بلد خالٍ من النقابات، ونحن نعلن عن سقوط الاتحاد العام لعمال مصر الموالي للحكومة ولأمن الدولة، الذي لم يقف مع العمال يومًا.. أدعوكم باسم النقابات المستقلة لتأسيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة؛ لتكون لسان حال عمال مصر»[1].

وردد الحضور هتافات تندد باتحاد النقابات وبرئيسه حسين مجاور، ومنها: «العمال تريد إسقاط الاتحاد»، «يسقط اتحاد العمال» «يا مجاور غور غور.. خلي النقابات تشوف النور».

وبعد رحيل مبارك أعلنت قيادات العمال في المؤتمر الصحفي أنهم يناضلون الآن من أجل التطهير، عبر إسقاط كل مبارك فاسد في مؤسساتهم.

**معوقات أمام النقابات المستقلة:**

وبالرغم من الحالة الثورية التي كانت تعيشها البلاد خلال عامي 2011 حتى 2013، والتي شهدت انتشار النقابات المستقلة والاتحادات العُمَّاليَّة كالنار في الهشيم، فإن الحركة النقابية والعُمَّاليَّة لم تستطع تقنين الحرية النقابية في قانون جديد للنقابات، ولم تتمكن من تقوية هيكلها الداخلي وبناء الكوادر المتماسكة تحت الضغوط التي واجهتها من قبل الدولة .. أو نتيجة لتطورها الداخلي الهش.

**أولًا: دور الأنظمة:**

**الحركة العُمَّاليَّة بُعبُع الفُرَقاء .. وألاعيب الدولة العميقة:**

لم يَعنِ رحيل مبارك أن الثورة انتصرت، بل واصلت أجهزة الدولة العميقة سعيها من أجل الإجهاز على الثورة، وافتعال الأزمات، وعدم الاستجابة لمطالب الجماهير العريضة لكي تكفر بالثورة.

وفي هذا السياق عمدت سلطة الرأسماليين المرعوبة من تطور حركة الاحتجاج العمالي إلى طرح مطالب اقتصادية وسياسية شاملة؛ لوضع العصا في عجلة الحركة النقابية المستقلة ومنع استقرارها أو تقنين وضعها.. حتى يتاح لها في وقت لاحق فرصة الإجهاز

---

1- جويل بنين – صعود عمال مصر – موقع صدى – 28 يونيه 2012.
https://carnegieendowment.org/sada/48864

عليها تمامًا، وهو أمر لا يعكس فقط رغبة هذه القيادات في كسب الوقت من أجل عودة التنظيم الحكومي الرسمي الذي تسيطر عليه تمامًا وتستخدمه، ولكن أيضًا رفضها التام لظهور كيان نقابي عمالي مستقل يكون طرفًا في المعادلة السياسية في البلاد على غرار اتحاد الشغل في تونس.

وفي محاولة لامتصاص غضب العمال المتصاعد، اتبع المجلس العسكري سياسة العصا والجزرة، في محاولة لتفويت اللحظة الثورية، فتمت الموافقة في خلال أسبوعين على أحد المطالب الرئيسة للاتحاد المصري المستقل، وهو إلغاء تعيين المجلس العسكري، أمين صندوق الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وزيرًا مؤقتًا للقوى العاملة والهجرة، وتعيين الدكتور أحمد البرعي - وهو أستاذ قانون العمل في جامعة القاهرة، وكان يدعو صراحة إلى التعددية النقابية - وزيرًا للقوى العاملة في حكومة د. عصام شرف في 3 مارس 2011.

واستهل البرعي أعماله بإطلاق إعلان الحريات النقابية يوم 12 مارس 2011، والذي بموجبه تم الاعتراف بالاتحاد المصري للنقابات المستقلة، والذي كانت نقابة الضرائب العقارية رأس حربته، كما فتح المجال لتشكيل النقابات فتأسس أكثر من 1500 نقابة مستقلة.

ولكن العديد من النقابات المستقلة تم تأسيسها على عجل استغلالًا للحظة الثورية، من دون أن تعبر عن تطور في الحركة العُمَّاليَّة، أو عن وجود قيادات نقابية متماسكة في هذا الموقع أو ذاك، حسبما شاهدت في تجارب عديدة.

وبالمقابل وبالتحديد في 24 مارس 2011، أصدر المجلس العسكري الحاكم الفعلي للبلاد، مرسومًا تضمن عقوبات بالحبس والغرامة على من يمارس الإضراب والتظاهر، وكذلك فرض غرامة تصل إلى 50 ألف جنيه مصري على أي شخص يشارك أو يشجع الآخرين على الانضمام إلى أي اعتصام أو أي نشاط آخر «يَمنَع أو يؤخِّر أو يعطِّل عمل المؤسسات العامة أو السلطات العامة».

ولم يقف المجلس العسكري عند هذا الحد، بل رفض تمرير قانون جديد للنقابات أعده وزير القوى العاملة أحمد البرعي، يؤكد فيه على حرية العمال في تأسيس نقاباتهم، وهو ما سبب مشكلات جمة للنقابات المستقلة .. في «أن تظل هكذا في الهواء، دون سند قانوني،

ستظل رهنًا بقوتك أولًا، وثانيًا بالوضع السياسي من حيث وجود مساحات ديمقراطية أم إغلاق تام»[1].

كما صدر قرار مجلس الوزراء في أغسطس 2011 بحل مجلس إدارة الاتحاد؛ تنفيذًا للأحكام القضائية الصادرة ببطلان تشكيلاته منذ خمسة أعوام.. وهو ما وصفته منظمات حقوقية وسياسية بأنه «خطوة على الطريق الصحيح، سلكها وزير القوى العاملة ومجلس الوزراء؛ احترامًا للقانون وأحكام القضاء التي تقدمنا بها مع طلب الحل».

ولكنها أشارت إلى أنه «رغم أهمية هذا القرار فإنه جاء منقوصًا وغير كامل، ويحتاج إلى عدد آخر من الخطوات حتى تكون الاستجابة لأحكام القضاء كاملة، مشيرة إلى أن وزير القوى العاملة رفض حل مجالس إدارات النقابة العامة واللجان النقابية تطبيقًا للأحكام القضائية»[2].

فتم تشكيل لجنة مؤقتة لإدارة الاتحاد، تضم خليطًا من الحرس العمالي القديم بالاتحاد، وقيادات يسارية وإخوانية، وأخرى ظهرت في خضم المعارك العُمَّاليَّة في السنوات التي سبقت الثورة. تم حبس الرئيس السابق «للاتحاد العام لنقابات عمال مصر» حسين مجاور احتياطيًّا، على خلفية اتهامه بالاشتراك في قتل المتظاهرين خلال «موقعة الجمل».

ويبدو أن «النظام سعى لاحتواء القيادات العُمَّاليَّة المعارضة والمستقلة، واستيعابهم في مهام بيروقراطية، ولكن مراكز اتخاذ القرار لم تكن في أيديهم، فلم ينجحوا في مهمتهم، ليتم حل اللجنة»[3].

وفى المقابل نظمت هذه المؤسسة «الاتحاد» حملة شرسة مضادة لمواجهة الحق في تكوين وبناء النقابات المستقلة، استحضرت فيها كل قواها وإمكانياتها مستعينةً بحلفائها من رجالات نظام مبارك في الإدارات الحكومية وقطاع الأعمال العام.. بل وبعض رجال الأعمال..

---

1- مقابلة مع نقابية – مصدر سابق.

2- حل مجلس إدارة اتحاد العمال خطوة على الطريق الصحيح وتحتاج لخطوات تكميلية- بيان المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية- مركز هشام مبارك للقانون- حملة معاً من أجل إطلاق الحريات النقابية- اللجنة المصرية لحماية حقوق العمل.

3- مقابلة مع نقابية بالقاهرة رفضت ذكر اسمها يوم 18 أغسطس 2023.

وحاولت تجديد قواها واستعادة توازنها بتشكيل مجلس جديدٍ لإدارتها تم تطعيمه ببعض من أعضاء اللجنة المؤقتة، التي كانت قد شكلت لإدارة الاتحاد مؤقتًا بعد حل المجلس القديم[1].

**الجماهير في الشارع ولكن:**

شهدت البلاد في عامي 2011 و2012 مشاركة سياسية وجماهيرية واسعة؛ لتحديد ملامح المستقبل، فشهد ميدان التحرير مظاهرات مليونية، وانتفض العمال في المصانع والشركات، كما توجه مئات الآلاف من العمال للتصويت في صناديق الاقتراع في أول انتخابات حرة تشهدها البلاد منذ 1952.

ولكن هذا لم يكن يعني حضورًا مؤثرًا للعمال في الصراع السياسي؛ نظرًا لعدم وجود حزب عمالي جماهيري يحمل برنامجًا لتحرير الطبقة العاملة، كما أن النقابات المستقلة، ما زالت وليدة، وبالتالي لم يستطع العمال إيصال ممثليهم للبرلمان لانتزاع مطالبهم في إعادة توزيع الثروة في المجتمع، أو إصدار قوانين تضمن الحرية النقابية.

و«لم تكتفِ القوى الثورية بعدم وضع مطالب العمال - حتى المطالب الديمقراطية منها كالحرية النقابية - على رأس أولوياتها، لتضيع فرصة مهمة جدًّا لخلق ظهير مجتمعي لها، ولكنها تعالت أيضًا على مطالب العاملين بأجر، وبدأت تهاجم الإضرابات باعتبارها «تعرقل عجلة الإنتاج، وأن الوقت حاليًّا ليس وقت المطالب الفئوية»[2].

وكان طبيعيًّا في هذا السياق أن تُسفِر الانتخابات التشريعية عن فوز القوى السياسية الأكثر تنظيماً وهم الإخوان المسلمون وحلفاؤهم السلفيون، ثم تولى محمد مرسي رئاسة البلاد كأول رئيس مدني منتخب.

وفي محاولة لوأد التجربة الديمقراطية، نَشط تحالف مصالح الدولة العميقة لوضع العراقيل أمام حكم الإخوان وإجهاضه، متحالفًا هذه المرة مع دول إقليمية رأت في التجربة الديمقراطية الوليدة في مصر خطرًا كبيرًا عليها.

---

1- عام على إعلان الحريات النقابية.. بات الاستحقاق حال الأداء بصورة لا تحتمل التأجيل - بيان - برنامج الرصد والتوثيق - دار الخدمات النقابية والعُمَّاليَّة - 2 مارس 2013.

https://www.ctuws.com/content

2- مقابلة مع نقابية - مصدر سابق.

ولكن الإخوان أيضًا رغم استجابتهم لبعض المطالب العُمَّاليَّة الملحَّة، لم يستجيبوا للمطالب الرئيسة للطبقة العاملة، ومنها إصدار قانون جديد للنقابات، بل سعت وزارة القوى العاملة برئاسة الوزير الإخواني خالد الأزهري لتجريم الإضراب، ولإصدار قانون جديد يضع العراقيل أمام النقابات المستقلة، فضلًا عن سعيه لإحياء الاتحاد الحكومي القديم؛ ليكون تابعًا لهم هذه المرة[1].

وارتفعت وتيرة الإضرابات، وتشير الإحصائيات إلى أنه خلال عام 2011 وحتى شهر أكتوبر فقط تم رصد 1,314 احتجاجًا عماليًّا، عام 2012 حدث 1,969 احتجاجًا عماليًّا، وشهد عام 2013 أكثر من 2,239 احتجاجًا عماليًّا، كان معظمها قبل 30 يونيه 2013.

ولكن هذه الموجة تم توظيفها من قبل «جبهة الإنقاذ»، التي تشكلت من قوى سياسية مدنية متنوعة، وبعضها ينتمي إلى النظام السابق، لصالح «المنقذ» العسكري، فكانت القوى السياسية مثل: «المستجير من الرمضاء بالنار».

**دولة يوليو 2013:**

وبعد سيطرة المجلس العسكري على مقدرات البلاد مجددًا في 3 يوليو 2013، حدث هجوم شامل على النقابات المستقلة، بدأ بالتخلص بكل الوسائل من القيادات المناضلة من بعض النقابات؛ ليسمح للعناصر الانتهازية بالوجود في قياداتها[2].

وخلال عام 2014 وقَعَ الاتحاد المصري للنقابات المستقلة في المحظور بإصدار بيان يُعرِب فيه عن تأييده وعلى بياض للسلطة الجديدة، التي صادرت الشارع والحريات العامة وفي القلب منها النقابات المستقلة، فلم يعد يَفرِق شيئًا عن الاتحاد الرسمي.

وقالت فاطمة رمضان عضو المكتب التنفيذي للاتحاد المصري للنقابات المستقلة: «إن رئيس الاتحاد الكابتن مالك بيومي خالف قواعد الاتحاد بتوقيعه على وثيقة دعم المشير عبد الفتاح السيسي في الانتخابات المقبلة»، مشيرة إلى « تجميد عضويتها في الاتحاد، وذلك لحين انعقاد الجمعية العمومية، احتجاجًا على انحراف القائمين على الاتحاد بالمكتب التنفيذي، خاصة

---

1- حوار مع نقابية.

2- إلهامي الميرغني – الطبقة العاملة إلى أين بعد خمس سنوات من 25 يناير؟! الحوار المتمدن – 20 إبريل 2016.
https://m.ahewar.org/s.asp?aid=514065&r=0

هيئة المكتب المتمثلة في القائم بأعمال رئيس الاتحاد والأمين العام عن أهداف الاتحاد، والتي بني عليها من كونه اتحادًا مستقلًّا للعمال».

وتابعت: «لقد ثبت في الشهور الأخيرة تمكن الحكومة بأجهزتها المختلفة من شراء العديد من أعضاء المكاتب التنفيذية للاتحادات المستقلة، وعلى رأسها الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، بحيث أصبحوا يتصرفون باسم الاتحادات المستقلة طبقًا لما تمليه عليها هذه الأجهزة»[1].

وكان أبو عيطة المناضلُ العمالي ورمز الاستقلال النقابي في مصر، ورئيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، قد انتقل قبل عدة شهور إلى موقع وزير القوى العاملة في حكومة حازم الببلاوي القيادي في الحزب الديمقراطي الاجتماعي في 16 يوليو 2013؛ ليخلق ثورة توقعات لدى العمال الذين كان يجلس بجوارهم على الرصيف منذ أيام قليلة، ويزيد الارتباك داخل التنظيمات المستقلة الوليدة، خصوصًا أنه أصدر بيانًا يؤكد فيه أنه تولى الوزارة فقط من أجل إصدار قانون جديد للحريات النقابية[2].

ولم يتمكن أبو عيطة – في ظل حكومة الببلاوي، التي دافعت عن عمليات الفض المروع لاعتصام رابعة العدوية في أغسطس 3013، ولم تَنَحَزْ لمطالب العاملين بأجر – من تنفيذ وعوده بإصدار قانون المنظمات النقابية العُمَّاليَّة وحماية حق التنظيم، فبعد أن أعد مشروع القانون بحضور ممثلين عن الاتحاد العام والنقابات المستقلة سحب الاتحاد الرسمي تأييده للمشروع، وتم ركنه في أدراج الحكومة دون إبداء أي أسباب؛ لتظل الحركة النقابية تدور في فراغ، وتصبح شرعيتها محل منازعة دائمًا.

ورغم صدور قانون التنظيمات العُمَّاليَّة والنقابية رقم 213 لعام 2017 وتعديلاته لعام 2019، والذي يحتوي على بعض المزايا للحركة النقابية المستقلة، ومنها النص على حق العمال في حرية إنشاء أو تكوين النقابات العُمَّاليَّة، بالإضافة إلى حماية حرية التنظيم النقابي، غير «أن هذه النصوص للأسف تعارضها بعض نصوص القانون الأخرى التي تثير اللبس، كما أن

---

1- فاطمة رمضان تجمد عضويتها باتحاد النقابات المستقلة- بوابة الشروق- 4 يونيو 2014.

https://bit.ly/3ubraMy

2- كمال أبو عيطة يلتقي الببلاوي ويتجه لقبول وزارة القوى العاملة- مصراوي 14 يوليو 2013.

https://bit.ly/3HAGmpr

التطبيق العملي على الأرض – وفقًا لخبرات الأعوام الثلاثة الماضية – جعل منها في أحيان كثيرة حبرًا على ورق؛ إذ كثيرًا ما اصطدمت المنظمات النقابية بتعسف إداري وإنكار صريح للحقوق التي كفلها القانون»[1].

**ثانيًا: مشكلات ذاتية:**

وجعل قِصَر الفترة التي تحركت فيها النقابات المستقلة بحرية، والتي انتهت تقريبًا في 30 يونيو 2013، من السهل حدوث انقسامات داخل الحركة المستقلة.

وسواء كان الخلاف يعود إلى أسباب شخصية، جرى تغذيته، أو إلى جانب موضوعي، خلاف على الأولويات، فالمؤكد أن هذا الانقسام داخل الحركة الوليدة لم يكن ليتم لو «توفر فريق عريض من القيادات العُمَّاليَّة المتماسكة، والتي لها نفوذ وسط العمال، وجمعيات عمومية حاضرة.

كما عانت النقابات المستقلة من أزمة كبيرة إثر استهداف الأجهزة الأمنية وإدارات الشركات لقياداتها التي تصدت لهجوم إدارات الشركات على حقوق العمال».

وهكذا لم يمر يوم دون أخبار عن تعسف هنا، أو قبض هناك، أو فصل في مكان آخر، فنجد عمالًا يحاكَمون عسكريًّا، كما حدث لعمال الترسانة البحرية، وعمالًا تحبسهم نيابات أمن الدولة، مثل: عمال النقل العام وغيرهم بتهمة الانتماء إلى تنظيمات محظورة، والمقصود بها: النقابات المستقلة.

وهو الهجوم الذي لم يُتِح «الوقت أمام النقابات لبناء هياكلها التنظيمية، إضافة إلى غياب اللوائح الداخلية وآليات اتخاذ القرار؛ حيث اعتاد عدد من قيادات النقابات المستقلة على الحديث بالنيابة عن مجموعات العمال التي تمثلهم، إلى جانب الدور السلبي لبعض مراكز المجتمع المدني والأحزاب السياسية التي سعت إلى احتواء النقابات، وعززت من النزاعات الشخصية، وعمقت الانقسامات، وشجعت على الاتكالية»[2].

1- تقرير بشأن أوضاع الحريات النقابية في الفترة ما بين الأول من يوليو 2020 حتى الخامس عشر من يونيو 2021 – بيان – برنامج الرصد والتوثيق – دار الخدمات النقابية والعُمَّاليَّة – 15 يونيه 2021.

2- مقابلة مع نقابية – مصدر سابق.

ولكل هذه العوامل لم يستطع عدد من اللجان النقابية المستقلة الصمود في وجه عاصفة الثورة المضادة، فاندمجت في النقابات العامة القديمة التابعة للاتحاد الحكومي، كما أن عددًا من النقابات المستقلة العامة الكبيرة انضمت بكل عضويتها إلى الاتحاد الحكومي، من بينها نقابة عمال هيئة النقل العام، التي كانت في السابق جزءًا من نقابة النقل البري التي يرأسها جبالي المراغي رئيس اتحاد العمال في ذلك الوقت؛ لتقع جنبًا إلى جنب داخل هياكل الاتحاد.

**الضرائب العقارية .. تحت الحصار:**

وكان لهذه الأجواء تأثيرها الكبير على نقابة الضرائب العقارية التي عانت من الحصار والمضايقات الإدارية، ولكنها سعت لتجاوزها، بقيادة النقابي المخضرم طارق كعيب، أحد مؤسسي النقابة المستقلة، والذي استلم الراية من أبو عيطة في مارس 2013.

خاض كعيب ورفاقه معركة الحفاظ على النقابة المستقلة في ظل أجواء غير مواتية، وهجوم ضار من الاتحاد الرسمي، الذي عمد إلى التضييق على النقابيين بالتنسيق مع المصلحة، إلى جانب تعنت وزارة القوى العاملة؛ مما أدى إلى تسرب عدد من المنخرطين في النقابة بمحافظات مختلفة، وكانت أبرز معارك نقابة الضرائب المستقلة ضمن الاتحاد المصري، هي التصدي لمشروع قانون الخدمة المدنية.

وبشجاعة كبيرة نظم العاملون بالقطاعات الإيرادية للدولة وقفة بالآلاف أمام نقابة الصحفيين وسط القاهرة يوم 10 أغسطس 2015؛ احتجاجًا على تطبيق قانون الخدمة المدنية الجديد، وانضم للمتظاهرين من وزارة المالية عدد من العاملين بالآثار والمعلمين، كما تضامن معهم أوائل خريجي الجامعات المصرية لعام 2014، مطالبين جميعًا بضرورة إلغاء قانون الخدمة المدنية.

وردد المتظاهرون هتافات تطالب بإسقاط وزير المالية هاني قدري حينذاك، من بينها: «قول ما تخافشي .. الحكومة لازم تمشى، يا محلب فينك فينك .. القانون بينا وبينك، «حد أقصى للأجور .. للي عايشين في القصور، يا بلدنا يا تكية يا وسية .. سرقوكي الحرامية، صوت

العمال طالع طالع .. في الشوارع وفي المصانع، قانون الخدمة المدنية باطل»[1].

ولعبت الضرائب العقارية دورًا مهمًّا في تأسيس تنسيقية تضامن ضد قانون الخدمة المدنية، والتي ضمت عشرات النقابات الرافضة لقانون الخدمة المدنية، وبمشاركة المراكز الحقوقية والأحزاب السياسية الرافضة للقانون.

وفي 12 سبتمبر 2015 نظمت التنسيقية مظاهرة شارك فيها المئات من الموظفين والعمال في حديقة الفسطاط المعزولة في جنوب القاهرة ضد قانون الخدمة المدنية، ورفع المتظاهرون لافتاتٍ مكتوبًا عليها: «تنسيقية تضامن ترفض قانون الخدمة المدنية»، بينما تجمَّع العشرات من المواطنين الشرفاء في مواجهة العمال ورفعوا لافتاتٍ كتبوا عليها: «الجيش والشعب .. إيد واحدة».

غير أن مقاومة «تنسيقية تضامن» وفي القلب منها نقابة الضرائب العقارية، لم تستطع أن توقف عجلة إصدار القانون في نهاية الأمر، وإن كانت الحكومة أدخلت عدة تعديلات على مواد القانون كانت تقدمت بها التنسيقية.

وبعد تدهور الأوضاع الصحية لطارق كعيب، سلم كعيب الراية لزميلة الكفاح ورئيسة اللجنة النقابية بالإسكندرية رشا الجبالي.

وتشير رشا إلى عدد من المعوقات التي واجهت نقابة الضرائب العقارية المستقلة بعد 3 يوليو، مؤكدة أن النقابة وإن تأثرت بشدة بها، ولكنْ قطاع منها ما زال صامدًا حتى اليوم؛ كونها تمتلك خبرات من معارك طويلة خاضتها.

ومن أبرز هذه المصاعب: «قيام قيادات الاتحاد العام بإغراء عدد من الأعضاء والقيادات بنقابة الضرائب العقارية للانضمام إلى النقابة العامة المالية والضرائب والجمارك، والتي تم تشكيلها بقرار من الاتحاد العام، وبعد أقل من عام من تشكيل النقابة المستقلة؛ أي: عام 2010.

1- بالفيديو.. آلاف الموظفين يتظاهرون أمام نقابة الصحفيين احتجاجا على تطبيق قانون الخدمة المدنية– اليوم السابع– 10 أغسطس 2015.

https://bit.ly/3Oj0ZdK

كما شجع صدور فتوى من مجلس الدولة بعدم التعامل ماليًّا وإداريًّا مع النقابات المستقلة في عام 2016، أعدادًا ليست بقليلة من النقابة المستقلة بالدخول في النقابة العامة.

وتواصل رشا سرد الصعوبات قائلة: «كما تم وقف خصم الاشتراك في كثير من المحافظات نتيجة ضعف أعضاء مجالس الإدارات أمام بطش الآخرين والاستقواء بالأمن.

وزاد من المشكلة عدم تواصل النقابة العامة بشكل كافٍ مع النقابات الفرعية في المحافظات.

وجرى كل ذلك في سياق حملة أمنية واسعة جرت قبل الانتخابات النقابية في عام 2018، وأعقبت وضع قانون النقابات العُمَّاليَّة الجديد الصادر عام 2017 موضع التنفيذ، الذي وضع شروطًا تعجيزية لتوفيق أوضاع النقابات المستقلة واللجان العُمَّاليَّة، وكرس فعليًّا لهيمنة الاتحاد الحكومي على الحركة النقابية.

وفي ضربة موجعة، ألقت أجهزة الأمن، في سبتمبر 2017، القبض على 11 نقابيًّا، من بينهم طارق كعيب رئيس نقابة الضرائب العقارية، ونقابيون من ضرائب المبيعات والكهرباء، وكلها نقابات مستقلة، ووجهت لهم اتهامات بالتحريض على الإضراب عن العمل والتظاهر، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والانتماء إلى مجموعة يحظرها القانون والدستور (المقصود بها: النقابات المستقلة).

وأتى الاعتقال على خلفية دعوة النقابة العامة للعاملين بالضرائب المصرية إلى وقفة احتجاجية يوم 19 سبتمبر 2017 أمام مبنى الضرائب العامة؛ وذلك للمطالبة بنظام حوافز عادل، وتطوير بيئة العمل ونظام الرعاية الصحية. وحَظِيَت تلك القيادات بالتضامن الدولي، وذلك ما ساعد على تقصير مُدَد اعتقالهم.

ولكن عمليات القبض، ونوعية الاتهامات، أخافت الكثير من النقابيين بالضرائب العقارية، وأبعدت الكثير من أعضاء مجلس الإدارة بل في هيئة المكتب، وفقدت النقابة العامة القدرة على التواصل مع الكثير من المحافظات.

ثم جاء توفيق الأوضاع في 2018، وتعنتت وزارة القوى العاملة في استلام الأوراق من الراغبين في تأسيس لجان نقابية؛ مما حال دون تشكيل لجان عديدة، بالإضافة إلى أنه أثناء الانتخابات في 2018 تم استبعاد كثير من المرشحين.

وأتت الانتخابات النقابية لدورة 2022 لتكرس الأوضاع نفسها التي كانت موجودة؛ فاتحاد العمال باقٍ كصخرة صماء فوق رؤوس العمال، وهو مسنود من أجهزة الدولة، وفي المقابل لا يمارس أيًّا من أدواره، بينما جرى استبعاد أعداد واسعة من الترشيح في نفس اللجان التي تم الاستبعاد فيها في الدورة النقابية 2022/2018.

ولا تتوقف المضايقات عند ذلك، بل تقوم القوى العاملة بتسريب أسماء الأعضاء التي تقوم بتأسيس اللجان بها وإضافتهم إلى النقابة الرسمية؛ للزعم بأن هناك ازدواجًا في العضوية، وللحيلولة دون تأسيس لجان جديدة.

وما زالت اللجان النقابية بالضرائب العقارية، والتي وصل عددها إلى 14 لجنة، تسع منها تم الاعتراف بها، بينما ست ما زالت تسعى بكل الطرق لمواجهة تعنت وزارة القوى العاملة، التي تعرقل الاعتراف بها؛ حتى لا نتمكن من إعادة تأسيس نقابة عامة، حيث يشترط القانون توافر 10 لجان نقابية، وهو ما حققناه بالفعل.

وربما لا نجد خاتمة لهذا الفصل أفضل من كلام رشا الجبالي نفسها؛ إذ تقول: «سنظل نعافر ونتمسك بمبادئنا أكثر.. إلى أن يأتي موعد الانتصار ونستعيد قوتنا»[1].

**دروس مستفادة:**

- من قلب الاعتصامات يولد جنين النقابات المستقلة في صورة لجان تؤدي مهام التنظيم النقابي، من بلورة المطالب، إلى تنظيم الحركة، إلى التفاوض، ومن قلب المعركة تظهر القيادات العُمَّاليَّة الحقيقية.
- النقابة الحقيقية يجب أن تكون جماهيرية؛ أي: تضم غالبية أعضاء الموقع، ومستقلة عن الإدارة والحكومة، وديمقراطية، حيث تحرص على عقد جمعياتها العمومية.
- الانقسامية والنزعات الشخصية دليل على عدم نضج الكيان النقابي، وتظهر عندما تغيب الجمعية العمومية، والقيادات العُمَّاليَّة المسيسة، والهيكلة الواضحة للنقابات، وتتحول النقابة إلى كيان ورقي.

---

1- إجابات للنقابية بالضرائب العقارية رشا الجبالي عن أسئلة وجهتها إليها عبر الإيميل – يوم 24 يونيو 2023.

- النظام يحارب الحرية النقابية وحق الإضراب؛ خشية ميلاد كيان ضخم للعمال يصبح رقمًا في الحياة السياسية للبلاد، ويتفاوض على قضايا، مثل: الدعم والأسعار والأجور والخصخصة، وبالتالي يجب أن تكون الحركة العُمَّاليَّة والنقابية منفتحة على الحركة السياسية والديمقراطية وتنسق معها.

- نضال العمال من أجل الحرية النقابية هو نضال لاستعادة الديمقراطية للمجتمع المصري برمته، وبالتالي يجب أن يكون مدعومًا من قِبَل كافة القوى الديمقراطية والثورية.

- هناك ضرورة لمساندة العمال في معركتهم الحالية؛ دفاعًا عن تنظيماتهم النقابية المستقلة، واستكمال أوراق تأسيس تنظيمات أخرى.

- في لحظات صعود النضال الجماهيري تكون الظروف مواتية لتأسيس النقابات المستقلة، وفي لحظات التراجع والاستبداد السياسي، ينبغي اختيار الشكل الملائم لظروف الاستبداد والقادر على الدفاع عن حقوق العمال والتنظيمات القائمة بالفعل.

## الفصل الثالث

# طنطا للكتان..
# وعودة للملكية العامة لكن

مش ماشيين مش ماشيين     جوه الشركة هنا قاعدين
مش هنفرط مش هنبيع     حقنا فيها مش هيضيع
مش استثمار مش استثمار     ده استعمار ده استعمار

**استهلال:**

خطوة هائلة أن تقرر الجماهير أن تتحرك لكي ترسم مصيرها بأيديها، التجلي الأعظم لهذه التحركات بيظهر أيام الثورات والانتفاضات الكبرى، ولكن هناك تجليات صغرى تمهد وتشير إلى أن التجليَ الأكبر قادم وقريب.

واحدة من هذه التجليات، التي شهدتها سنوات ما قبل يناير 2011، معركة إعادة تأميم شركة طنطا للكتان، المرة الأولى أممها الرئيس الراحل «جمال عبد الناصر» في الستينيات، ولكنها في المرة الثانية تعود، بعد بيعها، للقطاع العام بأيدي عمالها، وفي ظل سلطة تقدس الخصخصة، وتَعبُد الاستثمار.

نضال عمال الكتان أتى في ظل صعود كبير للحركة الاجتماعية، وخلاله رفع العمال – الذين بنوا المصنع وعملوا وتعبوا كي ينمو ويتطور – أصواتهم، وطالبوا من خلال إضراباتهم واعتصاماتهم بإعادة الشركات التي جرت خصخصتها بالفساد، وبعدما عانوا من طردهم من العمل، وبخاصة عودة الشركات التي تقدم خدمات حيوية للشعب، بل وطالب العمال أن يكونوا شركاء في إدارة المصانع، وإخضاع هذه الإدارة لرقابة شعبية.

وهكذا وصل العمال في معركتهم إلى أن الديمقراطية ضرورة، وأن التأميم مع الديمقراطية الشعبية هو فعلًا الحل للمشكلات التي خلقتها الخصخصة والهيكلة.

ورغم أن سلطة الدولة بعد 30 يونيو 2013 نجحت في تفريغ حكم عودة الشركة من مضمونه لأسباب سياسية، ولكن لا بد من توجيه التحية لعمال الكتان وقياداتهم، وفي مقدمتهم القيادي العمالي جمال عثمان، الذين ضربوا المثل في الجَلَد والصبر والتحمل وتطورات أفكارهم في مجرى النضال، ولا يفوتنا كذلك تحية كل من ساندهم من سياسيين وبرلمانيين ونقابيين وحقوقيين ومحامين، وفي مقدمتهم المحامي العمالي والمرشح الرئاسي السابق خالد علي.

**مقدمة:**

حفر عمال الكتان بطنطا اسمهم بأحرف من نور في تاريخ الحركة العُمَّاليَّة، بحكاية طويلة عامرة بالنضال، تمتد إلى نحو 15 عامًا، عنوانها: استعادة الشركات التي جرت خصخصتها إلى حضن الدولة.

رحلتهم لم تتوقف عند المطالبة بحافز، أو الاحتجاج على فصل، بل تعدت حواجز المطالب المعيشية المباشرة؛ لتنتقل إلى المربع السياسي، برفض سياسات الليبرالية الجديدة، ونجحوا مع عمال شركات أخرى في وضع العصا في عجلة سياسات الخصخصة لسنوات طويلة.

ولم يخض العمال هذه المعركة بمفردهم، بل أدركوا أن معركتهم معركة رأي عام تخص المجتمع كله، فانفتحوا على القوى السياسية والمراكز الحقوقية، فساندتهم قوى سياسية، واليسارية منها بالذات، ومراكز حقوقية، وعلى رأسها المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ونقابات مهنية، وفي مقدمتها نقابة الصحفيين، وبالتحديد لجنة الحريات، واستفادوا أيضًا من مناخ سياسي توفر فيه بصيص من الحرية.

وتزامن نظر قضية عمال طنطا للكتان ضد خصخصة شركتهم مع انتصار انتفاضة 25 يناير 2011 العظيمة ضد الفساد والتوريث..

وحكَمَ القضاء - بعد ما هالته وقائع الفساد - بعودة شركتهم للقطاع العام ضمن عدة شركات أخرى، مما جمَّدَ عملية الخصخصة وفرض تهديدات جسيمة لاستقرار حقوق الملكية الخاصة «المقدسة»، وطرح من جديد بقوة النقاش حول: من هي الطبقات الاجتماعية المستفيدة من عملية «التنمية» التي شهدها عصر «مبارك» على الطريقة النيوليبرالية؟

ولكن القوى السياسية - التي هيمنت على مشهد انتفاضة يناير - خذلت العمال، ولم تضع مطالب القوى الشعبية في صدارة أهدافها. وعندما تم إغلاق المجال العام في يوليو 2013، وانتصرت الثورة المضادة، تلقت معركة العمال ضد الخصخصة ضربات قاصمة.

ويكفي أن نشير هنا إلى أن هزيمة يناير مكنت القيادات التنفيذية بالشركات القابضة والوزارات - والتي سبق وتبنت مسألة الخصخصة ونفذت صفقات البيع الفاسدة - من البقاء في أماكنها.

والمثير للسخرية، أن هذه القيادات هي التي أوكلت إليها الحكومة تنفيذ أحكام عودة الشركات التي باعتها، وهو ما قاومته بشتى الطرق كما هو متوقع، بل وكأن بينها وبين العاملين الذين رفعوا القضايا وكشفوا الفساد والنهب ثأرًا.

كما أعلنت حكومة «د. مصطفى مدبولي» خلال عامي 2022 و2023 عن عودة الخصخصة وبقوة، باعتبار بيع الشركات حلًّا لا مفر منه؛ لتوفير العملة الصعبة!!

وأصدرت هذه الحكومة وثائق، كوثيقة سياسة ملكية الدولة؛ لتدافع عن الخصخصة وأهمية أن تمتد إلى المرافق الرئيسة كالمياه والكهرباء، بل وقف كبار المسؤولين ليدافعوا عن كبار رجال الأعمال، ويدعوا إلى ضرورة تغيير الصورة الذهنية السلبية عنهم، تمامًا كما كان يفعل المهندس «أحمد نظيف» رئيس وزراء مصر ما قبل 25 يناير.

وحتى لحظة إعداد هذا الكتاب في نهاية عام 2023؛ أي: بعد نحو 10 سنوات من الحكم القضائي النهائي بعودة شركة طنطا للكتان، وبعد عام ونصف من استرداد الشركة فعليًّا من المستثمر، ما زال عمال الشركة يحاربون من أجل تشغيلها ومنع تصفيتها وبيعها كأراضٍ.

ولكنْ بين بيع الشركة وكفاح عمالها لعودتها، ثم النضال من أجل تشغيلها، مشوار طويل مليء بالنضالات والدروس التي تستحق أن تُروَى؛ لكي نستفيد منها في معاركنا المقبلة.

## أولًا: نضال العمال ضد الخصخصة:

الشركة .. رجس من عمل الشيطان!

بينما كان الرئيس المخلوع حسني مبارك يقول لعمال مصر أثناء إحدى خطبه الشهيرة في عيد العمال: «سوف تجدوني دومًا معكم، أقف إلى جانبكم.. حافظًا لعهدي معكم.. منحازًا لقضاياكم» كانت شركة طنطا للكتان – وهي بالمناسبة الشركة الوحيدة في مصر والشرق الأوسط لصناعة الكتان، وتأسست في ستينيات القرن الماضي – تباع بأبخس الأثمان، وحقوق عمالها أصبحت في مهب الريح.

ولنا أن نتخيل أن الشركة التي تحتوي على 10 مصانع مشيدة على 72 فدانًا، تم بيعها بـمبلغ 83 مليون جنيه وبالتقسيط عام 2005، البيعة التي حكم القضاء بفسادها فيما بعد، سبقها

قيام بنك الاستثمار الشريك في الشركة بنسبة 43 بالمئة، بضخ أموال في بداية التسعينيات لتحديث أحد المصانع بقيمة تصل إلى 60 مليون جنيه[1].

والشركة القابضة للصناعات الكيماوية أيضًا لم تبخل عليها، فضخت في السنوات التي سبقت البيع مباشرة – وبالتحديد خلال الفترة من 2000 إلى 2005 – مبلغ 32 مليون جنيه.

كل هذه الأموال لم تكن، كما تبيَّن، لإعادة تشغيل الشركة، ولكن لتجهيزها للبيع للمستثمر سعيد الحظ! والأنكى من هذا أن المستثمر السعودي اشترى الشركة بقرض من البنك بضمان شركة الوادي للحاصلات الزراعية والتي سبق أن اشتراها من الدولة.

وحتى لا يعكر صفوَ المستثمر شريكٌ، حتى ولو صغيرًا، فلم تشهد عملية البيع تخصيص 10 بالمئة من الأسهم للعمال كما ينص القانون، وتم البيع بنسبة 100 بالمئة للمستثمر.

كل هذه المخالفات لم تدفع اللجنة الوزارية للخصخصة – وكانت تضم حينذاك وزير الدفاع، ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، وكل الوزراء – إلى أن تعيد التفكير أو يرمش لها جفن وهي توافق على صفقة البيع المعيبة.

صفقة اعتبر القاضي الجليل حمدي ياسين صاحب الحكم التاريخي بعودة الشركة، ما شهدته عملية بيعها من إهدار المال العام، بمثابة بلاغ للنائب العام، مضيفًا في حيثيات حكمه: «لقد تعاملت الدولة مع شركة طنطا باعتبارها رجسًا من عمل الشيطان ويجب التخلص منه».

وبعد أن نجحت الحكومة في التخلص من الشركة بتراب الفلوس، لم يلتزم المستثمر السعودي بحقوق العمال، بل عمد إلى التنكيل بهم والتخلص منهم، والهدف – كما سيظهر من تطورات الصراع – هو تصفية الشركة وبيع أراضيها.

**الخصخصة.. والصندوق:**

بدأت الخصخصة رسميًّا في مصر عام 1991، بعد مشاركة مصر في الحملة العسكرية التي قادها جورج بوش الأب رئيس الولايات المتحدة ضد الرئيس العراقي صدام حسين، ويومها قررت واشنطن مكافأة مبارك بإسقاط نصف الديون الخارجية لمصر، ولكنها

---

1- العودة من الخصخصة.. القصة الكاملة لمعركة استعادة «طنطا للكتان»: حكاية نضال العمال والمحامين للحفاظ على القطاع العام– أحمد سلامة– 15 أغسطس 2021.

https://bit.ly/3u1nb5h

اشترطت عليه تطبيق شروط المؤسسات الدولية كالصندوق والبنك الدوليين؛ لتبدأ عملية الخصخصة.

وخلال أعوام 2000 و2004 تمت خصخصة 115 شركة؛ تطبيقًا لتعليمات صندوق النقد الدولي، الذي اشترط الرفع التدريجي لأسعار السلع الأساسية[1].

ولكن برنامج الخصخصة اكتسب زخمًا كبيرًا مع تقلد أحمد نظيف رئاسة الحكومة عام 2004، وبحلول سنة 2008 كانت الحكومة قد خصصت عددًا من شركات قطاع الأعمال العام هو الأكبر بين كل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما تميز البرنامج بالتوسع ليشمل قطاعات مختلفة.

ولأن السياسة والاقتصاد دومًا وجهان لعملة واحدة، فقد «تزاوجت الخصخصة مع انتقال سلطة القرار لطبقة جديدة من المليارديرات المرتبطين بالخارج، فحصل 28 من رجال الأعمال من محاسيب الحكم وحدهم على 13 بالمئة من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص، بواقع مليار دولار في المتوسط لكل منهم، وفي الوقت ذاته قامت الحكومة بدفع 40 بالمئة من عائدات الخصخصة لسداد الديون المتعثرة نيابة عن رجال الأعمال التي تحميهم»[2].

وتبدأ حكاية كتان طنطا من أول شهر مارس عام 2005، حينما قررت الشركة القابضة لصناعة الكيماويات بيع الشركة لمستثمر سعودي، يومها كانت هناك دعاية واسعة في كل البرامج والفضائيات للخصخصة التي ستزيد من الإنتاجية، وستحسن من دخل العمال، فكيف الحال لو كان المستثمر من بلاد البترودولار؟!

وهي الدعاية التي كان لها تأثير كبير وسط العمال؛ كما تؤكد القيادات العُمَّاليَّة بالشركة، وبالتالي لم تشهد الشركة أي تحرك عمالي يرفض الخصخصة أو يقاوم عملية البيع.

ويقول القيادي العمالي محمد مشعل: «كنا جميعًا ننتظر الخير القادم من السعودية، أما أعضاء النقابة فكانوا يدافعون عما يجري، ولم يتحركوا للفت انتباهنا للتجاوزات التي تحدث، بل تواطؤوا مع المستثمر والحكومة، وهو ما اكتشفناه فيما بعد».

1- محمود حسين – صحوة المحكومين في مصر الحديثة 1798-2011 – دار الشروق – الطبعة الأولى – 2023.

2- المصدر السابق.

ويضيف مشعل: «لم يخطر لنا ببال أننا بعد شهور قليلة من بيع الشركة سندخل في معركة كبرى مع المستثمر السعودي»[1].

وفي هذه الأجواء الملبدة بالانحياز لرجال الأعمال بيعت شركة طنطا للكتان، والتي تقع مساحتها على 72 فدانًا، والتي تضم 10 مصانع (الكتان – الدوبارة الرفيعة – الدوبارة السميكة – الخشب السميك – الخشب الرفيع – المنتجات الخشبية – الميلامين – الزيت – الراتنجات – الكونتر).. تم بيع الشركة برخص التراب وكمان بالتقسيط (83 مليون جنيه فقط وعلى ثلاثة أقساط).

أما الشركة فتأسست كشركة خاصة مساهمة مصرية في 4 نوفمبر 1954، ورغم تأميمها في 8 أغسطس 1963، بالقانون رقم 72 لسنة 1963 ضمن الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية، وطبقًا لجمال عثمان القيادي بالشركة؛ فقد كان يعمل بها قبل الخصخصة 3 آلاف عامل.

واشترى المستثمر السعودي عبد الإله الكعكي 100% من أسهم الشركة؛ حيث قيل حينذاك: إن اتحاد المساهمين بالشركة رفض شراء الـ 10 بالمئة المعروضة عليهم من جانب البائع.

ويقول عثمان: «كان عمال الشركة يضربون كفًّا على كف من وقائع الفساد، ويصرخون على صفحات الجرائد الحكومية والمستقلة، ويشيرون إلى وقائع لإهدار المال؛ منها: أنه وقت بيع الشركة للمستثمر السعودي كان في المصنع خامات وقطع غيار بـ 30 مليون جنيه لم يتم المحاسبة عليها.. أخذها المستثمر هدية.. حاجة كدة فوق البيعة»[2].

وأشارت مطوية أصدرتها «اللجنة التحضيرية للعمال» إلى الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها المستثمر، وتقول: «وبعد فترة قصيرة من البيع، ذاق العمال الذل والهوان على يد المستثمر السعودي، الذي قام بتسريح 320 عاملًا (معاشًا مبكرًا)، وفصل 9 من العمال، منهم اثنان من أعضاء اللجنة النقابية، وكانت أرباحه المعلنة 2 مليون جنيه، ولم يصرف للعمال نصيبهم

1- مقابلة مع محمد مشعل قيادي بطنطا للكتان – أثناء متابعتي للاعتصام بالشركة.

2- مقابلة مع جمال عثمان قيادي بالشركة – القاهرة – سبتمبر 2023.

في الأرباح كباقي الشركات حتى عام 2013، وحتى العلاوة الدورية 7% التي ينص عليها قانون العمل لم يصرفها»[1].

وهكذا وتحت بصر الجميع، لم يلتزم المستثمر بالبنود التي تحمي حقوق العمال في العقد؛ فقد تسلم الشركة بأصولها وأراضيها وسياراتها ومخازنها، وبالمقابل لم يحافظ على العمالة الموجودة بالشركة، ولا على فوائد الأرباح الخاصة بالعاملين في الشركة باعتبارها من حقوقهم، والمبينة بالميزانية، ناهيك عن عدم بذله لأي مجهود لتطوير الشركة.

**هروب المستثمر:**

لم يقف العمال مكتوفي الأيدي وهم يشاهدون – كما يقول أشرف الحارتي، القيادي بالشركة – «المصنع اللي تعبنا فيه، وعرقنا عشان يكبر ويبقى صرح عظيم، ييجي واحد غني ع الطبطاب ياخده بتراب الفلوس، وبعد ما ياخده يطردنا ويمص دمنا»[2].

وبدأ العمال تحركاتهم الاحتجاجية بعد عامين بالضبط من بيع الشركة عندما لمسوا مدى التراجع الذي ضرب دخولهم، ويقول أشرف: «أضرب العمال مرتين في حضرة المستثمر، وبعد ذلك غادر بلا رجعة: الأولى في سبتمبر 2007، والثانية في يوليو 2008 للمطالبة بحقوقهم المشروعة دون جدوى ودون طائل».

ويتابع: «بعد ذلك هرب المستثمر السعودي من المصنع ومن مصر! بعد أن كان قد اشترى 20 ألف طن كتان من الفلاحين المصريين لم يسدد لأي فلاح مليماً واحدًا! وتم تكديس هذه الأطنان بالمصنع ولم يتم تصنيعها»[3].

وتصف مطوية اللجنة التحضيرية للعمال الوضع قائلة: «يعنى فلسعة المستثمر السعودي، والذي ضرب عرض الحائط بكل شيء، لم تضر عمال الشركة فقط، بل ألحقت خسائر فادحة

---

1- عمال طنطا للكتان – اللجنة التحضيرية للعمال – مطوية – أكتوبر 2010 – اللحنة التحضيرية مبادرة للاشتراكيين الثوريين ضمت قيادات نقابية وعُمَّاليَّة من مواقع مختلفة ونواب بالبرلمان وصحفيين ومحامين انطلقت في 22 مايو 2009، وحددت أنها مفتوحة مع من يتفق على أهدافها؛ وهي: تأسيس روابط ونقابات جماهيرية ومستقلة، وحد أدنى للأجور والمعاشات لا يقل عن 1200 جنيه شهريًّا، ووقف برنامج الخصخصة وتأميم الشركات الاحتكارية.

2- مقابلة سابقة مع أشرف الحارتي قيادي بطنطا للكتان أثناء متابعتي للاعتصام.

3- أشرف الحارتي – المصدر السابق.

بـ 1170 فلاحًا من محافظات (الغربية – البحيرة – كفر الشيخ – المنوفية – الدقهلية – دمياط – الفيوم – الشرقية)»[1].

ويلخص هشام أبو زيد عضو مجلس إدارة نقابة العاملين بالشركة المشهد بقوله: «لقد صار حال العمال من سيئ إلى أسوأ؛ فقد أصبحت حقوق العمال في مهب الريح تخضع للضغوط التي يمارسها المستثمرون؛ ففي عام 2006 استمر صرف الحافز للعمال على المرتب الأساسي على ما كان عليه في عام 2002، وفي المقابل قامت إدارة الشركة برفع معدلات الإنتاج، وهي الكمية التي تحددها إدارة الشركة للعامل، وعليها يتم احتساب صرف الحوافز، وكان رفعها يعني تخفيض الحوافز»[2].

غير أن تحرك العمال لم يقف عند مستوى تنظيم إضرابات فقط، ولكن امتد إلى إسقاط عدد من عناصر النقابة القديمة، واختيار عناصر مكافحة تمثلهم وتقود تحركاتهم، ونجحوا بالفعل في إدخال عدد من الوجوه الجديدة، الذين تم فصلهم فيما بعد.

ويتابع هشام بقوله: «بعد ما ارتكبته النقابة السابقة من أخطاء في حق العمال أثناء عملية البيع، أتت انتخابات النقابة في عام 2006 بوجوه جديدة، كنت أنا ضمنهم، وفي عام 2007 تقدمنا بطلبات للإدارة لاحتساب الحافز على أساسي مرتب عام 2006، ورفع قيمة الوجبة الغذائية، والعودة بمعدلات الإنتاج للمعدلات السابقة، ولكنها رفضت، فأضرب العمال لمدة يوم واحد، وطالبنا بالإضافة لهذا المطلب، بإقالة مدير الشركة، وتم فض الإضراب فعلًا بعد تغييره».

ويشير هشام إلى تفهم العمال لمطلب رئيس مجلس الإدارة الجديد، الذي طالب العمال بالانتظار لحين تغطية خسائر الشركة؛ فقد قُدِّرت الخسائر وقتها بمليون جنيه، ويضيف: «وبالفعل خلال عدة أشهر كانت الشركة قد غطت الخسائر، وبدأت تحقق مكاسب 500 ألف جنيه، فبدأ بإعادة معدلات الإنتاج لسابق عهدها، وصرفنا نصيبنا من الأرباح».

ويستكمل: «كانت الأمور تسير نحو الأفضل، وفي عام 2008 وقَّعْنا مع رئيس مجلس الإدارة اتفاقية عمل جماعية سُجِّلت في القوى العاملة، تفيد بزيادة بدل الوجبة، واحتساب الحافز على أجر عام 2004، ووضع جدول للترقيات.

---

1- اللجنة التحضيرية – مصدر سابق.

2- إجابات للقيادي العمالي والنقابي البارز بالشركة هشام أبو زيد عن أسئلة طرحتها عليه عبر تطبيق ماسنجر - 18 سبتمبر 2023.

ولكن بعد إبرام الاتفاقية مباشرة، أقال صاحب الشركة رئيس مجلس الإدارة عقابًا له على توقيعها ورفض تنفيذها، مما جعلنا نلجأ للإضراب مرة أخرى، وقتها وزيرة القوى العاملة قالت لنا: فضوا الإضراب؛ أنا سأنفذ الاتفاقية»[1].

تجدد إضراب العمال في عام 2008، وطبقًا لجمال عثمان فإن ذلك الإضراب استمر أربعة أيام في البداية للمطالبة «برفع بدل الوجبة، وعلاوة زيادة الحوافز، والتوقف عن تقليص مستحقات العلاج، وتم طرد مدير أمن الشركة في أثناء الإضراب».

ولكن «المرة دي العمال صممت أنها تحقق مطالبها، وتم التفاوض على زيادة الحوافز 10 بالمئة، ورفع قيمة العلاج، وقالوا: لكم ثلاث علاوات هنديكم واحدة».

وبعدها تم فصلي وأشرف الحارتي والنقابي هشام أبو زيد وستة آخرين، وهنا دخلت مقاومة العمال مرحلة جديدة، فكنا نقوم بتوعية العمال ونحن خارج الشركة، وكانت مقاومتنا تشمل مواجهة إدارة الشركة والنقابة التي كانت ترفض قيام العمال بإضراب آخر.

وكانت عناصر من النقابة تستخدم سياسة «فرِّقْ تَسُدْ» فتقول للعمال: «علشان اتفصلوا عاوزينكم أنتم كمان تتفصلوا، وكنا بنركب أتوبيس الشركة الصبح مع العمال ونوزع عليهم ورق نوضح فيه الحقوق والطلبات ونتكلم معهم» حسب جمال عثمان.

النقابة الرسمية ترتدي ثوب النضال:

ويروي جمال عثمان تسلسل النزاع - والذي بدأ بلجوء العمال التسعة المفصولين، الذي كان واحدًا منهم - للنقابة العامة، ويوضح: «النقابة العامة كالعادة ما عملتش حاجة، وكان معانا عمال كتير تانيين مفصولين من شركات تانية غزل ونسيج وغيره، فقدرنا نضغط وناخد إعانة شهرية من الاتحاد 500 جنيه لمدة أربعة شهور».

وفي نفس الوقت كان المصنع بيغلي من قرارات المستثمر المستمرة ضد العمال، وغضبًا من عجز وزارة القوى العاملة والنقابة العامة عن اتخاذ أي إجراء سوى مطالبتنا بالصبر، و«بعد ما المستثمر «مسح بكرامة» النقابة العامة الأرض، أخدت قرار ترد فيه على الإهانة وتحاول كمان تظهر بمنظر المدافع عن العمال، خصوصًا أن النقابات المستقلة كانت قد بدأت تتشكل».

---

1- المصدر السابق.

ويضيف جمال: «النقابة العامة أخذت في شهر يونيو 2009 قرارًا بالموافقة على إعلان الإضراب لمدة خمسة أيام، وكان أول مطلب فيه عودة المفصولين والموقوفين عن العمل، ولكن الإضراب استمر لمدة 6 أشهر».

وكان سعيد الجوهري رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج في بداية الإضراب «بيطالب اللجان النقابية في الشركات التابعة له بتجهيز أتوبيسات وإرسالها للتضامن معنا، عشان تتصور وتاخد اللقطة، وذلك ردًّا على إهانة المستثمر البالغة لهم».

وفي ثاني أيام الإضراب ارتدى سعيد الجوهري رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج رداء العمال المناضلين، وهدد بنقل اعتصام العمال إلى شارع حسين حجازي بقصر العيني أمام مجلس الوزراء، في حال عدم استجابة المستثمر لمطالب العمال.

وهنا رفعه العمال على الأعناق؛ ليؤكد: لقد استنفدنا كل طرق الحوار مع المستثمر ولم نصل إلى نتيجة؛ ولذلك لجأنا إلى الإضراب وفقًا لبنود قانون العمل رقم 12 لسنة 2003، وإذا لم يستجب خلال أيام الإضراب الخمسة فكل الخيارات مفتوحة أمامنا.

ولم تنسَ نقابة الغزل والنسيج أن تستغل الإضراب سياسيًّا «فجرى توزيع صور حسني مبارك على كافة العاملين باعتباره المنقذ ومن يمتلك الحل».

ويقول عثمان: «باختصار هما حَضَّروا العفريت ومعرفوش يصرفوه.. المستثمر رفض يدفع أجور العمال، فالنقابة العامة والاتحاد كانوا بيصرفوا أجور كل العمال المضربين، وبعد كده كانت بتتصرف من صندوق الطوارئ بالقوى العاملة».

ويضيف: «كنا بنحضر للشركة كل يوم.. ورفعنا اللافتات بمطالبنا.. وطردنا الإدارة وكان بها 180 عاملاً،ا كان المستثمر بيدفع أجورهم، وواجهنا العناصر المندسة التي سعت لإحباط العمال وتخويفهم وتهديدهم بالفصل، ولم نستطع أن نفعل شيئًا للعمالة المؤقتة واليومية 300 عامل، التي منحتهم الإدارة إجازة طيلة فترة الإضراب».

وكما توقعنا، يقول عثمان: «النقابة العامة والاتحاد العام للعمال بعد ما خدوا اللقطة بتبني الإضراب؛ لتحسين صورتهم قبل انعقاد مؤتمر منظمة العمل الدولية السنوي في جنيف، حاولوا أن يفضوا الإضراب بعد أن فقدوا السيطرة عليه، ولكننا كنا عارفين أن قبول فض الإضراب بدون الوصول إلى نتائج سيعني هزيمة وإجراءات انتقامية من المستثمر».

ويوضح عثمان: «اللجنة النقابية كان لديها استعداد بالفعل للفض، ولكن العمال لم يتراجعوا وأجبروها على استكمال المشوار، فقاموا بتنظيم أنفسهم في ورديات لتنظيم عملية التواجد في الشركة؛ لكي يستطيعوا الاستمرار في الإضراب لأطول فترة ممكنة».

**عاوزين شركتنا.. والإدارة الذاتية:**

وخلال الإضراب الطويل كما يقول عثمان، بدأ العمال يلتفون حول مطلب عودة الشركة مرة أخرى إلى قطاع الأعمال؛ لانتهاكات المستثمر المتواصلة لحقوقهم، ولمخالفته لبنود العقد.

وبدأ العمال يقارنون بين وضعهم تحت مظلة القطاع العام وبين الهجوم الضاري على مستحقاتهم بعد الخصخصة.. وارتفعت هتافات تهز جنبات الشركة: «لا سعودي ولا ياباني.. شركة طنطا حترجع تاني».

ويشير عثمان باعتزاز بالغ: «أنا مؤلف هذا الشعار، الذي التف حوله العمال بقوة، وبدأنا في جمع توقيعات على عريضة تطالب بعودة الشركة لقطاع الأعمال، وتمكنا بالفعل من الحصول على توقيع 740 عاملًا».

ويواصل: «بعد تجاهل المستثمر وعجز الدولة أو تواطئها معه، فكرنا في الإدارة الذاتية للشركة، حتى ولو كانت ورقة ضغط على المستثمر الذي لا تحركه خسائر الشركة، فإذا لم نتحرك نبقى شغلنا الشركة وحافظنا على أجورنا». ويقول: «في ضوء غياب المستثمر، والحكومة اللي عاملة ودن من طين وودن من عجين، بدأنا نفكر في تشغيل شركتنا بأيدينا، فبدأ عدد من القيادات العُمَّاليَّة مناقشة إمكانية إدارة الشركة ذاتيًّا، ومدى توفر الإمكانيات اللازمة للتشغيل، والتعرف على خبرة العمال في المصانع الأخرى، التي قام العمال فيها بإدارة شركاتهم ذاتيًّا».

ويلمِّح عثمان إلى أن وزارة القوى العاملة كانت تود أيضًا أن تضغط على المستثمر بالتلويح بورقة الإدارة الذاتية لإجباره على التفاوض، ولكن اللجنة النقابية المترددة أضاعت الفرصة.

ويقول عثمان: «استدعت وزيرة القوى العاملة عائشة عبد الهادي، اللجنة النقابية وعناصر من الإدارة؛ لتعرض عليهم الموضوع، ولكن الإداريين خافوا من المسؤولية، واللجنة النقابية وقفت متفرجة، وضيعوا علينا فرصة لا تعوَّض»[1].

---

1- جمال عثمان – مصدر سابق.

**السفارة تحت حصار العمال:**

غير أن محاولات العمال المضربين للفت الانتباه ومواصلة الضغط على الحكومة والمستثمر السعودي في ذات الوقت لم تتوقف، فقرروا هذه المرة تنظيم وقفة احتجاجية أمام السفارة السعودية بالجيزة في أغسطس 2009؛ لمطالبة السفير السعودي بالتدخل وحل أزمتهم.

العمال هتفوا ضد تَغوُّل الدور السعودي، وكأنها إشارة تحذير مبكرة من هيمنة دول خليجية على مقدرات البلاد، ومن أبرزها:

يــا مبــارك.. مصــر بتاعتــي.. انــت رئيســنا ولا الكعكــي

يســقط يســقط الاســتثمار.. يســقط يســقط رأس المــال

باعــوا شــركتنا بلتريــن جــاز.. للمســتثمر فــي الحجــاز

وهكذا انتقل الصراع إلى نقطة أخرى، «فالمستثمر بات الخبر الأول في عناوين الصحف والفضائيات، وهو ما سبب له حالة من الغضب الشديد للأضرار التي أصابت سمعته، كما علمنا من المقربين له، وثانيًا بدأ المستثمرون الخلايجة وخصوصًا السعوديين يعربون عن عدم رضاهم عن طريقة إدارة الحكومة المصرية لملف طنطا»[1].

يُذكَر أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والسعودية تضاعفت عدة مرات خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات والسنوات الأربع الأولى من القرن الحالي، وحينذاك كانت الاستثمارات السعودية تحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية المستثمرة في مصر، والمرتبة الثانية على مستوى الاستثمارات العالمية، بقيمة تجاوزت أكثر من 71 مليار جنيه»[2].

**سلاح التضامن:**

ومع مرور الوقت بدأ الإحباط يتسرب إلى نفوس العمال المضربين، مع تجاهل المستثمر وتواطؤ النقابة العامة ووزارة القوى العاملة، غير أن عدة متغيرات لعبت دورًا مهمًّا في تقوية عزيمة العمال، وإقناعهم بأنه لا مفر من مواصلة النضال لانتزاع حقوقهم.

---

1- جمال عثمان – مصدر سابق.

2- العلاقات السعودية المصرية– ويكبيديا.

https://bit.ly/48Ml987

ويقول علي الخولي من قيادات الشركة: «ضغط العمال المتواصل، إلى جانب عنجيهة المستثمر السعودي أجبر الاتحاد النقابي الحكومي ووزارة القوى العاملة ومحافظ الغربية على الدخول في نزاع قضائي مع المستثمر».

وتابع: «الوزارة والمحافظ اتَّهَما المستثمر بحرمان العُمَّال من حق العمل؛ لعدم حضوره التفاوض، وتجاهل طلبات المسؤولين المتكررة للقائه»[1].

كما كان لزيارات التضامن المتعددة للشركة، والتي شملت قوى سياسية، إلى جانب النقابات والمراكز الحقوقية والجماعات العُمَّاليَّة، دورٌ مهمٌّ في تحميس العمال وتثبيتهم.

وإذا قلَّبْنا في دفتر زيارات إضراب طنطا للكتان، نجد زيارة ضمت اللجنة التحضيرية للعمال ووفد النقابة المستقلة للضرائب العقارية يوم 21 يوليو 2009، والتي كانت تقدم نفسها كنموذج للعمل النقابي الحقيقي المنتمي للعمال، وهي الزيارة التي ضمت أيضًا عددًا من الصحفيين والحقوقيين.

وخلال الزيارة دعا كمال أبو عيطة رئيس النقابة عمالَ طنطا إلى «مواصلة الإضراب حتى الحصول على مطالبهم، وتشكيل لجنة من مندوبي العنابر تتعاون مع النقابة في إدارة الإضراب، مشددًا على أن النقابة العامة الحكومية لن تتدخل في صدام مع الدولة من أجل عيون العمال، وستسعى إلى إجهاض حركة العمال».

وأضاف أبو عيطة في كلمته للمعتصمين أن «عودة الشركة إلى قطاع الأعمال مطلب جوهري، ليس فقط لعمال طنطا للكتان، ولكن لعشرات الشركات التي تم بيعها ويئن عمالها من ظلم وجور المستثمرين»[2].

ودعا كمال الفيومي القيادي السابق بشركة غزل المحلة، ممثل اللجنة التحضيرية للعمال، إلى «عدم الثقة في الوعود الحكومية، مشيرًا إلى أن الحكومة لا تخدم سوى المستثمرين، وطالب عُمَّال الكتان بأن يضعوا أيديهم في يد القيادات العُمَّاليَّة المكافحة في قطاع الغزل والنسيج؛ لتوحيد حركة هذا القطاع المهم»[3].

---

1- مقابلة مع القيادي العمالي بالشركة على الخولي أثناء متابعتي للاعتصام.

2- مشاهدات للكاتب أثناء زياراته الصحفية المتعددة للشركة بالغربية.

3- المصدر السابق.

ولا ينسى العمال – كما يقول جمال عثمان – زيارة رموز سياسية ونقابية وقيادات عُمَّالِيَّة للعمال المضربين في أول أيام عيد الفطر المبارك.

ورغم أن العمال تعرضوا لضغوط أمنية عديدة لإلغاء زيارة الوفد التضامني، وبحسب قول أحد العمال: «الأمن عاوز يحاصرنا ويحبس صوتنا؛ لأن المتضامنين دول سندنا وصوتنا، وعشان كده صممنا على إتمام الزيارة».

واستقبل العمال وفد التضامن بالأغاني والبلالين وترديد الأغاني الوطنية والاجتماعية[1].

وهذه الزيارة قد حضرها حمدين صباحي عضو مجلس الشعب حينذاك ورئيس حزب الكرامة، ووفود من حركة عمال من أجل التغيير، والاشتراكيون الثوريون، ومجموعة تضامن، واللجنة التحضيرية للعمال، ولجنة الحريات بنقابة الصحفيين، وعدد من المثقفين اليساريين، وقيادات عُمَّالِيَّة من هيئة البريد، والشركة المصرية للأدوية، وغزل المحلة، والضرائب العقارية.

وصلى العمال والمتضامنون معهم صلاة العيد في ساحة الشركة، في رسالة تحمل معانيَ التحدي والإصرار على مواصلة مشوار انتزاع الحرية، وهتفوا وراء جمال عثمان في اليوم العشرين بعد المئة للإضراب بحماس لافت: «النهارده إيه؟ أول يوم، وبكرة إيه؟ أول يوم».

كان العيد له طعم آخر؛ فقد شعر العمال أنهم ليسوا بمفردهم، فهناك قوى سياسية ونقابية ترك أفرادها عائلاتهم في أول أيام العيد، وفضَّلوا أن يُعيِّدوا مع العمال المعتصمين، وأن يفكِّروا معهم في الخطوات المقبلة، وبالتالي حازوا على ثقتهم، وباتوا يشكلون مع القيادات العُمَّالِيَّة فريق عمل واحدًا دون محاولة توظيف الحركة لصالح أي فريق سياسي، وهو ما كان له دور مهم في تطوير حركة العمال.

وفي شهر سبتمبر 2009 كان العُمَّال على موعد مع متغير آخر ساهم في دعم حركتهم، حيث صدرت أحكام قضائية بعودة قيادات الشركة المفصولين للعمل بدعوى تحريض العمال على الإضراب.

الحُكم ضرب عدة عصافير بحجر واحد، حسب المفصولين، فأولًا: «لم يعد في مقدور الإدارة بعد اليوم بث الفُرْقة بين العمال المضربين وبين المفصولين بدعوى اختلاف

---

1- المصدر السابق.

المصالح، كما حدث من قبل بالفعل، كما ستكف الأجهزة الأمنية عن الضغط من أجل إبعاد المفصولين عن العمال المضربين، وأخيرًا سيضع المستثمر في الزاوية؛ لأنه ادعى من قبل أنه سيعيد المفصولين للعمل، إذا صدرت أحكام لصالحهم، وهو ما قوَّى مركزنا التفاوضي».

**اتِّفاق هزيل:**

رغم صمود العمال لم يستجب المستثمر، رغم توقف الشركة عن الإنتاج تمامًا، ووصلت المفاوضات إلى حائط سد، فقرر العمال فض الإضراب بعد إبرام وزيرة القوى العاملة اتفاقية عمل هزيلة بموجبها تم الاتفاق على رفع بدل الوجبة من 32 جنيهًا شهريًّا إلى 90 جنيهًا، واعتبار أيام الإضراب إجازة بدون مرتب لكل العمال، وعلى أن يدفع العمال حصصهم التأمينية عن فترة الإضراب.

وطبقًا للقيادي العمالي أشرف الحارتي: «رجع العمال للشغل مكسورين، وفضل الوضع ده لمدة شهر، وبعدها فَصَلوا ثلاثة عمال من النقابة بما فيهم رئيس النقابة صلاح مسلم؛ لتشتعل الأمور من جديد، فقد تعلمنا أن فصل أي زميل معناه بداية لفصل آخرين عشان نبطل نطالب بحقوقنا».

ويوم ما طلع قرار الفصل كانت مجموعة العمال المفصولين تقف على باب الشركة مع العمال، والعمال وقفت مرة ثانية لمدة خمسة أشهر أخرى»[1].

**الخروج للشارع.. البداية من طنطا:**

وقد شهدت فترة الإضراب الثانية التي بدأت يوم 8 يناير 2010 بداية خروج العمال للشارع، بعد أن تيقنوا أن توقف الإنتاج لا يشكل ضغطًا على المستثمر، ولكسب الرأي العام إلى قضيتهم، وللضغط على المسؤولين والحكومة، فنظموا التظاهرات والاعتصامات في أماكن عدة خارج الشركة؛ منها: الوقوف أمام مجلسي الشعب والشورى ومجلس الوزراء.

والبداية كانت من طنطا، فخرج العمال يوم 23 يناير في مسيرة حاشدة جابت شوارع مدينة طنطا؛ احتجاجًا على عدم استجابة المستثمر السعودي لمطالب الإضراب، وقطع العمال مسافة 5 كيلو مترات سيرًا على الأقدام وسط حصار أمني كثيف، وهتف العمال: «يا نظيف يا عريس.. عمال طنطا على الرصيف»، وكان وقتها رئيس الوزراء يحتفل بزفافه.

---

1- أشرف الحارتي – مصدر سابق.

وقال علي زاهر القيادي العُمَّالي: «خرجنا إلى الشارع لعدم وفاء وزيرة القوى العاملة بوعودها لنا.. حيث أقنعتنا بأنها ستلتقي بالمستثمر السعودي للتفاوض على المطالب العُمَّاليَّة، ولكنها حتى اليوم وبعد إضرابنا لمدة 15 يومًا لم تقدم لنا أي حلول»[1].

وأضاف أشرف الحارثي، القيادي بالشركة: «توقفنا أمام شركتي الدلتا للغزل والنسيج، وطنطا للزيوت والصابون، وهتفنا: اصحى يا عامل مصر يا مَجْدَع.. وافهم دورك في الوردية، مهما بتشقى مهما بتتعب.. تعبك رايح للحرامية».

ولم ننسَ أن نشير إلى مآسينا مع الخصخصة وسخطنا على الحكومة - والكلام لأشرف - فهتفنا: يا وزير الاستثمار، إحنا بينا وبينك تار.. عايزين حكومة حرة.. دي العيشة بقت مرة.

ويوضح جمال عثمان: شعرنا بالقلق من عدم الاستجابة للمطالب فقررنا التصعيد، فالمستثمر أهدر كافة حقوقنا، ويسعى إلى تصفية الشركة وإخراج العمال على المعاش المبكر.

وهاجم عثمان النقابة العامة للغزل والنسيج التي لم تتحرك لمساندة العمال، وكذا وزيرة القوى العاملة، التي حمَّلَت العمال مسؤولية الإضراب، مشيرًا إلى أن النقابة والوزارة فرضتا على عمال طنطا توقيع اتفاقية «العار والمذلة» التي أهدرت حقوق العمال.. واليوم يتنصلان من حقوق العمال. وأضاف: مطالبنا لم تتغير؛ فهي: زيادة الحافز، وصرف العلاوات والأرباح، وعودة المفصولين، وزيادة بدل التغذية».

**شارع الكادحين.. حسين حجازي سابقًا:**

وفي فبراير 2010 قرر العمال الاعتصام أمام مجلس الوزراء في شارع حسين حجازي المعروف بشارع الكادحين؛ نظرًا لأنه كان قبلة لآلاف العاملين بأجر الساعين وراء حقوقهم المنهوبة، كما شهد انتصار موظفي الضرائب العقارية واستجابة الحكومة لمطالبهم بعد اعتصام استمر 13 يومًا قبل ثلاث سنوات.

«الإصرار والتحدي اللذان ارتسما على وجوه العمال، رغم علامات الإرهاق التي ظهرت عليهم، كانا بداية لقبولهم الدخولَ في تحدٍّ لجهات عديدة لم تكن راضية عن اعتصامهم أمام مجلس الوزراء»[2].

---

1- مقابلة مع علي زاهر أحد القيادات العُمَّاليَّة بالشركة أثناء زياراتي للاعتصام في طنطا بالغربية.

2- مشاهدات للكاتب أثناء زياراته الصحفية للاعتصام في حسين حجازي بالقاهرة

العمال اقتسموا الرصيف المواجه لمقر الحكومة محتَمِينَ بالدفء المنبعث من مداخل وأروقة العقارات، التي لم يجدوا بديلًا سوى المبيت أمامها، علَّه يعوضهم عن قليل من دفء بيوتهم التي تركوها، ولجؤوا إلى الشارع في عز الشتاء للمطالبة بحقوق يخشون ضياعها.

ونجح العمال في فرض الاعتصام بعد محاولات عديدة بُذِلت لإجهاضه دون جدوى، فزار وكيل وزارة القوى العاملة بالغربية العمال أثناء الاعتصام أمام مجلس الوزراء، وقال لهم: «العمال المفصولون عاوزين بقية العمال تتفصل زيهم»، ولكن لم يستمع إليه أحد.

في أول أيام اعتصامهم لم يجدوا أمامهم سوى العُلَب الكرتونية ليتخذوها فراشًا يحول بينهم وبين أسفلت الشارع، واستخدموا الصناديق الخشبية المخصصة لتعبئة الأسماك المدخنة «الرنجة» وسادات ترفعهم عن الأرض، بعدما استنشقوا كميات كبيرة من أتربة الشارع، ذهب على إثرها البعض ممن يعانون مرض الربو إلى مستشفى المنيرة، وكان يلتحف كل ثلاثة منهم ببطانية من الصوف الخشن، تبرع بها سكان العقارات المطلة على الشارع وبعض المارة.

وعندما أشارت عقارب الساعة إلى العاشرة صباحًا، بدأ المعتصمون في إطلاق الهتافات المنددة بتجاهل المسؤولين لقضيتهم، وعلى رأسهم وزيرة القوى العاملة والهجرة عائشة عبد الهادي، التي حَظِيَت بأكبر نسبة من الهتافات الغاضبة المطالبة بالحقوق: «عارفة يا عيشة ورانا مين؟ ورانا رب العالمين.. ورانا عمال مفصولين».

وبالرغم من ذلك لم تتوقف محاولات الوزارة لفض الاعتصام، وفي السياق نفسه سعى القيادي بالاتحاد الحكومي عبد الرحمن خير للتفاوض مع بعض قيادات العمال لفض الإضراب مقابل تعويض مالي.

ويقول هشام أبو زيد: «بعد ما قعدنا مع الوزيرة عائشة عبد الهادي في الوزارة أثناء اعتصامنا أمام مجلس الوزراء عرضت علينا نفض الإضراب، وإن اللي هيقدم استقالته هياخد 40 ألف جنيه، المستثمر السعودي كان هيدفع منهم 20 ألف بس، والنقابة العامة هتدفع 10 آلاف وكذلك الاتحاد العام. انا والعمال اللي معايا في الوزارة رفضنا العرض ده ورحنا راجعين الاعتصام»[1].

1- صعود وأفول الحركة العُمَّاليَّة المصرية – تحرير عمرو عادلي وفاطمة رمضان – دار مرايا للإنتاج الثقافي – الطبعة الأولى – القاهرة 2017.

**التنظيم ثم التنظيم:**

لم يَضَع العمال للاعتصام سقفًا زمنيًّا سوى تحقيق النتائج، وكان لدى الجميع إصرار على أن تكون هذه الخطوة بمثابة الخطوة الأخيرة، وبالتالي كان لا بد من تنظيم الاعتصام، وتشكلت على الفور – كما يقول الحارتي – عدة لجان:

- لجنة الإعاشة: وتولت مسؤولية تجهيز وتوزيع الطعام، وشراء الخبز من الأفران القريبة لقرابة 400 عامل. وهنا لا نستطيع أن ننسى دعم أصحاب الأفران وعمالهم لنا؛ فقد كنا دومًا نشتري منهم الخبز في الصباح الباكر مصحوبًا بدعوتهم لنا بالنصر على الحكومة «المفترية» والمستثمر. وكانت تستقبل كذلك الدعم العيني المقدم من أهالي المنطقة، بعد أن نجحنا في كسب احترامهم وتأييدهم لمطالبنا العادلة.

- لجنة التنظيم والتسيير: وتتولى تنظيم تناوب الحضور العمالي، والعمل على رفع الروح المعنوية لدى العمال؛ خوفًا من تسرب الإحباط أو الخوف، وكانت يوميًّا تتحدث مع المعتصمين عن مقدار الدعم الموجه لنا من نقابات وجمعيات وشخصيات بحضورها أو بمواقفها وتصريحاتها؛ مما كان له أثر جيد على معنوياتهم، خصوصًا مع شيوع روح التكافل والتضامن، حيث كان العمال ذوو الإمكانيات المالية الجيدة دومًا سندًا لأي عامل يمر بأي أزمة شخصية.

- لجنة قيادة الإضراب: وكانت مشكَّلة من العمال الذين قادوا التحركات خلال الفترة الماضية، وكانت تجتمع يوميًّا لدراسة الموقف، وتحديد التحركات المقبلة، وكانت تعقد اجتماعات يومية على مقهى في قصر العيني أطلقنا عليه: «قهوة مجلس قيادة الثورة»، مع عدد من المناضلين الاشتراكيين لمناقشة أحداث اليوم، وكتابة البيان اليومي للاعتصام، وتأليف الهتافات، وكتابة اللافتات على اللوحات الورقية البيضاء، والاتفاق على الخطوة التالية.

ويقول عثمان، والدموع تلمع في عينيه: «فكرتني بالذي مضى، ذكريات جميلة لا تُنسى ولا تُمحى من الأذهان، والله كنت أستلهم قوتي من تشاوري الدائم مع عم محمد حسن وهيثم محمدين ومصطفى البسيوني، وبالقطع لا يمكن أن أنسى دور النساء الأبطال وفي مقدمتهن فاطمة رمضان وسهام شوادة وداليا موسى وجيهان شعبان»[1].

---

1- جمال عثمان – مرجع سابق.

ويضيف هشام أبو زيد: «كانت المجموعات المتضامنة معنا تساعدنا بشدة، وكانت، بالإضافة للدعم الاقتصادي والقانوني والصحفي، تنظم نقاشات معنا عن وضع إضرابنا، وأفضل الخطوات المطلوبة»[1].

وضمت لجنة المساندة أكثر من 8 جهات وكيانات وشخصيات، كالدكتور عبد الجليل مصطفى، ولجنة الحريات بالمحامين، ومركز هشام مبارك، ودار الخدمات، ونقابة الصحفيين، وحركة تضامن، واللجنة التحضيرية للعمال، وغيرها.

وكذلك الدعم المقدم من شخصيات بارزة، مثل: خالد علي، وجورج إسحاق، ومحمد عبد القدوس، ويسري بيومي، ولا يمكن أن أنسى دور القيادي العمالي اليساري الراحل محمد حسن، وهو رب أسرة ولا يمتلك سوى معاشه المحدود، حينما أخرج 100 جنيه لدعم لجنة الإعاشة.

**أطفال الاعتصام:**

ومن أجل جذب انتباه الرأي العام، لجأ العمال إلى استدعاء الأسر للانضمام إليهم في أحد أيام الاعتصام، وكم كان لافتًا مدى تفهم أبناء المعتصمين لقضية آبائهم وتحفيزهم للاستمرار في المطالبة بحقوقهم.

وقالت الطفلة عنان العقاد عبد العزيز إحدى أطفال قيادات الإضراب: «إن مشكلتهم ليست في المستثمر، وإنما المشكلة في الحكومة اللي باعت الشركة وباعت معها مستقبلنا، يعني لما الشركة تتباع إحنا هنعمل إيه، ولا هنصرف منين؟ واحنا بنصرف من فلوس المرتب اللي الإدارة امتنعت عن صرفه علشان تشردنا، إحنا بقى مستقبلنا إيه لما نطلع من المدرسة؟ نسرق ولا نشحت؟».

وأضاف الطفل وليد، ابن العامل محمد مشعل أحد قيادات الإضراب، أنه جاء «مساندًا لوالده هو وأخوه إبراهيم وأمه؛ ليقولوا لوالدهم: إنه ليس مخطئًا في الدفاع عن حقوقهم، بل هو شرف لهم أن يكون والدهم رجلًا يدافع ويناضل ويُفصَل؛ حتى وإن وصل ذلك إلى الاعتقال فهو شرف لهم».

---

1- هشام أبوزيد – اللي بنو مصر – حركة تضامن – فبراير 2010.

وأكدت هويدا رجب صادق زوجة القيادي جمال عثمان أنها أتت اليوم «مشجعة ومحرضة لزوجها على الاستمرار في الاعتصام، فضلًا عن مساندة أولادها الذين تتراوح دراستهم ما بين أولى ثانوي وإعدادي وابتدائي؛ ليعطوا درسًا للمضربين بكل مكان في التضامن مع عائلهم الوحيد»[1].

واستقبل العمال نوابَ مجلس الشعب المتعاطفين معهم من كافة القوى السياسية.. ويقول عثمان: «استقبلنا كل التوجهات السياسية المؤيدة لمطالبنا، دون أن يعني ذلك توظيفنا في معارك، أو التدخل في قراراتنا».

وفي زيارة النواب التضامنية – التي حرص النواب خلالها على توجيه رسائل للعمال – قال النائب صابر أبو الفتوح الإخواني: إن الحكومة الممثلة في وزيرة القوى العاملة والهجرة هي المسؤولة عن تشريد هؤلاء العمال؛ لأن العمال لم يتدخلوا في بيع الشركة ليتحملوا تشريدهم؛ ولذلك فلتتحمل وحدها تلك الخسارة، ولا تقوم بشكوى المستثمر المتعنت في صرف حقوق العمال؛ لأنه لا يوجد مستمر متعنت، بل توجد حكومة ضعيفة».

وأضاف د. جمال زهران عضو مجلس الشعب (مستقل) أن «الحكومة عندما عجزت عن حل أزمة عُمَّال كتان طنطا قامت بفتح باب المعاش المبكر؛ لتضيف إلى مصيبة العمال مصيبة أكبر، وهي بيع شركات مصر وكرامة مصر لمستثمرين جاؤوا خصيصًا لاستعباد عمال مصر، وطردهم من بلادهم بدعوى الاستثمار».

ووجَّه القيادي العمالي كمال أبو عيطة رئيس نقابة الضرائب المستقلة الشكر لشارع حسين حجازي المتبني للعمال، مشيرًا إلى أنه سبق وتبنى اعتصام الضرائب العقارية الذين انتزعوا حقوقهم من أفواه الحكومة بدعم من أهالي ذلك الشارع.

وهتف العمال وذووهم ضد الحكومة ونواب الحزب الحاكم منها: «يسقط يسقط الاستثمار، باعوا شركتنا بلترين جاز.. للمستثمر في الحجاز، اصحى يا عامل مصر يا مَجْدَع .. وافهم دورك في الوردية.. مهما هتتعب مهما هتشقى.. تعبك رايح للحرامية، شركتنا يا وسية يا تكية .. للمستثمر والحرامية، يا شوبير ساكت ليه؟ السعودي ادَّالك إيه؟»، في إشارة إلى لاعب كرة القدم السابق وعضو البرلمان عن الحزب الوطني في طنطا[2].

---

1- المرصد النقابي والعمالي المصري – فاطمة رمضان – 20 فبراير 2010.

2- مشاهدات للكاتب أثناء زياراته الصحفية للاعتصام في حسين حجازي بالقاهرة.

**تضامن عمالي:**

واستجابت قيادات عُمَّاليَّة لدعوة لجنة التضامن مع عمال طنطا للكتان للتجمهر أمام مجلس الشعب خلال انعقاد لجنة القوى العاملة في اليوم السادس عشر من الاعتصام قبل الأخير، والذي كان من المقرر أن تحضرها وزيرة القوى العاملة للتوصل إلى حل.

وشارك في الوقفة العديد من أعضاء اللجنة وبعض العمال المتضامنين مع العمال من شركات أخرى، مثل: شركة مصر إيران، وشركة العامرية للغزل، وشركة غزل المحلة وغيرها، كما شارك عدد كبير من عمال طنطا للكتان في الوقفة، والتي استمرت من الحادية عشرة وحتى انتهاء الجلسة في الثانية والنصف تقريبًا.

صلَّى المشاركون في الوقفة معًا صلاة الظهر، كما تناولوا معًا وجبة الغذاء التي أتى بها عمال الشركة من موقع الاعتصام، وهي عبارة عن قطعة من الجبن الأبيض، ورغيف، وعدد من عيدان الجرجير، أو قطعة خيار صغيرة، وأدانت اللجنة في بيانها الذي أصدرته بعنوان: «لا للكذب وتشويه الحقائق.. نعم لاسترداد صناع وزراع الكتان لحقوقهم»، تقاعس المسؤولين عن القيام بدورهم تجاه العمال.

فجاء في البيان: «عندما يعتصم العمال للمطالبة بحقوقهم التي تقاعس المسؤولون – وفي مقدمتهم وزيرة القوي العاملة – عن القيام بدورهم في إجبار المستثمر على إعطائها لهم، نجد وزيرة القوي العاملة تخرج عليهم لتهاجمهم، وتطلب منهم فض الاعتصام بدون تحقيق مطالبهم»[1].

وقال أحد العمال عندما علموا بأن وزيرة القوى العاملة لم تحضر الجلسة: «عيالنا جاعوا حرام عليكو، عيشة عاوزة تأجل الجلسة ليه؟ المفروض تبقى معانا مش مع المستثمر! إحنا رمينا حمولنا على ربنا».

وقد ردد العمال هتافات؛ منها: الإضراب مشروع مشروع.. ضد الفقر وضد الجوع، واتفاقية مِية مِية.. للمستثمر والحرامية، ويا وزيرة العمال.. العمال حالها مال، ومعتصمون والحق معانا.. ضد إدارة بتتحدانا، واصحِي يا عيشة كفاية نوم.. عمال طنطا ما شافوا النوم،

1- لا للكذب وتشويه الحقائق ..نعم لاسترداد صناع وزراع الكتان لحقوقهم – بيان – لجنة التضامن مع عمال الكتان – بوابة الاشتراكي – 22 فبراير 2010.

ويسقط يسقط الاستثمار.. اللي دمر العمال، وعارفة يا عيشة معانا مين؟ معانا رب العالمين، وباعو شركتنا بلترين جاز.. للمستثمر في الحجاز.

وقال أحد العمال المفصولين تعسفيًّا من شركة العامرية للغزل والذي أتى للتضامن مع زملائه العمال: «أنا جيت للتضامن مع زملائي عمال طنطا للكتان؛ لأن قضيتنا واحدة، وعندنا إحساس بأن أصحاب رأس المال متضامنون مع بعض ضد مصالح العمال، واتفقوا على تجويعهم وظلمهم، وبالتالي رأيت أنه من واجبي الطبيعي أن أَحْذوَ حَذْوَ أصحاب الأعمال وآجي للتضامن مع زملائي العمال، وعقدت العزم على التضامن مع العمال المضطهدين في أي مكان وفي أي شركة».

وقال غريب صقر عامل آخر مفصول تعسفيًّا من شركة مصر إيران للغزل والنسيج: «حضرت من السويس للوقوف بجانب زملائي عمال طنطا، خصوصًا وأنا عامل بشركة تتعرض لنفس الظروف والسيناريو، الذي تعرضت له شركتهم، وأخشى أن يصل حال شركة مصر إيران لما وصلت إليه طنطا للكتان، مع العلم بأنني أشعر بما فيه عمال طنطا وهو فقدان العمل والرزق؛ لأنني أحد العمال الخمسة المفصولين منذ مارس 2009، وأعرف مدى الظلم الذي يقع على العامل عندما يُحرَم من عمله، ويُسلَب منه رزقه، فالمواثيق الدولية تَعتبِر حقَّ العمل حقًّا أصيلًا من حقوق الإنسان، ومع ذلك فإن النظام المصري يقوم بحرماننا من هذا الحق الأصيل».

وتحدث عامل مفصول آخر فقال: «أدعو جميع العمال لاستيعاب هذا الدرس والتضامن مع بعضهم البعض؛ حتى نحمي مصانعنا ومنشآتنا من هذا الهوس الذي يُصِر عليه النظام، وهو بيع الشركات وأصول هذا البلد، وبغير تضامن العمال فلن يحمينا أحد مهما كان موقعه في النظام».

وتحدث متضامن آخر فقال: «جيت علشان أتضامن مع عمال طنطا للكتان؛ لأني شايف إنهم بيدافعوا عن مطالب حقيقية ومش كبيرة، كل مطلبهم إنهم يشتغلوا تاني، دا في ظل ما فعله وزير الاستثمار من فصل وجوع وتشريد وقفل مصانع وتدمير صناعة الغزل والنسيج، وعلى رأسها الكتان في مصر»[1].

---

1- المرصد النقابي والعمالي المصري – فاطمة رمضان – 24 فبراير 2010.

ولم تكن جلسة لجنة القوى العاملة أقل سخونة من وقفة العمال في الشارع، فالجلسة التي لم تُعِرْها وزيرة القوى العاملة أي اهتمام، والتي شهدت مشاجرات بين نائب من نواب الحزب الوطني هو أحمد شوبير، ونائب من نواب الإخوان المسلمين هو يسري بيومي، دافع عن حقوق العمال.

وعبر العمال في بيانهم اليومي عن مدى إحباطهم من انحياز الحكومة للمستثمرين، فقالوا: «كان اليوم بالنسبة لعمال طنطا يومًا صعبًا، حيث كانوا ينتظرون أن يستجيب اجتماع لجنة القوى العاملة والمسؤولين في الحكومة من وزراء وأعضاء شرفاء لمطالبهم المشروعة.

ولكن قرار اللجنة جاء مخيبًا لآمالهم؛ لعدم حضور الوزراء المعنيين وعلى رأسهم وزيرة القوى العاملة، وهذا ليس غريبًا عليها؛ فقد تعوَّدنا على مواقفها وتحديها الغريب لنا وانحيازها للمستثمر السعودي.

ومن جهتنا نحن فإننا نشكر كل النواب الشرفاء من المعارضة والمستقلين على تبنيهم لقضيتنا العادلة.

وفي هذا السياق يقول بيان العمال: «لا بد أن نذكر موقف أحد نواب الحزب الوطني ونائب دائرة العمال المعتصمين أحمد شوبير، الذي كان من المفترض أن يحضر اعتصام العمال ويتبنى مطالبهم، لكنه اختفى تمامًا، بل زاد من موقفه المُعادي لنا بأن وقف يدافع عن المستثمر أثناء انعقاد اللجنة؛ كما خطط لانقسام العمال والتشويش على قضيتهم في الإعلام بأن حرض بعض الأشخاص المأجورين، الذين لا نعرف هويتهم؛ لكي يتحدثوا إلى إحدى القنوات الفضائية على أنهم عمال من طنطا للكتان ويرفضون الاعتصام»[1].

**تحالف الوزارة والنقابة والمستثمر:**

تسبب غياب الوزيرة عائشة عبد الهادي عن اجتماع لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب، في سيادة موجة من الإحباط وسط العمال المعتصمين منذ 16 يومًا أمام مجلس الوزراء، ودفعهم، ضمن عوامل أخرى، لقبول تسوية لا تستجيب لمطالبهم، ولا تضمن استمرارهم في العمل.

---

1- الجوهري يسعى إلى فض اعتصام الكتان – بيان – عمال الكتان المعتصمين – بوابة الاشتراكي – 23 فبراير 2010.

وفي الخامسة من مساء يوم الثلاثاء 23 فبراير أنهى العمال اعتصامهم أمام مجلس الوزراء، والذي استمر لمدة 17 يومًا، بعد أن تم الاتفاق على صرف أجر ثلاثة أشهر: يناير وفبراير ومارس على الأجر الشامل، وتعويض كل عامل بمبلغ 40 ألف جنيه للخروج للمعاش المبكر، بما فيهم العمال المفصولون العشرة.

وتعهدت وزيرة القوى العاملة بأنها سوف تقوم بشراء مُدَد تأمينية للعمال الذين لم يُكمِلوا المدة التأمينية وبالتالي لا يستحقون حاليًّا أي معاش.

وكيل وزارة القوى العاملة بالغربية أبلغ العمال في حضور مدير أمن العاصمة، وفي كثافة أمنية وصلت لـ 9 سيارات أمن مركزي محملة بالعساكر كانت تحيط بالعمال قائلًا: لن تحصلوا على أكثر من ذلك ولو اعتصمتم 100 يوم.

ووجه حديثه إلى العمال المحبَطين بعد أن أضربوا لمدة خمسة أشهر، مشيرًا إلى أوضاعهم المالية التي لم تعد تَسُر عدوًّا أو حبيبًا قائلًا: «قيمة المكافأة ارتفعت إلى 40 ألف جنيه لكل عامل، فلا تستمعوا إلى كلام المفصولين، وسنُحضِر أتوبيسات لتعود بكم إلى طنطا؛ لكي يستكملوا الاعتصام هناك».

وبالفعل صرف بعض العمال أجورهم عن شهري يناير وفبراير، واستقلوا الأتوبيسات التي أعادتهم لمقر الشركة في طنطا، وتم الاتفاق على أن تبدأ مسألة المعاش المبكر في الأول من مارس 2020.

وفي هذ السياق يقول هشام أبو زيد: «لم يكن ضغط الوزارة فقط هو ما دفعنا للتوقيع، ولكن حالة العمال؛ كان العمال زهقوا وتعبوا، بقالهم شهور في الاعتصام ولم نقبض غير الأجر الأساسي، العمال ضغطوا علينا عشان نوافق على الاتفاقية».

ولكننا – والكلام لهشام – «لم نعد إلى منازلنا كما كانت تريد الوزارة، ولكن عدنا إلى الشركة لكي نواصل الاعتصام، في محاولة لتحسين شروط الاتفاق».

ويستكمل: «وفي هذه الأثناء نما إلى علمنا وجود خلاف بين القوى العاملة وبين المستثمر حول قيمة التعويض المقررة في التسوية، فقررنا استغلال هذه الثغرة لطرح مطالبنا الجوهرية من جديد في التشغيل وفسخ العقد».

ويتابع: «قررنا استخدام الورقة الرابحة لدينا؛ وهي الدعوى التي رفعتها الوزيرة على المستثمر متَّهِمةً إياه بمنع العمال من حق العمل، ولم يتم تحديد جلسة لها، وتوجهنا إلى مكتب النائب العام واعتصمنا أمامه، وبعد قليل التقينا بمساعد النائب العام الذي استمع إلى شكوانا باهتمام بالغ، وطلب المحامي العام بطنطا، وطلب منه فتح تحقيق لمعرفة أسباب عدم تحديد جلسة للقضية.

وبالفعل التقينا بالمحامي العام في طنطا الذي استمع إلينا باهتمام، وقرر تحديد جلسة للقضية.

وفي اليوم الموعود احتشدت القاعة بالمحامين والصحفيين والعمال، وأتاح لنا القاضي الكلام في الجلسة، وكانت المفاجأة أنه قرر حجز القضية للحكم في نفس اليوم.

وبعد ساعات ودقائق وثوانٍ مرت علينا كالدهر، انتصر لنا القضاء المصري وأصدر حكمه في 17 يونيه 2010 بحبس المستثمر واثنين من مديريه لمدة عامين في سابقة هي الأولى من نوعها، بسبب فصل العشرات من العمال تعسفيًّا، والتوقف عن دفع أجورهم على مدار الشهور الماضية.

وفور صدور الحكم عمت الفرحة وجوه العمال ورددوا هتافات: «يحيا العدل»[1].

وعلق جمال عثمان على الحكم بقوله: «يُعتبر انتصارًا للعمال في الوقت الذي كانوا معتصمين فيه للمرة الثانية، ومش باين لها حل.. جبنا للمستثمر تتبع ونزلناه في نشرة الإنتربول ترقب وصول، وبالشكل ده مكنش هيقدر ينزل مصر، كانت الحكومة وقتها بتساعد في هذه الإجراءات لأنه كان متجاهلها تمامًا».

واعتبر خالد علي، مدير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، محامي العمال، الحكم رسالة قوية لرجال الأعمال الذين يعتقدون أنهم قادرون على سلب حقوق العمال، مؤكدًا أن هذه الحقوق لا تُستَرَد بالمظاهرات فقط بل بالقانون أيضًا.

وقال علي: «إن هذه القضية هي الأولى من نوعها التي تطبَّق فيها المادة 375 من قانون العقوبات على رجال الأعمال؛ حيث طالب الحكم بضرورة التدخل القانوني لحماية العمال،

1- اتصال هاتفي مع هشام أبو زيد – أكتوبر 2023.

وتغليظ العقوبة على رجال الأعمال الذين ينتهكون حقوقهم»[1].

وأوضح علي أن صدور الحكم ارتبط بالظروف السياسية، التي كانت مواتية لتطبيق هذه المادة لصالح العمال، حيث لم يكن في حسبان أحد أن تُستخدَم التقارير – التي كان يقوم بعملها موظفو مكتب العمل بشكل يومي – ضد صاحب العمل، كما استُخدِمت محاضر المفاوضة بين العمال ووزارة القوى العاملة، والتي كان يتم فض الإضراب بناء عليها».

ويسلط خالد علي الضوء على الخلفية السياسية لتقدم وزارة القوى العاملة ببلاغ للنيابة ضد المستثمر؛ ذلك أن مجلس الشعب وقت الإضراب قد طلب حضور المستثمر «ولكنه تعالى عليهم ولم يحضر، بل وسبَّ مجلس الشعب ومبارك نفسه».

ويضيف: «وقتها قدمنا مذكرة لمجلس الشعب نطالب فيها بتطبيق هذه المادة من قانون العقوبات على المستثمر؛ لكونه منع العمال من العمل، ولكن المستشارين بمجلس الشعب قالوا: إن هذه المادة وُضِعت خصيصًا لمعاقبة العمال وليس رجال الأعمال، ولكن فتحي سرور قال لهم: إن المادة دي مش معمولة بس للعمال».

وهكذا عندما تعرَّض المستثمر لكبار المسؤولين فقط، تقدمت وزارة القوى العاملة ببلاغ ضد المستثمر مستندة على ذلك، وتدخلنا أنا والمرحوم سيد فتحي وطارق العوضي عن العمال، فصدر أول حكم على رجل أعمال استنادًا لهذه المادة، وتبعه أحكام ضد رجلي الأعمال صاحبي شركة مصر المنوفية للغزل والنسيج وشركة الزيوت المتكاملة بالسويس، مما جعل رجال الأعمال يرضخون للجلوس والتفاوض مع العمال على حقوقهم في هاتين الشركتين»[2].

**التفاوض في لبنان:**

وفر الحكم سلاحًا كانت تحتاجه وزيرة القوى العاملة للتفاوض مع المستثمر، الذي التقت به الوزيرة على أرض محايدة في لبنان.

---

1- حبس صاحب «طنطا للكتان» ومسؤولين بالشركة عامين مع الشغل بتهمة فصل العمال تعسفيًّا – خبر – المصري اليوم – 17 يونيو 2010.

https://www.almasryalyoum.com/news/details/48417

2- صعود وأفول الحركة العُمَّاليَّة المصرية – تحرير عمرو عادلي وفاطمة رمضان – دار مرايا للإنتاج الثقافي – الطبعة الأولى – القاهرة 2017.

استجاب المستثمر لحوالي 90 بالمئة من مطالب العمال المالية... إلخ، ولكن في نفس الوقت تضمنت خطة لإخراج العمال على المعاش المبكر مع رفع قيمة المكافأة إلى 50 ألف جنيه بدلًا من 40 ألفًا، والسؤال: من الذي سيستفيد من الاتفاقية، إذا كان العمال سيخرجون على المعاش؟».

ويضيف جمال: «الوزارة تجاهلت العمال تمامًا، ولم تأخذ رأيهم، ولم يكن هدفها تطبيق القانون وتنفيذ بنود اتفاقية البيع، ولكن حل المشكلة بأي ثمن إرضاء للاستثمار الخليجي، الذي بدأ يعبر عن غضبه من تحدي الحكومة للمستثمر السعودي، فقررت الحكومة تسليمه الشركة، وبدون عمالها».

ويعلق هشام أبو زيد على الاتفاقية بقوله: «عندما وقَّعت الاتفاقية في لبنان، ناهد العشري رئيسة الإدارة المركزية للمفاوضة الجماعية وعلاقات العمل بالوزارة، طلبتنا إحنا العمال التسعة المفصولين واللي كانوا بيقودوا العمال وقالت لنا: أنا لن أتفاوض معكم، أنا مهمتي أحصل على توقيعكم على الاتفاقية التي اتعملت خلاص».

ويضيف جمال: «كان شرطهم أن العمال التسعة اللي بيقودوا العمال لازم يكتبوا طلب خروج على المعاش المبكر وإلا فلن تتم الاتفاقية، فرجعونا احنا التسعة يوم 30 يونيو وخرجنا معاش في نفس اليوم».

ويستكمل عثمان: «أنا بعد 20 سنة خدمة كان معاشي 220 جنيهًا، أقصى حد خد معاش 500 جنيه مع الـ 50 ألف جنيه مكافأة، بعدها شفت زملاءنا العمال اشتغلوا كل حاجة؛ لضعف قيمة المعاشات، بعدما خرجوا من الشركة فيه ناس كانت بتمسك مبخرة وتلف بها في الشارع تبخر المحلات، وناس باعت عيش في الشارع، وناس اشتغلت في قهاوي، وبعضهم كان بيشحت في الشوارع، وكنت بقابلهم»[1].

## ثانيًا: مرحلة التقاضي .. والنضال القانوني:

لم يؤدِّ إضراب طنطا للكتان الطويل لمدة 11 شهرًا - بدأت بستة أشهر، ثم أعقبها شهر عمل، ثم استؤنف الإضراب لمدة 5 أشهر أخرى، كأطول إضراب في تاريخ الحركة النقابية - إلى نتائج مرضية.

1- جمال عثمان - مصدر سابق.

ويمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى قَبول العمال لاتفاقية القوى العاملة، من واقع المتابعة لمسار المعركة، إلى احتياج أسر العمال الشديد للمال، وغياب التنظيم النقابي القوي والمستقل، وانحياز الحكومة السافر للمستثمرين ودفاعها الشرس عن الخصخصة.

ولا يمكن أيضًا تغافل أن المجلس التشريعي بحكم تركيبته السياسية، لم يتصدَّ حتى لفساد عمليات البيع، فضلًا على أن القوى السياسية المناصرة للعمال لم تستطع تحويل معركة عودة الشركات للقطاع العام، بسبب تأثيرها المحدود، إلى قضية رأي عام.

غير أن جمال عثمان يضيف سببين إلى هذه الأسباب؛ الأول: «الطبيعة الريفية لمعظم عمال الشركة، وارتباطهم بالأرض؛ مما يجعلهم بمثابة نصف عامل ونصف فلاح، فلا يمتلكون وعيًا عماليًّا أو خبرات سابقة، وهذا بطء من حركتنا وتعرقلها في أوقات كثيرة، خصوصًا أن قطاعًا كبيرًا منهم كان مرتبطًا بالنقابيين الصفر الذين يأخذون تعليماتهم من النقابة العامة للغزل والنسيج.

والثاني: عدم المضي قدُمًا في مشروع الإدارة الذاتية للشركة، وطرحها كحل واقعي وممكن يحفز العمال ويقدم تجربة جديدة تنقذ عمل العمال، وتدير المَكَن، وتُستخدَم كأداة ضغط على المستثمر الغائب، الذي لم يكن مهتمًّا بإنتاج الشركة، فهو يمتلك خمس شركات أخرى في مصر، إلى جانب عنجهيته الخليجية، والتي لا تقبل أن يناقشه عمال»[1].

والخلاصة – والكلام لعثمان – وجدنا أنفسنا في المربع صفر، فلا الشركة عادت للقطاع العام ولا العمال عادوا للعمل، ويقول عثمان: «الاتفاقية الهزيلة التي جرى توقيعها في يونيه 2010، حسمت إرادة العمال في رفع دعوى قضائية لاسترجاع الشركة».

والفكرة كما يقول عثمان، خرجت من رحم الإضراب الثاني الكبير، وخلاله وقع 740 عاملًا من عمال الشركة على مطالبة بعودة الشركة للقطاع العام.

وتابع: «كان فيه اتفاق بيننا وبين الأستاذ خالد علي والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إننا لازم نخطو خطوة رفع قضية لإعادة الشركة للقطاع العام، خصوصًا بعد حكم عمر أفندي، بعدها أقمنا دعوى للمطالبة بعودة الشركة للقطاع العام وبدأنا نجمع الأوراق والتفاصيل والفساد وحقوق العمال المهدرة».

---

1- جمال عثمان – مصدر سابق.

وكانت الخطوة الأولى إثارة مسألة العشرة بالمئة من رأس مال الشركة التي تنازلت عنها اللجنة النقابية للعاملين بالشركة، تبعًا لادعاء الشركة القابضة، التي قامت ببيع الشركة وقت خصخصتها؛ مما أتاح بيع الشركة بالكامل للمستثمرين، فتقدم 121 عاملًا ببلاغ إلى النائب العام جاء فيه أنهم فوجئوا ببيع الشركة دون عرض نسبة الـ 10 بالمئة على الشركة للشراء، وأنهم فوجئوا بأن الشركة القابضة قد أعلنت أن عمال شركة طنطا قد تنازلوا عن حق شراء نسبة الـ 10 بالمئة المخصصة لهم من قبل الدولة.

وقد طالب العمال النائب العام باتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من واقعة إهدار المال العام في بيع الشركة، وإهدار تفويت فرصة العمال في شراء نسبة الـ 10 بالمئة.

وتحولت جلسات التقاضي – التي عُقِدت في مجلس الدولة – إلى محاكمة للنظام، ووسيلة للتعبئة، وكسب تعاطف الرأي العام.

وكانت قيادات العمال تقوم بتنظيم الحضور الحاشد في جلسات القضية في مجلس الدولة بالقاهرة، فيتم حجز الأتوبيسات واللف على العمال في قراهم المختلفة؛ لحثهم على الحضور وتحضير اللافتات.

وكانت قاعة المحكمة تمتلئ عن آخرها بالعمال القادمين وعيونهم مملوءة بالإصرار والتحفز. وبعد الجلسة كان العمال ينظمون وقفة على سلم المحكمة ليخاطبوا الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة، ويهتفوا بشعاراتهم الشهيرة: لا سعودي ولا ياباني.. شركة طنطا حترجع تاني.

**العمال والثورة:**

وبعد الثورة نفذ العمال مسيرة من مقر المحكمة في شارع مراد بالدقي إلى ميدان التحرير سيرًا على الأقدام؛ حيث ارتفعت اللافتات المناهضة للخصخصة، وترددت الشعارات الثورية.

وكان ذهاب العمال إلى ميدان التحرير تعبيرًا عن دعم قيادات العمال للقوى الثورية ولأهداف الثورة في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، وبحثًا كذلك عن مساندة هذه القوى لمطالب العمال، ولكن رد القوى الثورية على مطالب للعمال جاء مخيبًا للآمال.

فبدلًا من مساندة العمال في وقف برنامج الخصخصة وإعادة توزيع الثروة في المجتمع، ارتفعت أصوات قطاع عريض من «الثوار» تردد بأن إضرابات العمال تُوقِف عجلة الإنتاج، وأن مطالب العاملين بأجر فئوية، وأن الهدف الرئيس للثورة هو ضمان تداول سلمي للسلطة.

وهكذا لم يلتفت أحد للحكم التاريخي الصادر بتاريخ 21 سبتمبر 2011؛ حيث قضت دائرة الاستثمار بمحكمة القضاء الإداري، برئاسة المستشار حمدي ياسين عكاشة، نائب رئيس مجلس الدولة، ببطلان عقود بيع شركات: طنطا للكتان، ومصر ـ شبين الكوم للغزل والنسيج، والنصر للمراجل البخارية.

كما قضت المحكمة ببطلان أي عقود أو تسجيلات بالشهر العقاري لأي أراضٍ تخص الشركات الثلاث، وجميع الإجراءات والقرارات التي اتُّخِذت منذ إبرام العقد وحتى نفاذه، وإعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانت عليها الشركات الثلاث قبل التعاقد، واسترداد الدولة جميع أصول وفروع ومعدات الشركات مطهرة من أية ديون أو رهون، وإعادة العاملين إلى سابق أوضاعهم، مع منحهم جميع حقوقهم، وتحمل المشترين لهذه الشركات كافة الديون المستحقة على الشركات الثلاث.

من جانبه وثَّق المحامي الحقوقي مالك عدلي تجربة استعادة الشركة ودور العمال والمحامين والمركز المصري للحقوق الاقتصادية فيها، عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك»، كتب مالك: «فيه خبر عظيم جدًّا، مُفاده أن شركة طنطا للكتان رجعت تاني لملكية الدولة بعد انتهاء المفاوضات مع المستثمر السعودي، ملف الشركة دي كان من ملفات فساد الخصخصة والاعتداء على حقوق العمال اللي أقل ما تتوصف بيه أنها كانت مرعبة، وطبعًا دي كانت من بركات مبارك وحكوماته».

ويضيف عدلي: «طبعًا مع فرحة الواحد بالخبر، كمان عندي سبب تاني للفرحة أكتر، إن القضية دي كانت من القضايا اللي تبناها المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بقيادة الأستاذ الكبير خالد علي في ذاك الوقت، المركز كان ممثلًا للعمال أمام محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا، وقدر الأستاذ خالد علي وقتها أن يحصل على حُكمَين ببطلان العقد الخاص ببيع الشركة بتراب الفلوس لمستثمر سعودي اسمه: عبد الإله

الكحكي، وأنا فاكر كويس إنه عقب الحصول على الحكم خرج الأستاذ خالد علي محمولًا على أكتاف العمال اللي فضلوا يدافعوا عن مصنعهم وعن حقهم في العمل سنين».

**هجوم مضاد:**

وبمجرد صدور الحكم في 21 سبتمبر 2011، الذي أعاد للدولة ملكيتها لطنطا للكتان، وأعاد لعمالها حقوقهم التي سُلِبَت، طعنت حكومة عصام شرف التي جاءت بعد الإطاحة بمبارك مباشرة في الحكم، وكأن لسان حال المجلس العسكري الحاكم الفعلي للبلاد حينذاك يقول: «مش عايزين الشركة».

كان المشهد صادمًا ومحبطًا بالنسبة لعمال الشركات التي تناضل لوقف عجلة الفساد وإهدار حقوقها تحت عنوان الخصخصة، فالحكم الجديد ناصبهم العداء، مرسلًا إشارات للمستثمرين بأن الإجراءات النيوليبرالية التي اتُّخِذت في عهد مبارك لن تُبطَل، وأصدر مرسومًا لتجريم الإضرابات العُمَّاليَّة والاعتصامات في شهر مارس عام 2011.

ومن جهتها وزارة العدل على سبيل المثال «أبدت صراحة عدم ترحيبها بالحكم بعودة الشركة، وذلك في ردها على الخطاب المرسل من نائب رئيس مجلس الوزراء في 30 يناير 2011؛ لأخذ الرأي القانوني في أمر عودة شركة طنطا للكتان للقطاع العام، ومدى تعارض هذا مع الطعن المقدَّم من الشركة القابضة للكيماويات على الحكم بعودة الشركة للقطاع العام.

وانتهى الرد بالتوصية باتِّخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف تنفيذ الحكم بالوسائل المحددة قانونًا لحين البت في الطعن»[1].

وفى الوقت نفسه، تقدم المستثمر السعودي بمذكرة رسمية للشركة القابضة للصناعات الكيماوية، بعد صدور الحكم ببطلان العقد، وعودة الشركة للدولة، للمطالبة باسترداد جميع ما تم سداده من ثمن البيع، والمقدر بـ 92.6 مليون جنيه، وما تم ضخه من استثمارات بقيمة 7 ملايين جنيه، بالإضافة إلى 30 مليون جنيه تكلفة المعاش المبكر المستحق للعاملين.

وتقدم بطعن أكَّد فيه أنه إذا كان هناك فساد في قرارات مجلس الوزراء الأسبق واللجنة

---

1- صعود وأفول الحركة العُمَّاليَّة المصرية – تحرير: عمرو عادلي وفاطمة رمضان – دار مرايا للإنتاج الثقافي – الطبعة الأولى – القاهرة 2017.

الوزارية في بيع الشركة، فإن هذا لا يصلح سببًا لإلغاء عقد البيع، وإنما يكون سببًا لمحاسبة المسؤولين عن قرارات البيع.

**عمال بلا أنصار:**

وبعدما فاز الإخوان بالأغلبية في المجلس التشريعي، ثم تولى الرئيس الأسبق محمد مرسي حكم البلاد، توقع العمال تنفيذ الأحكام سريعًا، خصوصًا أن نواب الكتلة البرلمانية للإخوان عام 2010 كانوا يدعمون موقف العمال، ولكن موقف حكومة الإخوان لم يتغير عن سابقه، وبزعم تفادي لجوء المستثمر إلى التحكيم الدولي، قررت حكومة الإخوان انتظار الفصل في الطعن الذي قدمته الحكومة في الحكم القاضي بعودة الشركة وفساد عملية البيع.

و«برزت أمثلة توضح تطابق موقف حكومة الإخوان عام 2012 من القطاع الخاص مع الحكومات السابقة على الثورة، وهو ما حدث مع محمد أبو العينين، قطب صناعة السيراميك والمُوالي القديم لنظام مبارك والحزب الوطني الديمقراطي.

فحين أضرب عمال مصنعه في أغسطس 2012 وكانوا على وشك الاستيلاء عليه، بل وقاموا بدعوة الرئيس المنتخب حديثًا محمد مرسي بالتدخل لصالحهم في مواجهة رجل الأعمال التابع للنظام القديم، شعرت حكومة مرسي بالقلق من مشهد سيطرة العمال على المصنع، في وقت كان الرئيس يحاول فيه دفع الاقتصاد نحو الاستقرار.

ولذلك عرضت بدلًا من ذلك التوسط بين أبو العينين والعمال؛ كما أن القضاء والمدعي العام لم يتعاطفا مع محاولات العمال للاستيلاء على المصنع وفرْض نظام الإدارة الذاتية»[1].

وموقف الجماعة ليس مفاجئًا؛ فالجماعة لم تدَّعِ يومًا أنها ضد الخصخصة، ولكنها كانت تناهض الفساد في عملية البيع، وتتحفظ على بيعِ المشروعات الإستراتيجية، وكانت منشغلة كذلك بخوض معركتها مع الدولة العميقة التي تسعى لإفشالها.

ولكن عمال الكتان لم يستكينوا، بل واصلوا رحلة الدفاع عن الكتان ونظموا وقفات واعتصامات، ونجحوا في عهد الإخوان المسلمين في استصدار حكم، في 17 إبريل 2013،

---

1- عمرو عادلي – أكبر من أن تسقط.. الشركات الكبرى المصرية بعد ثورة 2011 – مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط – عام 2017.

بحبس الدكتور هشام قنديل، رئيس مجلس الوزراء الأسبق عامًا، وعزله من منصبه؛ لعدم تنفيذه حكمًا قضائيًّا.

**ثالثًا: تحصين الفساد بدلًا من تنفيذ حكم العودة:**

وإذا كان عمال الكتان لم يستطيعوا احتلال الشركة وتشغيلها، أو إجبار الحكومة على التنفيذ الفوري للحكم، عندما كانت الجماهير في الشارع والعمال يخوضون معارك التطهير في شركاتهم، فطبيعي أن يتلقى مطلب عودة الشركات إلى الدولة ضرباتٍ موجعةً بعد إغلاق المجال العام بعد يوليو 2013، حيث بات التظاهر والإضراب مجرَّمًا، كما تم استحضار تشريعات سابقة تجرِّم الاحتجاج.

وتبدَّى عداء نظام 3 يوليو 2013 للحَراك العمالي ومطالِبه أوَّلَ ما تبدَّى في عرقلة تنفيذ الحكم النهائي الذي أصدرته المحكمة الإدارية العليا، يوم 28 سبتمبر 2013، ببطلان خصخصة شركة طنطا للكتان.

وأيدت المحكمة حكم أول درجة بكل ما جاء فيه من «إعادة العمالة إلى سابق أوضاعهم، مع منحهم كامل مستحقاتهم وحوافزهم وحقوقهم»، وفقًا لما ورد بأسباب ومنطوق الحكم الصادر في الدعوى رقم 34248 لسنة 65 قضائية، لا سيما أن عملية خصخصة الشركة «تدثرت بدون خجل بثوب من فساد، لم يقتصر على قيمة الصفقة وإجراءاتها، بل امتد إلى إهدار القيمة الاقتصادية والبشرية، الأمر الذي لا يتحدى فقط التشريعات المصرية، وإنما يخالف بوضوح حكم المادة 34 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي انضمت إليها مصر بموجب القرار الجمهوري 307 لسنة 2004»، حسبما ورد في حيثيات حكم الإدارية العليا.

ولم يقف انحياز حكم نظام 3 يوليو ضد العمال عند هذا الحد، بل صدر قانون تحصين الفساد رقم 32 لعام 2014، في عهد الرئيس عدلي منصور؛ لكي يحد من الحالات التي يمكن معها الطعن على العقود العامة أمام القضاء الإداري، سواء كانت تتعلق بشراء أراضٍ مملوكة للدولة، أو شركات القطاع العام المخصصة، أو غيرها من الأصول.

وكان منح العمال ومن له مصلحة حق التقاضي من مصادر اضطراب علاقات الملكية الخاصة لكبار المستثمرين منذ عهد مبارك، ومن أبرز هذه القضايا فسخ عقدَيْ تخصيص

أراضٍ؛ الأول: مع مجموعة طلعت مصطفى التي كانت قد اشترت الأرض لتطوير مشروع «مدينتي» السكني في العام 2009، والثاني: مع رجل الأعمال السعودي الأمير الوليد بن طلال الذي مُنح ما يعادل 100 ألف فدان في الصحراء الغربية بالقرب من خليج توشكى لاستصلاح الأراضي.

وفي الحالتين، اختارت الحكومة إعادة منح الأرض إلى المستثمرَيْنِ نفسَيهما بموجب عقود جديدة صوَّرتها الحكومة على أنها أكثر توازنًا.

وقد تمَّ الطعن بهذه العقود أمام المحاكم الإدارية، لكن ما إن صدر مرسوم العام 2014، حتى أُقفِلت جميع هذه القضايا.

وطيلة الفترة الممتدة بين الحصول على الأحكام وانتهاء فترة الطعون، قامت الشركة القابضة للكيماويات – والتي آلت إليها طنطا للكتان – بعد الحكم برفع دعوى قضائية بطلب تفسير حكم طنطا للكتان، فيما يخص تعريف العاملين الواجب عودتهم للعمل، وردت المحكمة بأن الحكم مفسر لنفسه وواضح وصريح، فالمقصود هو عودة العمال الذين كانوا على رأس العمل في اليوم السابق لعقد البيع.

كما قامت الشركة القابضة للكيماويات برفع دعوى استشكال لوقف تنفيذ الحكم، أمام المحكمة الإدارية العليا، ولكن حكمت المحكمة بتنفيذ الحكم في 27 يونيه 2015.

**رابعًا: عمال ضد الخصخصة:**

دفع التيار السياسي المعاكس للطبقات الشعبية عمال الشركات المخصخصة للتوحد، والتحرك معًا في إطار لجنة عمال ضد الخصخصة التي نظمت فعاليات عديدة، منها مؤتمر حاشد مع العاملين بالقطاع الصحي في نقابة الصحفيين، وكذلك نظموا فعاليات عديدة أمام مجلس الوزراء.

وبالرغم من تزايد عمليات القبض على القيادات العُمَّاليَّة لإجهاض التحركات المَطْلبية، واشتداد الحرب على النقابات المستقلة، قرر عمال عدد من الشركات التي تم بيعها وصدرت لهم أحكام التجمع يوم 9 فبراير 2014 أمام مجلس الوزراء؛ للمطالبة بتنفيذ الأحكام القضائية

الصادرة بعودة الشركات للدولة وتشغيلها وعودة العمال لشركاتها، مذكرين رئيس مجلس الوزراء الجديد بقيادة دكتور حازم الببلاوي القيادي في الحزب الديمقراطي الاجتماعي حينذاك، بوعوده وتصريحاته بأهمية تشغيل الشركات والاهتمام بالقطاع العام، وأنهم ما زالوا على الأرصفة والمصانع ما زالت متوقفة.

وشارك في الوقفة العشرات من عمال شركات ضد الخصخصة المكونة من طنطا للكتان، وغزل شبين، والمراجل البخارية، ومساهمة البحيرة، والنصر للسيارات، وإيديال، وإسكندرية للزيوت والصابون، ووبريات سمنود، كما انضم للوقفة عمال شركة النوبارية للميكنة الزراعية، وعمال شركة سيمو.

وكانت الهتافات: «عمال مصر على الرصيف.. مش لاقين حق الرغيف»، «هبر يا هانم هبر يا بيه، متر الوطن بقى بجنيه».

وبعد ذلك، يقول أشرف الحارتي، صدر قرار عن حكومة الدكتور حازم الببلاوي بالالتزام بتنفيذ الحكم القضائي، فطالبنا بضرورة تشغيل الشركة وبدء العمل وإعادة العمال ودوران عجلة الإنتاج داخل الشركة.

وعندما لجأ العاملون لوزير القوى العاملة آنذاك كمال أبو عيطة بشأن عودتهم للعمل، أرسل كتابين في 6 يناير 2014 لرئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية بشأن تنفيذ حكم المحكمة الخاص بعودتهم، ولكن كانت صياغة الكتابين من الضَّعف بحيث لا تتناسب مع كون حكم المحكمة قد أصبح واجب النفاذ، خصوصًا بعد عودة الشركة للقطاع العام، فقد طلب منه الإفادة بمدى إمكانية العودة من عدمه، حسبما يشير جمال عثمان.

**خامسًا: الحكومة ترفض عودة العمال:**

الضغوط العُمَّاليَّة والحملة الإعلامية المصاحبة أدت إلى استلام الشركة القابضة، ولكن كانت هناك مماطلة في تنفيذ باقي الحكم خاصة ما يتعلق بعودة العمال، ومن هنا بدأنا «الجري وراء تنفيذ الحكم» منذ عام 2015.. ووصلنا للتفاوض مع الشركة القابضة واتحاد العمال الذين أصروا على عدم عودة العمال، وقالوا: إن ذلك سيفتح الباب أمام كل الشركات التي قرر القضاء عودتها للقطاع العام.

وبعد استقالة حكومة الببلاوي لم نيأس، كما يقول الحارتي، فنظَّمَ عمال طنطا للكتان الذين خرجوا كرهًا على المعاش المبكر، وزملاؤنا في مصر شبين الكوم للغزل والنسيج والنصر للمراجل البخارية، ست وقفات احتجاجية أمام مجلس الوزراء، ووزارة الاستثمار، واعتصمنا بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

وطالب العمال الغاضبون من تعيين إبراهيم محلب رئيسًا للوزراء لارتباطه بعهد مبارك، باحترام الحكم القضائي، وتنفيذه بشقَّيْه: استلام الدولة الفعلي للشركات الثلاث، وعودة العمالة إلى سابق عهدها.

وشدد أشرف، أننا طرقنا كل الأبواب، وقدمنا كل الحلول الممكن تنفيذها، إلا أن أحدًا لم يتحرك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذه الشركات الوطنية، الرابحة بطبيعة عملها.

ولكن كل محاولات عمال الكتان للعودة إلى العمل تنفيذًا للحكم القضائي بانتصار جزئي، لم يُكتَب لها النجاح؛ حيث انتهى التفاوض إلى أن يعود إلى الشركة ما يقرب من 250 عاملًا، وأن يتم تعويض الباقين بمبلغ 65 ألف جنيه.

**سادسًا: رؤية للتطوير:**

ولم يكتفِ عمال الكتان بالشكوى والاحتجاج، بل قرروا إعداد دراسة تستهدف انتشال الشركة وتشغيلها.

وقال جمال عثمان القيادي العمالي بالشركة: «في إطار كفاحنا المتواصل من أجل تنفيذ الحكم، عكفت مجموعة من العمال على إعداد دراسة لتطوير الشركة؛ لكي يعرف الرأي العام أننا نسعى لتشغيل الشركة وتحقيق مكاسب».

وكتب العمال الدراسة، (عامل من كل مصنع) بلغة مبسطة وعلى طريقة سؤال وجواب، وفيما يلي مقتطفات من الدراسة، التي تقدم بها العمال لكل المسؤولين وللرأي العام، عام 2014.

كيف نطور الشركة؟

يجيب العمال: لحسن الحظ فإن صناعة الكتان ليس بها الطفرة الصناعية الكبيرة، والماكينات المتطورة الحديثة التي تتطلب التجديد والتحديث الدائم، ولكنها تعمل حسب منظومة

بسيطة وغير معقدة، وتعتمد على الخبرة في المجال أكثر من اعتمادها على التطور الصناعي المنشود في بعض الصناعات الأخرى.

وما هي متطلبات التطوير بالشركة؟

ما تحتاجه الشركة من مقومات لنجاحها بسيط جدًّا بالمقارنة لما قد يدهش البعض من شركة خاسرة على حد قولهم، إلى شركة ناجحة بإمكانيات مالية بسيطة لا تتعدى 15 مليون جنيه على مراحل، ونعتقد أن ذلك مبلغ بسيط لتطوير وتشغيل شركة مثل طنطا للكتان.

وكانت اقتراحات العمال كالتالي:

أولًا: تطوير مصنع الدوبارة؛ حيث يتم تزويده بماكينات حديثة في وقت لاحق؛ لكي يتمكن من إنتاج الخيوط التي تحتاجها السوق الخارجية، وعليها طلب كبير وملحٌّ، ولا يمنع ذلك من تشغيل المصنع بالإمكانيات الحالية وتحقيق نتائج مُرْضية بإجراء بعض الصيانة العاجلة وغير المكلفة نسبيًّا.

ثانيًا: مصنع الكتان، والذي يعمل بحالة مُرْضية ولا يحتاج سوى إجراء بعض الصيانة الممكنة بالإمكانات المتاحة، ويجب تشغيله ثلاث ورادي؛ حتى يحقق الهدف المرجوَّ من تشغيله.

ثالثًا: مصنع الخشب الرفيع، وهو المصنع الوحيد الذي يحتاج إلى حوالي 2 مليون جنيه لإجراء صيانة حقيقية يعمل بعدها بحالة جيدة؛ حيث إن إمكانياته عالية جدًّا ولا مثيل له في السوق المحلية؛ لذلك يجب انتداب شركة متخصصة في مجاله لكي تقوم بإجراء الصيانة اللازمة له.

رابعًا: مصنع الخشب السميك، ويمكن أن نقول: إنه المصنع الوحيد الذي يحتاج إلى أموال ضخمة من أجل الصيانة وتوفير قطع الغيار، وبالتالي تشغيله غير مجدٍ؛ لأن مصنع الخشب الرفيع يقوم بنفس الدور تقريبًا ولا حاجة له في الوقت الحالي؛ لأنه يستنزف موارد الشركة عند تشغيله نظرًا لأعطاله المتكررة.

رابعًا: مصنع الميلامين، وهو أحد أهم المصانع بالشركة، ويحتاج إلى صيانة جزئية من متخصصين؛ لغياب المؤهلين لتشغيله بالصورة المرضية، وهنا يمكن الاستعانة بذوي الخبرة من العمال الذين خرجوا على المعاش المبكر.

**خامسًا: ما هو احتياج الشركة من العمال؟**

بدراسة بسيطة يعلمها عمال الشركة قبل إدارييها فإن مصنع الكتان عندما يعمل بكامل طاقته يحتاج إلى 280 عاملًا، ومصنع الدوبارة 190 عاملًا، ومصنع الخشب الرفيع 100 عامل، ومصنع الميلامين 60 عاملًا، ومصنع المنتجات 40 عاملًا، ومصنع الكونتر 80 عاملًا، ومصنع اليوريا 50 عاملًا، ومصنع الزيت 60 عاملًا، والورش الهندسية 50، والأمن والحراسة 80، والصيانة والتركيبات 40.

بخلاف إدارات أخرى، مثل: الخدمات العامة وشؤون العاملين والإطفاء والأمن الصناعي والمشتريات والمبيعات، بإجمالي تقريبي 170 تمهيدًا لعمل كل الأقسام بكامل طاقتها.

سادسًا: مجلس إدارة منتخب:

وبعد أن رصدت الورقة مستلزمات الإصلاح لتطوير الشركة، دعت إلى تشكيل مجلس إدارة منتخب، يقود سفينة التغيير، مجلس يضع خطة، وتتم محاسبته ورقابته من قبل العمال؛ فالاعتماد على تعيين مفوض بالشركة يكون مطلق الصلاحية في إداراتها بدون شريك أو رقيب، يفتح الباب للفساد وللمحاباة.

ويضيف العمال في دراستهم: «الشركة في النهاية شركة واعدة ستحقق أرباحًا، ونتعهد بذلك في غضون 3 سنوات بشرط إعادة الهيكلة الصحيحة، ومشاركة العمال، وضخ الأموال لتشغيلها وتشكيل مجلس إدارة منتخب، وعمل نقابة تدافع عن حقوق العاملين؛ لأن الشركة ليس لها نقابة حاليًّا ويتم دفع الاشتراك للنقابة العامة للغزل والنسيج».

وبتعبيرهم: «لم يتبقَّ إلا الإرادة الحقيقية في إعادة طنطا للكتان إلى ما كانت عليه»[1]. ولكن المؤكد أن الإرادة الحقيقية لأهل الحكم كانت في اتجاه آخر تمامًا.

**سابعًا: عودة الشركة:**

وبعد نحو 10 سنوات من النزاع، و16 عامًا من الخصخصة، عادت شركة «طنطا للكتان والزيوت» إلى قواعدها الحكومية مجددًا.

---

1- عمال طنطا للكتان يعدون رؤية لتطوير شركتهم – هشام فؤاد – بوابة الاشتراكي – 6 ديسمبر 2014.

وفي الحادي والعشرين من ديسمبر 2021 وافقت الجمعية العمومية لشركة طنطا للكتان أخيرًا على عودة طنطا للكتان «رسميًّا» للقابضة للصناعات الكيماوية، وهي إحدى شركات قطاع الأعمال، وانتقالها من الخضوع لقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 إلى مظلة قانون قطاع الأعمال رقم 203 لسنة 1991.

ووقعت الشركة القابضة للصناعات الكيماوية في مصر اتفاق التسوية النهائي فيما يتعلق بالمنازعة مع مشتري أسهم الشركة؛ تنفيذًا لقرارات اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار المعتمدة من مجلس الوزراء.

وبلغت قيمة التسوية المتَّفَق عليها بين وزارة قطاع الأعمال العام والمستثمر السعودي عبد الإله الكعكي «مشتري شركة طنطا للكتان والزيوت»، نحو 340 مليون جنيه، تسددها وزارة المالية.

ولكن المعركة لم تنتهِ حسب جمال عثمان، بل بدأت معركة تشغيل الشركة، مشيرًا إلى أن مجالس إدارة الشركة المتعاقبة منذ 2013 لم تنجح في إنقاذ الشركة من الخسائر المتتالية، لافتًا إلى أن المفوضين المتعاقبين على الشركة «كانوا يتحججون بأن الشركة لم تعد رسميًّا إلى الدولة، إلا بعد نقل أسهم المستثمر السعودي إلى القابضة، وبالتالي فهم مقيدو الحركة».

ويكمل جمال: «وللآسف بعد التسوية، أصبح الشغل الشاغل للإدارة هو إسكات صوت العاملين، ومن قبله إسكات صوت الماكينات، بدلًا من ضخ أموال ووضع خطة للنهوض بالشركة، أو تشكيل مجلس إدارة لها؛ تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء، وجمعيتها العمومية الأخيرة».

وقد أرجع عثمان عدم اهتمام الدولة بقطاع الأعمال وتشغيل الشركات، لغياب الإرادة السياسية بداية، مشيرًا إلى أن وزير قطاع الأعمال العام السابق هشام توفيق قال بكل وضوح له في حوار جانبي معه تعليقًا على الحكم: «يا ريتها ما رجعت»[1].

ويذكر عبد الغفار مغاوري محامي عمال المراجل البخارية «أن القائمين على مؤسسات الدولة هم من باعوا هذه الشركات، وبالتالي فليس لديهم إرادة حقيقية لإعادتها للقطاع العام،

---

1- جمال عثمان – مصدر سابق.

وأن الجمعيات العمومية تعمل لصالح مافيا الاستيراد، وليس لإعادة إحياء الصناعات الوطنية»[1].

وفي الصدد نفسه، يقول علاء عبد التواب رئيس الوحدة القانونية في المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والذي كان موكلًا في عدد من قضايا الخصخصة ضمنها طنطا للكتان: «قد تكون بعض القضايا قد حققت الغرض منها، لكن غياب سيادة القانون في الدولة، وعدم احترام الأحكام القضائية النهائية والباتة جعلت بعض القضايا لا تحقق كامل أهدافها»[2].

وأخيرًا.. تحقق مطلب عمال كتان طنطا، وعادت الشركة إلى قطاع الأعمال، ولكن الحكومة الملتزمة بتعليمات صندوق النقد لن ترى إلا التصفية والبيع في الفترة المقبلة.

ولكن هذه التجربة الكفاحية الطويلة، والمثيرة للإعجاب، تشير بوضوح إلى أن أحلام عمال الكتان ومن سيأتي بعدهم، في التأميم وعودة الشركات ووقف الخصخصة، تحتاج إلى تغيير سياسي تنتزع فيه الجماهير الديمقراطيةَ، ويستطيع العمال إنشاء تنظيماتهم النقابية والسياسية، ويحملون إلى البرلمان نوابًا منحازين بالقول والفعل إلى مصالح الجماهير.

**لسة في حد بيسأل عنهم:**

كان لازم في تضامن مع العمال أكبر وأوسع .. لمواجهة جبهة رجال الأعمال

انقسام النقابة العامة والنقابيين وكانوا بيصرفوا لنا جزءًا من الراتب

عدم وجود وعي عند معظم العمال..

القضية سياسة عامة، واتجاهات الدولة والقوانين اللي بيحطوها لإحكام هذا التوجه، واحنا الحلقة الضعيفة، وكنا بنواجه القوانين المعادية لمصالحنا، ولازم، ولازم تكون في انتخابات نقابية حقيقية.

1- صعود وأفول الحركة العُمَّاليَّة المصرية – مصدر سابق.

2- صعود وأفول الحركة العُمَّاليَّة المصرية – مصدر سابق.

## الفصل الرابع

# جولة في ذاكرة عمال مصر

إذا الشمس غرقت
في بحر الغمام
ومدت على الدنيا موجة ظلام
ومات البصر
في العيون والبصاير
وغاب الطريق
في الخطوط والدواير
يا ساير يا داير
يا ابو المفهومية
مفيش لك دليل
غير عيون الكلام

أحمد فؤاد نجم

**استهلال:**

إذا أردت أن تتعرف على ما يجول بخاطر ووعي القيادات العُمَّاليَّة في لحظة تاريخية معينة، فلا بد أن تفتش عن نشراتهم وبياناتهم والمجلات التي أصدروها.. ولكن العثور على مثل هذه النشرات أمر ليس سهلًا بطبيعة الحال، فمعظمها كان يصدر دون ترخيص، ويوزَّع بعيدًا عن أعين الأمن، وبالتالي تم التخلص من معظمها، وما تبقى لم يجد قوى عُمَّاليَّة أو سياسية أو مركزًا حقوقيًّا يهتم بجمع ما تبقى من النشرات والمجلات العُمَّاليَّة، التي نجت من عوامل الزمن والضربات الأمنية للقيادات العُمَّاليَّة حتى الآن.

وحاولنا في هذا الفصل أن نُلقيَ الضوء على ثلاثة أنواع من النشرات التي توفرت لنا، وصدرت قبل انتفاضة يناير 2011؛ وهي: النشرات المصنعية والنقابية، والنشرات التي تعبر عن لجان جبهوية عُمَّاليَّة، وتلك الصادرة عن مراكز مجتمع مدني، والتي صدرت تحديدًا في التسعينيات وخلال العقد الأول من الألفية الثالثة.

ولكننا بالتأكيد نعترف بأن جهودنا قاصرة، وأننا تخبطنا لكي نصل إلى ما نقدمه حاليًّا، هذا وعلى الرغم من معاناة التوصل إلى عدد من هذه النشرات، نأمل أن تتشجع القيادات العُمَّاليَّة والمراكز الحقوقية والمثقفون التقدميون والأحزاب؛ لكي يجمعوا تراث الحركة العُمَّاليَّة، قبل أن يطويَه الإهمال ويتبخر، ويضعوه أمام المناضلين والباحثين المنحازين للطبقة العاملة.

ولا بد هنا من توجيه الشكر للرفيق اليساري حسن البربري رفيق سجن طرة، الذي كان صاحب الفضل في لفت نظري لأهمية هذا الموضوع المسكوت عنه وقلة ما كُتِب عنه.

كما أدين بالشكر لعدد من الرفاق والرفيقات، وعلى رأسهم رفيق مناضل أتاح أمامي كنزًا من النشرات والمجلات العُمَّاليَّة المشار إليها في هذا الفصل مؤثِرًا عدم ذكر اسمه، فشكرًا وتحية لأولئك الذين حافظوا عليها كحبات عيونهم؛ علَّها تصل إلى أجيال

جديدة تريد أن تتعلم ممن سبقهم في العمل والتضحيات من أجل حركة عُمَّاليَّة ونقابية ديمقراطية.

**مقدمة:**

ينطلق اهتمامنا بالنشرات والمجلات العُمَّاليَّة من فهمنا للدور المهم الذي تلعبه في عملية تحرير الطبقة العاملة من الاستغلال؛ فالنشرات لا تستهدف تنمية وعي العمال فقط، بل تعمل كذلك على خلق شبكة واسعة من المراسلين من العمال في كل قسم، الذين يكتبون الأخبار والتقارير عما يدور في أقسامهم ويوزعون الجريدة ويقومون بتحصيل ثمنها.

وبالطبع يلعب هؤلاء المراسلون دورًا هائلًا في تنظيم الحركة، وبلورة مطالبها، وممارسة كافة أشكال الدعاية، والحث على التنظيم والعمل، وبالتالي تلعب عملية إصدار الجريدة دورًا مهمًّا في تحويل أعداد واسعة من العمال إلى قادة للحركة، بحيث تنطبق عليهم بحق مقولة أن العمال يحررون أنفسهم بأنفسهم.

ولم تكن رحلة عمال مصر، كما سنحاول رصدها، من أجل انتزاع حقهم في التعبير عن آرائهم، وإصدار نشراتهم المصنعية يسيرة؛ فأصحاب المصانع وجهاز الدولة الأمني كانوا لهم بالمرصاد، واستخدموا كل الوسائل لكتم أصواتهم.

وفي أوقات كثيرة، كان العمال يخوضون مغامرات مليئة بالمخاطر من أجل طباعة وتوزيع نشراتهم، ولكنْ تعامُلُ إدارات المصانع والجهات الأمنية مع النشرات العُمَّاليَّة، كما سنلاحظ، كان أيضًا يختلف حسب صعود وهبوط الحركة العُمَّاليَّة، والهامش الديمقراطي المتاح أمام حركة الجماهير.

## أولًا: أول جريدة عُمَّاليَّة في العالم .. فتِّش عن الميثاقيين:

والصحافة العُمَّاليَّة ليست ظاهرة مرتبطة بعمال مصر فقط، بل إنها بدأت هناك في إنجلترا التي شهدت ظهور المجلة التعاونية من عام 1826-1829 كمنبر للفكر الاشتراكي الطوباوي، وقد ظهرت صحف مماثلة في باقي دول أوروبا.

و«في عام 1840 ظهرت في إنجلترا رابطة الميثاقيين القومية، وتعد هذه الرابطة بما قامت به من أنشطة جماهيرية وسياسية، حجر الزاوية في تاريخ الحركة العُمَّاليَّة الأوروبية، وكانت صحيفة النجمة الشمالية التي صدرت في ليدز عام 1837 من أبرز الصحف الناطقة باسمها»[1].

وفي مصر لم تتوقف القيادات العُمَّاليَّة عن إصدار المجلات والنشرات التي تعبر عن طموحاتها، وتطرح مطالبها وآراءها في مختلف القضايا. وقد جاءت بعض هذه الإصدارات لتعكس الارتباط الوثيق بين الحركة العُمَّاليَّة، والمطالب الوطنية والديمقراطية والاجتماعية.

ولعبت المجلات دورًا متميزًا في نشر الوعي ورفع المطالب، كما كان لها دور مهم في مساندة النضالات العُمَّاليَّة.

وارتبط صدورها سواء في العشرينيات أو الأربعينيات أو الثمانينيات أو في السنوات العشر الأولى من الألفية الثالثة بوجود حالة من المد العمالي، يتم فيها تأسيس نقابات ولجان مندوبين وممارسة حق الإضراب.

وقد سعت كل القوى، التي تنشط وسط الحركة، لإصدار النشرات، وكان من بينها قيادات عُمَّاليَّة ونقابية تسعى لبلورة مطالب العمال، ومنها قيادات يسارية، اعتبرتها إلى جانب ذلك أداة «للالتقاء بالعمال في منتصف الطريق حتى تتيسر إمكانية ضمهم إلى صفوف الثوريين، ومنها قوى معادية للعمال تسعى إلى ركوب موجة الحَراك العمالي واستغلالها لتحقيق مصالحها الخاصة، كما سنرى في الإصدارات الأولى في عشرينيات القرن الماضي.

وتنوعت الإصدارات العُمَّاليَّة ما بين مصنعية تصدرها القيادات العُمَّاليَّة، وأخرى تصدرها مراكز مجتمع مدني ولجان عُمَّاليَّة وجبهوية وأحزاب سياسية.

وبالطبع لم نستطع الوصول إلى كل النشرات العُمَّاليَّة، التي كانت تصدر قبل ثورة يناير، ولكننا عملنا جاهدين على اقتفاء أثر النشرات التي ظهرت في ذلك الوقت الذي كانت فيها مصر حبلى بالثورة، مع إلقاء نظرة تاريخية على النشرات التي ظهرت بيد العمال والمثقفين الثوريين، منذ بداية القرن الماضي والأربعينيات، مرورًا بمرحلة منتصف الثمانينيات.

---

1- د. عواطف عبد الرحمن – المدرسة الاشتراكية في الصحافة – الحقبة اللبنانية 1896 - 1923 – مركز البحوث العربية ودار الثقافة الجديدة – 1988.

**ظهور الجرائد العُمَّاليَّة في مصر:**

دعونا نعرِّج سريعًا على النشرات العُمَّاليَّة، التي صدرت منذ بداية القرن العشرين، متواكبة مع ثورة 1919 والدور المهم الذي لعبته الطبقة العاملة خلالها، والذي كان مَثار تخوُّف من طبقة كبار الرأسماليين الصناعيين وملاك الأراضي، ولدى قادة ثورة 1919 التي كان يهيمن عليها الباشوات بقيادة سعد زغلول باشا.

**أولًا: العشرينيات:**

في عام 1924 احتل عمال الإسكندرية بعض المصانع احتجاجًا على تدهور مستوى المعيشة، وعدم استجابة أصحاب هذه المصانع لمطالبهم.

«العمال رفعوا الرايات الحمراء فوق المصانع، فقامت حكومة الوفد برئاسة سعد زغلول بحل اتحاد نقابات القطر المصري، وزجت بقياداته في السجن بتهمة التحريض على الثورة»[1].

ولجأت حكومة الوفد إلى تشكيل اتحاد لنقابات العمال (خصوصي)، فكلف «عبد الرحمن فهمي أحد القيادات البارزة بالوفد المصري بتأليف اتحاد النقابات الملاكي، وإصدار الجرائد العُمَّاليَّة؛ لتستميل إليها القادة النقابيين وتؤثر في الحراك العمالي، الذي كان متأثرًا بشدة بالفكر الاشتراكي، خصوصًا مع التأثير المهم لانتصار الثورة الاشتراكية في روسيا عام 1917، والتي جذبت إليها أنظار ملايين الكادحين، إلى جانب تأثير العمال الأجانب الذين كانوا حاملين للفكر الاشتراكي والوعي النقابي المتقدم.

وفي هذا السياق، سعى القيادي الوفدي عبد الرحمن فهمي باشا إلى تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال بوادي النيل عام 1924، وبدأت تصدر صحيفة بعنوان: «العمال» في شهر إبريل تهاجم الشيوعية، وتعلن عن أنشطة عبد الرحمن فهمي وشركائه وقصة نفوذهم.

وفي أوائل يونيو بدأ الاتحاد يصدر صحيفته الأسبوعية الخاصة «اتحاد العمال».

وساعدت «الصحف الأسبوعية العُمَّاليَّة التي صدرت عام 1924 على تقوية هيمنة الوفد، ولكنها كانت توفر منبرًا يعبر العمال المتعلمون من خلال شكاواهم ويتبادلون خبراتهم.

1- محمود عباس – النقابات العُمَّاليَّة المصرية رؤية ثورية – كراسات اشتراكية – رقم الإيداع 1996/3847.

وتشكل صفحات «اتحاد العمال» و«العمال» مصدرًا ثَريًّا للمعلومات عن النزاعات، وتأسيس النقابات، والمسار الداخلي الذي كانت تجري عليه أمور النقابات المنتمية إلى الاتحاد.

ولأول مرة تلتفت الحركة العُمَّاليَّة إلى قضايا النساء التفاتًا واضحًا، فقد أظهرت صحيفة اتحاد العمال اهتمامًا بمشكلات النساء المتعلمات اللاتي يعملن خارج المنزل، وبالمدرسات بصورة خاصة.

وفي فبراير 1925 بدأت الصحيفة تصدر صفحة نسائية تحررها كاتبة اسمها: «نجاة»، التي بدأت تكتب مقالات في يناير، فتلقت استجابة كبيرة؛ لدرجة أن منحتها إدارة الصحيفة عمودًا منتظمًا تحرره.

وكانت المدرسات اللاتي تتحدث معهن يشكين من أن عليهن التدريس في فصول كثيرة جدًّا، ولساعات طويلة جدًّا، ويتلقين بالمقابل أجورًا زهيدة ومعاملة سيئة من المشرفين. وتحدث بعضهن عن تكوين نقابة للمدرسات.

نشرت الصحيفة مقالات عن نهضة المرأة الجديدة في الصين وتحرير النساء ومساواتهن بالرجال، وهلمَّ جرًّا.

ولكن نساء الطبقة العاملة والفلاحين بقين خارج النطاق الذي يهتم به محررو تلك الصحف العُمَّاليَّة، وبالتقليل كان التركيز على مصالح النساء المهنيات المنتمية إلى الطبقة الوسطى[1].

## ثانيًا: الأربعينيات:

ومع صعود النضال الطبقي في الأربعينيات والتحامه بالنضال الوطني، وتنامي الاحتجاجات العُمَّاليَّة المطالبة بنقابات عُمَّاليَّة حقيقية، وقوانين تحمي العمال، ظهرت الحاجة للإصدارات العُمَّاليَّة التي تنوعت مصادرها، ومن أبرزها ما رصده القائد العمالي الراحل طه سعد عثمان في كتابه المهم «الصحافة العُمَّاليَّة في الأربعينيات».

1- جويل بنين وزكاري لوكمان – العمال والحركة السياسية في مصر – مركز البحوث العربية – 1992.

- «مجلة اليراع».. وهي جريدة أسبوعية أصدرتها النقابة المصرية لعمال المطابع.. اهتمت بأخبار النقابات ونشر كل ما يصل لها من أخبارها، ولكن ميلها الواضح لحزب الوفد جعلها تتخذ في أحيان كثيرة مواقف في مواجهة التحركات العُمَّاليَّة، التي لا يؤيدها الوفد.

- «مجلة شبرا»: مجلة أسبوعية أصدرتها النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج، وكان مدير إداراتها محمود العسكري وسكرتير تحريرها طه سعد عثمان، وقد صدرت على نفس رخصة جريدة «المجلة» بعد أن استأجرتها النقابة عام 1942، وقد اعتمدت المجلة في توزيعها على الأعضاء النشطين في نقابة الغزل والنسيج، فلاقت انتشارًا واسعًا بين عمال مناطق شبرا وإمبابة وحلوان والمطرية بالقاهرة، ثم اتسع توزيعها ليشمل عمال النسيج في الإسكندرية والمناطق الأخرى.

وقد أزعج الانتشار الكبير للمجلة أجهزة الأمن وأصحاب المصانع فضغطوا على صاحب الترخيص، الذي قام بفسخ العقد مع النقابة لتتوقف مجلة «شبرا» عن الإصدار.

وروى القائد العمالي الشيوعي الراحل أحمد علي خضر - شبرا الخيمة شهادته عن نشرة «شبرا» فيقول: «في نهاية عام 1937 انتهيت من التعليم بالمعهد العلمي الصناعي قسم النسيج، ثم التحقت بمصنع نسيج «ميشيل إلياس» بشبرا الخيمة، وكان العمل 12 ساعة نهارًا بدون فترة راحة للطعام.

وهذا النظام كان ساريًا في بعض المصانع، ومصانع أخرى كانت تعمل بنظام الورديتين وردية من 6 صباحا إلى 3 ظهرًا، وبدون فترة راحة للطعام والوردية من 3 إلى 12 بدون توقف وبدون راحة أيضًا.

وفي هذه الأثناء، والكلام لخضر، كانت معاملة أصحاب الأعمال للعمال قاسية، ويتم فصل العامل لأي سبب، وإذا أصيب عامل بمرض، وشعر بالتعب يُفصَل ويعين غيره من العمال المتعطلين، وذلك في ظل غيبة أي قوانين تنظم علاقات العمل أو تشكيل النقابات.

ولمواجهة هذا الوضع الظالم، قرر عدد من العمال من مهن مختلفة عام 1939 الإضراب عن الطعام، مطالبين الحكومة بإصدار التشريعات العُمَّاليَّة وفي مقدمتها قانون الاعتراف بالنقابات، وكان على رأسهم القائد المناضل محمد يوسف المدرك ومحمود محمد العسكري

نيابة عن عمال النسيج، ولما رأيتهم مضربين بميدان العتبة أُعجِبت بهم وتعرَّفْت على محمود العسكري.

وعندما انتهى الإضراب اجتمعنا معًا وقررنا إصدار نشرة غير دورية باسم: «شبرا»؛ لتوعية العمال بحقوقهم، وعلى رأسها وأهمها سن قوانين تنظم علاقة العمل، وتشكيل نقابات لحماية العمال من هذا الاستغلال البشع من قِبَل أصحاب المصانع.

وبدأ هذا النضال يتوسع شيئًا فشيئًا، وانتشرت فكرة عمل لجان المصانع لتدافع عن العمال، وسط تهديدات للمناضلين بالحبس والفصل.

وفي عام 1943 - 1944، وبعد سنوات من الكفاح العمالي، صدر قانون عقد العمل الفردي، وقانون للنقابات يتيح لعمال كل مهنة حق تكوين نقابات تدافع عنهم.

وكان للعمال دور دائم في النضال ضد الاستعمار وكبار الملاك والرأسماليين ومن يساندهم من حكام، وقد تحمل الكثيرون منهم السجن والاعتقال والحرمان من العمل في مهنته، وعلى سبيل المثال: في عام 1944 تم حبسي لمدة 3 أشهر مع الشغل، وحرماني من العمل في أي مصنع نسيج كبير أو صغير.

ولكني لم أتراجع عن مواصلة الكفاح؛ من أجل التحرر من الاستغلال والاستعمار، ولذا بعد أربعة أعوام اعتُقِلت لمدة عامين عام 1948 بسبب حرب فلسطين؛ كما أمضيت خمس سنوات في السجن، وخمس سنين مراقبة بعد حريق القاهرة عام 1952 بتهمة قلب نظام الحكم والنضال من أجل إقامة جمهورية ديمقراطية لتحقيق الاشتراكية، وفي عام 1959 قضت محكمة عسكرية بحبسي لمدة 9 سنوات أشغال شاقة بتهمة مناهضة الحكم العسكري»[1].

جريدة «العلمين»: صدرت عن دار العمال للنشر والثقافة كجريدة عُمَّالِيَّة أسبوعية، وأشرف على إصدارها في 17 يناير 1944 زكي أبو الخير وصلاح أبو الخير بمساندة من حزب الوفد؛ مما جعلها تدافع عن سياسة حزب الوفد، وإن تعارضت مع مصالح العمال في أحيان كثيرة.

---

1- أحمد علي خضر – نشرة صناع التغيير – حركة عمال من أجل التغيير – العدد التاسع – نوفمبر 2007.

وتوقفت «العلمين» في يناير 1945 بعد عام من الصدور على إثر إقالة وزارة الوفد؛ لتصدر بدلًا منها مجلة «الجبهة»، وليترأس تحريرها أيضًا محمد زكي أبو الخير.

- مجلة «الضمير»: وكانت نموذجًا لجريدة تعبر عن حزب سياسي عمالي، هو لجنة العمال للتحرر القومي.

وتَواكَب صدور العدد الأول الذي حرره العمال من «الضمير»، مع تنامي الحركة الوطنية والعُمَّاليَّة، وجاء الإصدار الأول في 26 سبتمبر 1945 قبل الإعلان عن قيام «لجنة العمال للتحرير القومي»، حيث قامت مجموعة من العمال بتكوين نواة لحزب الطبقة العاملة المستقل، الذي يعبر عن مصالحها ويستطيع أن يقود جميع الطبقات والفئات الكادحة للقضاء على جميع أمراض المجتمع، من فقر وجهل ومرض، والقضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

وكان مدير إدارة «الضمير» محمود العسكري، وسكرتير تحريرها طه سعد عثمان.

ويضيف عثمان: «كنا في حاجة إلى صاحب مجلة يقبل تأجير مجلته لتصدر باسم العمال ويحررها العمال، وفي نفس الوقت يكون مستعدًّا لتطوير تلك المجلة لتكون لسان حال لهيئة سياسية مستقلة للطبقة العاملة، مع ما يعني ذلك من ترغيب وترهيب من جانب أعداء هذا الاتجاه، سواء الإنجليز أو السراي أو الحكومة أو الرأسماليين والإقطاعيين، مع كل ما يملكون من سلطان ونفوذ ومادة، وكنا نعلم فإن هذا لا يمكن أن يستطيع مقاومته إلا من لديه استعداد لذلك»[1].

وقد أزعجت «الضمير» السلطة كثيرًا؛ لكونها لسان حال لحزب سياسي عمالي، ولإقبال العمال المتزايد عليها.

كما تميزت بجرأة موضوعاتها، فلم تمضِ ثلاثة أشهر على الإصدار الأول حتى ألقت السلطات القبض على رئيس التحرير د. عبد الكريم السكري ويوسف المدرك ومحمود العسكري وطه سعد عثمان، وقدمتهم للنيابة بتهمة العمل على قلب نظام الحكم، وتحريض العمال ضد النظام الرأسمالي، فظلوا خمسة أشهر بالحبس الاحتياطي، توقفت المجلة خلالها،

1- طه سعد عثمان الطبقة العاملة والعمل السياسي – كتب عربية.

ثم عاودت الصدور بعد الإفراج عنهم حتى أغلقها، وصادر ترخيصها إسماعيل صدقي في حملته المشهورة على الوطنيين والصحف عام 1947.

ونشرت مجلة «صوت العامل»، إحدى وثائق لجنة العمال للتحرير القومي الصادرة في 8 أكتوبر 1945 تحت عنوان: «نداء وبيان» وجاء فيه: «أيها المواطنون.. الفقر يستبد بنا... والمرض ينهك قوانا.. والجهل يتفشى في أوساطنا. أنه عدو واحد. الاستغلال، فأصحاب المصانع وأصحاب الأملاك لا يعرفون دستورًا إلا زيادة أرباحهم ولا قانونًا إلا استعبادنا، ولا راحة إلا استنفاد قوى الشعب».

وبضيف بيان لجنة العمال: «نريد إنقاذًا.. نريد أن نعيش عيشة الإنسان، وأن تكون لنا المساكن الصحية، وأن نقدر على إرسال أولادنا للمدارس»[1].

**«مجلة العمل»:**

صدرت يوم 26 سبتمبر 1946 لصاحبها ورئيس تحريرها عبد العليم المهدي، وكانت لسان حال حزب العمال المصري الذي تزعَّمَه النبيل عباس حليم، وقد تواكب صدور المجلة مع إعادة النشاط لحزب العمال المصري بعد اختفائه لمدة، و«عملت على تزييف وعي العمال بقضاياهم المختلفة»[2].

**«عامل المحلة»:**

أصدرت نقابة مستخدمي وعمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة عام 1947 نشرة «عامل المحلة»، و«عُهِد بإدارة تحريرها للصحفي المعادي للعمال عبد العليم المهدي، الذي كان قد وقف ضد إضراب عمال المحلة الذي هاجمته النقابة ووقفت ضده؛ مما أثار سخط العمال وجعلهم يطالبون بإقالة مجلس إدارة النقابة.

وفي محاولة من الحكومة لتدعيم موقف مجلس إدارة النقابة في مواجهة العمال، منحت المجلس كافة الإمكانيات اللازمة لإصدار المجلة؛ لتكون مهمتها تضليل العمال والوقوف ضد المطالبين باستقلالية التنظيم النقابي»[3].

---

1- نص وبيان اللجنة في 1945/10/8 – من أرشيف العمال – وثائق – مجلة صوت العامل – العدد الثاني – أغسطس 1985.

2- طه سعد عثمان – الصحافة العُمَّاليَّة في الأربعينيات.

3- طه سعد عثمان – مصدر سابق.

**رابعًا: الخمسينيات .. الستينيات .. دولة يوليو واتحاد العمال الأوحد وجريدته:**

بحلول عام 1952 كانت الحركة العُمَّاليَّة والنقابية قد بلغت مستوًى من التطور والنضج ربما لم تصل له في أي وقت منذ انطلاقها مطلع القرن العشرين، كانت الحركة العُمَّاليَّة والنقابية في مصر أصبحت طرفًا رئيسًا في معركة التحرر الوطني، وأصبحت فاعلًا في الحياة السياسية.

و«بعد نحو ربع قرن من حل اتحاد العمال الأول على يد حكومة الوفد في 1924، كانت الحركة العُمَّاليَّة المصرية تتهيأ لإعادة تأسيس الاتحاد العمالي في 27 يناير 1952، وبالطبع لم يُعقَد المؤتمر في موعده؛ حيث سبقه بيوم واحد حريق القاهرة.

وبعد مجيء سلطة دولة 23 يوليو 1952، كان الموقف الأول للضباط الأحرار صادمًا، فبعد أسبوعين أضرب عمال كفر الدوار لرفع مطالب مؤجلة وأعلنوا تأييدهم لحركة الجيش، ولكن الشرطة أجهضت الإضراب بالعنف وتشكلت محكمة عسكرية قضت بإعدام العاملين مصطفى خميس ومحمد البقري»[1].

وتعاطت السلطة الجديدة مع العمال والحركة النقابية بسياسة الاحتواء والقمع، وكانت تسعى للسيطرة على الحركة عبر القمع والحصار، ومن ناحية أخرى كانت تسعى لاستيعابها عبر المكاسب التي تقدمها. وبعد خروج عبد الناصر منتصرًا في أزمة مارس، والتي رفض فيها عودة الجيش للثكنات عبر الاتفاق مع نقابات عُمَّاليَّة للإضراب والتظاهر قام بتأسيس اتحاد عام للعمال تابع للسلطة الجديدة عام 1957، كتنظيم نقابي وحيد.

وأصدر الاتحاد الجديد بعد تسعة أعوام كاملة جريدة «العمال» الأسبوعية؛ لتكون لسان حاله عام 1966، كما ظهر العديد من الإصدارات العُمَّاليَّة المعبرة عن اللجان النقابية وبعض النقابات العامة.

وقد عكست هذه الإصدارات أوضاع التنظيم النقابي، وطرق ممارسته للعمل النقابي، فلم تهتم كثيرًا بالقضايا العُمَّاليَّة، ولم تساند تحركات العمال، وأفردت صفحاتها للدعاية لقيادات التنظيم النقابي ومباركة سياسات الحكومة، حتى وإن تعارضت مع مصالح العمال.

---

1- مصطفى بسيوني – العمال ودولة يوليو – مجلة مرايا – دار مرايا للإنتاج الثقافي – العدد 25 - 2021.

ولعل ما يوضح دور وهدف الدولة من إصدار جريدة العمال، باعتبار اتحاد العمال وجريدته الذراع العمالي للنظام، ما قاله وزير القوى العاملة السابق محمد سعفان، مدافعًا عن استمرار الجريدة بعد أن تعثرت ماليًّا وباتت مهددة بالتوقف: «جريدة العمال هي أولى الصحف العُمَّاليَّة العريقة التي جاء قرار إصدارها عام 1966 بامتياز من الرئيس جمال عبد الناصر تقديرًا لدور عمال مصر الوطني.

وظلت جريدة العمال منذ إصدارها داعمة للدولة المصرية، وفي طليعة القوى الوطنية التي تتبنى قضايا الوطن والعمال، فكانت أهم آلة إعلامية تبنت فكرة التعبئة العامة وتوجيه العمال للتبرع للمجهود الحربي في أثناء حرب الاستنزاف؛ لبناء حائط الصواريخ، وتطوير دعم القوات المسلحة الباسلة لرد الاعتبار، وهو ما تحقق في أكتوبر 1973.

واستمرت تؤدي دورها الوطني على أكمل وجه، وتصدت لكل محاولات تقسيم الوطن والمجتمع وأَخْوَنة الدولة في ظل حكم المرشد وجماعته الإرهابية، وكانت الداعمة لثورة 30 يونيو 2013»[1].

**السبعينيات والثمانينيات:**

وعلى الرغم من استمرار سيطرة الدولة على التنظيم النقابي في سبعينيات القرن الماضي بعد رحيل عبد الناصر، فإن الحركة العُمَّاليَّة باتت أكثر قدرة على الاحتجاج خصوصًا مع تبني السادات لقوانين الانفتاح الاقتصادي، التي انعكست بالسلب على حقوق العمال والقطاع العام، وفتحت الطريق أمام القطاع الخاص المصري والأجنبي للاستثمار على حساب العمال.

وتُوِّجت هذه الموجة من الاحتجاجات بانتفاضة يناير 1977 الشعبية، ضد غلاء الأسعار وإلغاء الدعم، والتي لعبت فيها الطبقة العاملة دورًا مركزيًّا.

«مهدت الاحتجاجات العمالية في السبعينيات أمام الحركة العُمَّاليَّة لصعود جديد، بعد أن أمدتها بدماء جديدة من الكوادر العُمَّاليَّة، بعد فترة انقطاع في الحركة، وكان صعود الحركة العُمَّاليَّة في الثمانينيات امتدادًا لتلك الموجة القصيرة التي شهدتها السبعينيات.

---

1- سعفان ورشوان يستجيبان لحل الأزمة المالية لتقنين جريدة العمال – المصري اليوم – 11 مارس 2021.

وشهدت الثمانينيات معارك عُمَّاليَّة كبرى في مراكز صناعية رئيسة، مثل: المحلة الكبرى، وكفر الدوار، وشبرا، والسكة الحديد، والحديد والصلب، وكان الموضوع الرئيس لهذه الاحتجاجات هو الأجر المتغير.

وقد شهدت الحركة العُمَّاليَّة في الثمانينيات أيضًا ظهور جيل جديد من القادة العماليين والنقابيين، والذين بدأ أغلبهم في الانخراط في الحركة العُمَّاليَّة في السبعينيات، وكانوا إما منتخبين في اللجان النقابية المصنعية، أو خارج مجالس النقابات بالكامل، ولكنهم يقومون بدور قيادي وسط العمال، وارتبط عدد غير قليل منهم بمنظمات اليسار»[1].

وفي هذا السياق الاقتصادي والسياسي، بدأت المجلات والنشرات العُمَّاليَّة في الظهور مجددًا، منذ منتصف الثمانينيات؛ لتنقل نبض المعارك العُمَّاليَّة، وتسعى للإجابة عن أسئلة اللحظة من نوعية: كيف نواجه هجوم الدولة على حقوقنا؟ وما هي أهم مطالب الحركة العُمَّاليَّة؟ وكيف ننتزع تنظيمنا النقابي من يد أعدائنا؟ إلخ.

ولنبدأ في إلقاء نظرة سريعة على عدد من المجلات التي نجحنا في العثور عليها.

**أولًا: «صوت العامل»:**

وهي مجلة غير دورية تهتم بشؤون النقابات والعمال، «أسسها المحامي الشيوعي أحمد شرف الدين، وشارك في تحريرها الكثير من قادة وشيوخ الحركة النقابية والعُمَّاليَّة؛ لتصدر بقروش المؤسسين البسيطة 9 أعداد خلال الفترة من فبراير 1985 وحتى أغسطس 1989، وتوقف بعض القبض على بعض محرريها بعد أحداث شركة الحديد والصلب، واتهامهم بتحريض العمال على الإضراب»[2].

وتدافع المجلة في عددها الأول في فبراير 1985 عن مشروعية سلاح الإضراب، بعد أن جرَّمَت الحكومة الإضرابات وأحالت المضربين للمحاكمة، كما جرى مع قيادات إضراب السكة الحديد عام 1986.

---

1- مصطفى بسيوني – مصدر سابق.

2- سمير شرف الدين ومحمد عبد السلام – أحمد شرف الدين القائد اليساري المدافع عن العمال – مجلة مرايا – دار مرايا للإنتاج الثقافي – العدد 25-2021.

وفي هذا السياق كتب أحمد شرف الدين سلسلة مقالات تحت عنوان: الإضراب المفترى عليه، وتتناول فيه مشروعية حق الإضراب، وموقف دول العالم من هذا الحق[1].

كما ألقت «صوت العامل» الضوء على فعاليات اللجنة القومية للتضامن مع عمال السكة الحديد، والتي ضمت أحزابًا سياسية: التجمع والناصري والعمل، ونقابات مهنية في مقدمتها لجنة الحريات بنقابة المحامين، ولجان نقابية عُمَّاليَّة في حلون وشبرا الخيمة، والتي عقدت مؤتمرات عديدة للتضامن مع العمال، وأعدت عريضة لجمع التوقيعات، ووجهت رسائل إلى منظمة العفو الدولية، وأصدرت كتابًا عن «كفاح عمال السكة الحديد»، وحشدت عددًا كبيرًا من المواطنين والعمال لحضور جلسات المحاكمة، والتي انتهت ببراءة العمال[2].

بينما يطرح عطية الصيرفي القيادي العمالي اليساري في نفس العدد في باب «قضية للمناقشة»، موضوع التعددية النقابية تحت عنوان: «حول تعدد المراكز النقابية»، انتقد فيه «الشمولية النقابية، التي زرعتها سلطة دولة 23 يوليو»؛ حيث تم تحويل الحركة النقابية إلى مجرد مؤسسة حكومية، بينما أصبح النقابي مجرد موظف، وذلك عبر مجموعة من الخطوات التي اتخذتها السلطة؛ من أهمها تطهير النقابات من الشيوعيين، ثم فرض العضوية الجبرية للعمال في النقابات، وفرض مركز نقابي واحد، ثم رشوة النقابيين لخلق أرستقراطية عُمَّاليَّة، إلى جانب سيطرة العسكريين وضباط المخابرات على الحركة العُمَّاليَّة، وإهدار استقلالية وديمقراطية التنظيم النقابي عن طريق ربطه قانونًا بعضوية حزب الحكومة الأوحد».

ويواصل الصيرفي السباحة ضد التيار السائد، حتى في أوساط غالبية اليسار حينذاك، قائلًا: «قد يرى البعض أن تعدد المراكز النقابية هي مجرد فكرة انقسامية لبعثرة الحركة النقابية. والحق أنه لا توجد في بلادنا وحدة نقابية حتى يمكن تقسيمها، بل هناك انقسامات بين الصفوة والجماهير العُمَّاليَّة العريضة، وبين النقابيين الرسميين بعضهم البعض، حيث تتشكل شلة لكل مركز من مراكز السلطة المختلفة.

---

1- الإضراب المفترى عليه – مشروعية حق الإضراب وموقف دول العالم من هذا الحق – أحمد شرف الدين – صوت العامل – العدد الأول – فبراير 1985.

2- حركة التضامن مع عمال السكة الحديد – أحمد شرف الدين – صوت العامل – العدد 8 – نوفمبر 1986.

ويواصل الصيرفي مستشرفًا المستقبل: «وهذه الانقسامات سوف تتزايد مع بقاء الشمولية النقابية، طالما بقي التنظيم النقابي في يد السلطة، بعيدًا عن كفاح العمال المطلبي؛ ولذلك فإن تعدد المراكز النقابية هو الحل لبناء تنظيمات نقابية بإرادة العمال واختيارهم الحر، فالقضية أن توجد نقابة موالية للعمال ومتحررة من هيمنة السلطة، وقد يكون التعدد خطوة إلى الخلف، ولكن من أجل خطوات للأمام»[1].

وفي العدد الثاني، أغسطس 1985، تواصل «صوت العامل» فضح العيوب الكبيرة والهيكلية في الاتحاد الرسمي، والتي تَحُول دون قيامه بتأدية مهامه كمنظمة تدافع عن العاملين بأجر، فيكتب القيادي العمالي اليساري صابر بركات مقالة مهمة تحت عنوان: «المدير العام نقابي.. ورئيس الاتحاد وزير».

وترسم المجلة خريطة طريقة لاسترداد النقابات، والتي تحولت إلى سلاح في يد خصوم العمال، فابتعدوا عنها، وطالبوا بإسقاطها. ويتذكر كاتب هذه السطور الشعار الرجعي الذي كان يتردد وسط احتجاجات العمال: «لا نقابة بعد اليوم»، تعبيرًا عن مدى الغضب من دور النقابات المتواطئ، فيكتب القيادي العمالي اليساري صلاح الأنصاري، مقالًا بعنوان: «كيف نسترد نقاباتنا؟»، جاء فيه: «إن استرداد نقاباتنا المغتصبة من جانب السلطة وأعوانها وذيولها لا يمكن أن يتحقق إلا بإعادة النظر في قانون النقابات العُمَّاليَّة؛ بحيث يكون معبرًا عن الجمعية العمومية، وإلغاء سلطة المدعي الاشتراكي في الاعتراض على المرشحين النقابيين، والتأكيد على حق الإضراب والاعتصام والتظاهر السلمي، والمفاوضة الجماعية، وتأهيل الحركة النقابية لممارسة هذا الحق، وعقد الجمعية العمومية للجنة النقابية وممارسة دورها الغائب، وعودة الشخصية الاعتبارية للجنة النقابية، والتأكيد على أهمية المندوب واختياره بالانتخاب، وعدم الجمع بين أي مركز نقابي ومنصب وزاري، وأخيرًا رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات على أموال التنظيمات النقابية»[2].

وتواصل مدفعية المجلة الثقيلة الهجوم على التنظيم النقابي الحكومي، فيكتب عطية الصيرفي مرَّةً أخرى في العدد الخامس مقالة تحت عنوان: «الاتحاد العام للعمل.. لماذا

1- عطية الصيرفي – قضية للمناقشة – تعدد المراكز النقابية – العدد الأول – فبراير 85.

2- صلاح الأنصاري – كيف نسترد نقاباتنا؟ صوت العامل – العدد الرابع – يناير 1986.

يباركه اليمين ويلعنه اليسار؟» يتناول فيه انحيازات الاتحاد الرسمي، وكيف صار معبِّرًا عن مصالح الرأسماليين.

وتصدت «صوت العامل» لفكرة تحويل النقابات إلى مؤسسات استثمارية عبر إنشاء بنك للعمال، يشارك في ملكية أسهمه الاتحاد العام ونقاباته العامة، ومؤسسة الثقافة العُمَّاليَّة، والمؤسسة الاجتماعية العُمَّاليَّة.

وقالت المجلة في تحقيق للنقابي اليساري الراحل أحمد عبد الرازق: «إن دخول النقابات في لعبة الاستثمار يفسد المناخ النقابي برُمَّته، ويزرع مفاهيم تتعارض مع الروح النقابية القائمة على تطوع النقابي بلا أجر لخدمة زملائه العمال، ولكن وجود سبعة من قيادات الاتحاد أعضاء في مجلس إدارة البنك، إلى جانب إنشاء شركات بمساهمة البنك سيتيح الفرصة للنقابيين لتولي مناصب إدارية عليا يتقاضون عنها مرتبات ومكافآت وبدلات مجزية، فينفصلون أكثر وأكثر عن قواعدهم العُمَّاليَّة، ويفقدون صفتهم العُمَّاليَّة، ويتحولون إلى عناصر رأسمالية تلتقي مصالحها مع مصالح الرأسماليين أرباب العمل»[1].

### ثانيًا: أوراق عُمَّاليَّة:

ومع منتصف الثمانينيات أصدر مكتب العمال المركزي بحزب التجمع مجلة «أوراق عُمَّاليَّة»، وفي عام 1987 تحولت إلى جريدة شهرية يشرف عليها سياسيًّا أمين مكتب العمال المركزي القيادي العمالي الراحل عبد الحميد الشيخ، ويرأس تحريرها الصحفي العمالي حسن بدوي.

ويروي حسن بدوي رئيس تحرير جريدة «أوراق عُمَّاليَّة» في شهادته قصة صدور الجريدة العُمَّاليَّة التجمعية قائلًا: صدر العدد الأول من صحيفة «أوراق عُمَّاليَّة» في أول يوليو 1988 بعد الحصول على ترخيص صدورها من المجلس الأعلى للصحافة؛ لتكون ثاني صحيفة يصدرها حزب التجمع، بعد «الأهالي» صحيفته الرسمية التي صدرت عام 1977 ثم توقفت بعد سلسلة من المصادرات الحكومية لها بعد الطبع؛ لتعاود «الأهالي» الصدور من جديد عام 1982.

1- أحمد عبد الرازق – بنك العمال ضد الحركة النقابية – صوت العامل – العدد الرابع – يناير 1986.

وقد سبق صدورَ العدد الأول من «أوراق عُمَّاليَّة» إصدارُ اثني عشر عددًا كان يتم توزيعها داخليًّا على أعضاء الحزب فقط حتى الحصول على الترخيص الرسمي وتوزيعها جماهيريًّا، وكان الترخيص باسم عبد الحميد الشيخ، أمين مكتب العمال المركزي بحزب التجمع، رئيسًا لمجلس إدارة الصحيفة، وحسن بدوي رئيسًا للتحرير.

كانت الجريدة تُطبَع في دار الأمل للطباعة والنشر «مورافتلي»، ووقتها كان التوزيع يتم عن طريق شبكة العمال والمراسلين، ثم انتقلت الطباعة إلى جريدة «الأهرام»، التي كانت تطبع الأهالي، ومعها انتقل توزيع «أوراق عُمَّاليَّة» إلى شركة توزيع «الأهرام»، التي كنا نعاني معها لطرحها الجريدة في منافذ بعيدة عن المناطق العُمَّاليَّة، ونضطر لإعادة توزيع المرتجع عبر شبكتنا.

واستمرت «أوراق عُمَّاليَّة» في الصدور حتى أوائل العام 1991، عندما تم إيقاف إصدارها بقرار من حزب التجمع بدعوى ضعف توزيعها، وأنها تشكل عبئًا ماليًّا على الحزب، رغم أنها لم تكلف الحزب سوى تكاليف الطباعة والورق لصحيفة شهرية كانت تَطبَع وقتها ثلاثة آلاف نسخة فقط نزولًا من عشرة آلاف في أعدادها الأولى.

ويؤكد بدوي أنه كانت هناك ثلاثة أسباب موضوعية داخل حزب التجمع، وأسباب أهم في المجتمع المصري، وراء إصدار الصحيفة:

السبب الأول: هو ما أشارت إليه افتتاحية العدد الأول للجريدة في يوليو 1988؛ حيث ذكرت: «أما لماذا نصدر هذه الصحيفة؟ فالأسباب كثيرة؛ فنحن في زمن رديء نسميه أحيانًا بعصر الانفتاح.. تتدهور فيه أحوال العمال والموظفين المعيشية بشكل متواصل.. تزايد في البطالة.. القطاع العام الذي تأسس بمدخرات المصريين مهدد بالتصفية.. الخدمات المجانية في التعليم والعلاج تكاد تكون انتهت.. وطموحنا في أن نكون المنبر الذي يعبر عن تلك الفئات.. وطموحنا الأكبر أن نكون صادقين في هذا التعبير.. ونحن نعتزم ذلك».

والسبب الثاني: هو عدم وجود جريدة عُمَّاليَّة في مصر تعبر عن مصالح العمال بمختلف فئاتهم وعلى امتداد الوطن، نعم كانت توجد نشرات عُمَّاليَّة، لكنها محدودة النطاق جغرافيًّا، ويتم طبعها وتوزيعها بجهود ذاتية لقيادات عُمَّاليَّة ونقابية، مثل: نشرة «صوت العامل» التي كانت تصدر في حلوان ويتم توزيع نسخ منها باليد في مناطق، مثل: المحلة وشبرا

الخيمة والإسكندرية، ونشرات تُطبَع بنسخ محدودة في حزب التجمع باسم أهالي كل محافظة «أهالي المحلة» «أهالي السويس» وهكذا.

كما أن الجريدة الرسمية الوحيدة التي كانت تحمل اسم: «العمال»، والتي تصدر عن اتحاد نقابات عمال مصر «الحكومي ذي العضوية الإجبارية» كانت تتخذ مواقف معادية من إضرابات العمال، وتتهمهم بنفس التهم الأمنية بأنهم مثيرو شغب، ولا تهتم سوى بالدعاية للنقابات العامة واللجان النقابية المنعزلة عن عمالها.. بل والمعادية لتحركاتهم دفاعًا عن حقوقهم.

والسبب الثالث: كان إلحاح العمال أعضاء الحزب، في كافة مستوياته على طلب مساحات أوسع للقضايا العُمَّاليَّة، ولكُتَّاب من العمال في جريدة الأهالي، وهو ما لم يكن متاحًا في جريدة سياسية عامة معنية بكافة القضايا داخل المجتمع وخارجه، وليس بقضايا العمال فقط، وخاصة بعد تغير سياسة تحرير الجريدة بعد عام 1987؛ لتكون كما قال رئيس تحريرها الجديد، أقل تجهمًا وأكثر خفة وتشويقًا. ومن هنا نشأت الحاجة لصحيفة عُمَّاليَّة تلبي احتياجات العمال في التعبير عن قضاياهم وتخفف الضغط داخل الحزب على إدارة تحرير الأهالي.

ويؤكد بدوي أن «أوراق عُمَّاليَّة» سعت لكي تكون منفتحة ومعبرة عن جموع عمال مصر، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، ويقول منذ العدد الأول لصحيفة «أوراق عُمَّاليَّة»: «منهجًا ثابتًا تم الاتفاق عليه بيني وبين رئيس مجلس إدارتها، عبد الحميد الشيخ، على أن تكون الصحيفة منبرًا لكل العمال، وليس لأعضاء حزب التجمع فقط، وعبرت عن ذلك في افتتاحية العدد الأول بوضوح، حيث قالت:

إننا لا ندعي أننا نمتلك الحقيقة وحدنا، ولكنا على استعداد أن ندافع عما نعتقد أنه الحقيقة، ورغم انتمائنا الحزبي فإننا نعتقد أن قضايا العمال ومشكلاتهم أوسع وأعمق من أي انتماء حزبي، ونعتقد أن نجاحنا يكمن في التعبير عن كل عمال مصر».

ولهذا كانت هيئة التحرير المكونة من أربعة أفراد فقط، هم - بالإضافة إلى رئيس التحرير - كل من الزميل محمود حامد العويضي الصحفي بـ«الأهالي» سكرتيرًا للتحرير، والزميل محمد عزام مسؤول الإخراج الفني للجريدة، وعبد الفتاح طلعت «عضو الحزب العربي الناصري» محررًا، قبل أن يتم تعيينه في جريدة العربي، والزميلة حنان حماد، قبل أن يتم

تعيينها في «الأهالي»، بينما كانت الجريدة تعتمد على مراسلين عمال في مختلف المحافظات والمناطق العُمَّاليَّة، كما كان كُتَّاب الأعمدة والمقالات لقادة عماليين من مختلف فصائل اليسار داخل حزب التجمع وخارجه، وكان هناك تعاون أيضًا من مهتمين بقضايا العمال في مصر والعالم، قاموا بترجمة أخبار ومقالات وتقارير عن أحوال العمال في كافة أنحاء العالم، منهم المحامي الراحل شحاتة هارون، وطالب الجامعة الأمريكية وقتها خالد داود، القيادي بالحزب الديمقراطي الاجتماعي الآن.

وأفردت الصحيفة صفحاتها منذ العدد الأول لرصد تحركات وإضرابات العمال شهريًّا بانتظام، كما تبنت قضايا الحريات النقابية، وتصادف أن الجريدة صدرت في العام الذي اعتبره الاتحاد العالمي للنقابات عامًا للحريات النقابية، وهو ما تحدث عنه الزميل صابر بركات، النقابي وقتها بشركة الدلتا للصلب، في عموده الثابت بالصحيفة، وطرحت الجريدة ضرورة الفصل بين منصبي وزير القوى العاملة ورئيس اتحاد نقابات العمال، من منطلق استقلالية الحركة النقابية، والتصدي للهيمنة الحكومية على النقابات، وكان التحقيق الرئيس للعدد الأول حول قضية الأجور، وضرورة ربطها بسلة السلع والخدمات الضرورية لأسرة العامل، وتصدت لقضايا تدهور أحوال معيشة العمال والفصل التعسفي لقادتهم، وتسريح العمال، وخصخصة القطاع العام، والفساد في النقابات العامة(..).

وفي العدد الأول كتب عبد الحميد الشيخ عن قضية حق الإضراب، وكتب محمود حامد عمودًا بعنوان: «خذوا أجورنا وأعطونا الطعام»، وكتب عبد المجيد أحمد النقابي بشركة غزل كفر الدوار عن «الغلاء المستورد»، وكتب الشيخ خليل عبد الكريم، القيادي بحزب التجمع، عن قيمة العمل في الإسلام، وكتب رئيس التحرير عمودًا أكد أنه لا سبيل لمقاومة الفساد في الحركة النقابية إلا برقابة عُمَّاليَّة حقيقية على مواقع العمل والنقابات من خلال عودة لجان الإنتاج، وتعميم نظام المندوبين النقابيين، وانتزاع أوسع ديمقراطية عُمَّاليَّة بإسقاط كل النصوص والقوانين التي تتيح لجهات الحكم والأمن والإدارة التدخل في اختيار ممثلي العمال.

كما حرَصَت الصحيفة على تقديم صفحة للثقافة العُمَّاليَّة والإبداع العمالي، دشنها في العدد الأول حوار مع المفكر الراحل محمود أمين العالم حول الأدب والعمال، وشعر عن الفقراء لعبد الله النديم، وآراء الروائي المبدع العامل محمد صدقي عن رؤيته للأدب والعمال

أيضًا؛ كما تضمنت الصحيفة صفحة للرياضة العُمَّالِيَّة كان يحررها حسن بديع الصحفي بـ«الأهالي»، ثم بجريدة «العربي».

ولم تنفصل الصحيفة منذ عددها الأول عن قضايا العمال العرب وفي العالم، فنشرت تقريرًا أعده الزميل خالد داود عن دور عمال فلسطين في الانتفاضة المستمرة، وأمدنا شحاتة هارون المحامي بأخبار مترجمة عن الصحف الفرنسية عن عمال إسبانيا، وإضرابات ومظاهرات عمال الدومينيكان.

ومع توالي أعداد الصحيفة كان يتزايد الكُتَّاب والمراسلون، ففي العدد الثالث انضم للكُتَّاب القائد النقابي طه سعد عثمان، ومن بعده القائد العمالي عطية الصيرفي، ومحمد فرج، من أمانة التثقيف المركزية بالتجمع، ثم د. رفعت السعيد بالكتابة عن صفحات من تاريخ عمال مصر، كما انضم للمساهمة التحريرية الزملاء: كفاح أحمد، وحنان حماد، وحسني حسن، والقائد العمالي بشركة الحديد والصلب مصطفى نايض.

ويرفض بدوي ربط موقف التجمع الرافض للتعددية النقابية بوجود قيادات عُمَّالِيَّة تنتمي له تشغل مناصب قيادية في الاتحاد العام، ويقول: «التجمع كانت رؤيته ليست فقط بناءً على وجود أعضاء له في نقابات عامة، مثل: عبد الرحمن خير، وكمال واصف، وصلاح الأنصاري.. ولكن أيضًا كانت له وجهة نظر تتمثل في عدم تفتيت الحركة النقابية، مع تصور أن وجود عدد كبير من اليساريين داخل التجمع وخارجه في اللجان النقابية يمكن أن يلعب دورًا في تطوير الاتحاد، مع انتقاد مواقفه المرتبطة بالحكومة».

ويضيف: وكانت هناك وجهة نظر أخرى داخل مكتب العمال المركزي لا تتفق مع التعددية، ولكنها تدعو لحرية واستقلال الحركة النقابية عن الحكومة، وكان هذا منعكسًا على أوراق عُمَّالِيَّة، وكان عطية الصيرفي فقط هو من يدعو صراحة إلى التعددية داخل التجمع.

ويختتم بدوي كلامه قائلًا: «أعتقد أنه من الضروري وجود صحيفة عُمَّالِيَّة؛ لضرورتها في توعية العمال بمختلف القضايا، وتعريف عمال كل موقع بأحوال زملائهم في المواقع الأخرى، وإحياء روح التضامن العمالي، وتكون أداة تواصل للعمال داخل كل موقع وعلى امتداد الوطن كله»[1].

1- أسئلة حصلنا على إجاباتها من الكاتب الصحفي حسن بدوي رئيس تحرير أوراق عُمَّالِيَّة عبر الميل – يوم 8 أكتوبر 2023.

**ثالثًا: النشرة المصنعية «الصنايعية» لعمال الحديد والصلب:**

لم يكن ظهور أول نشرة مصنعية في منطقة حلوان جنوب القاهرة من قلعة الحديد والصلب بالتبين مفاجأة؛ فالقيادات العُمَّاليَّة بالشركة نجحت في بداية السبعينيات في إنشاء لجان للمندوبين، قبل أن تعيد الكَرَّة مرة أخرى في أواخر الثمانينيات، ولا ينسى أحد موقف عمال الحديد والصلب العظيم في رفض التطبيع واستقبال الرئيس الصهيوني إسحاق نافون عام 1980، مما اضطر الرئيس السادات إلى إلغاء زيارة نافون للحديد والصلب.

كما لعب تواجد قيادات عُمَّاليَّة تنتمي إلى كل التنظيمات والحركات اليسارية والشيوعية؛ بداية من حزب التجمع وانتهاء بالتروتسكيين، بالشركة دورًا مهمًّا في تطوير الوعي النقابي والسياسي للعمال.

وصدر العدد الأول من نشرة «الصنايعية» في ديسمبر 1985، وصدر منها سبعة عشر عددًا، كتبها وحررها وطبعها ودفع ثمنها العمال، فكانت نشرة من العمال وللعمال.

وعبرت «الصنايعية» عن مشكلات عمال الصُّلب ودافعت عن مطالبهم في مواجهة تعسف الإدارة وتخاذل اللجنة النقابية، وأفردت صفحاتها للحقوق الديمقراطية للعمال، مطالبة بحق العمال في الإضراب، ودعت لضرورة إنشاء نظام المندوبين النقابيين، واتسعت صفحاتها لكل صاحب رأي أو مشكلة من عمال الحديد والصلب.

ويقول كمال عباس القائد العمالي السابق في الحديد والصلب، ومدير دار الخدمات النقابية والعُمَّاليَّة: «لجنة العمال اليساريين داخل مصنع الحديد والصلب أصدرت مجلتها «الصنايعية»، التي كانت تعتمد بالكامل على مجهود العمال، وكان يقوم بمراجعتها الشيوعي الراحل هاني شكر الله، وقد كان لتلك المجلة أثر مهم في توعية العمال، والعمل على توجيههم وتوحيد صوتهم»[1].

ويروي صلاح الأنصاري القائد العمالي والنقابي السابق في شركة الحديد والصلب قصة إصدار «الصنايعية» فيقول: «كنا نصدر أهالي التبين والعياط من خلال حزب التجمع، ولكنها لم تُضِف شيئًا للعمل الحزبي، وكان تركيزها على مشكلات المصانع، بحكم أن

1- كمال عباس – من مصادفة يناير 77 إلى حلم الحديد والصلب – مجلة مرايا – دار مرايا للإنتاج الثقافي – العدد 25–2021.

غالبية كاتبيها من العمال، وتزامن ذلك مع بروز مشكلات داخلية في مقر التجمع بالتبين بدأت تنعكس على نشاطنا، فوجدنا أنه من الأفضل أن نؤسس نشرة جديدة نطبعها خارج التجمع، ونكتبها بأيدينا، ونوزعها بمقابل مالي بسيط».

وكانت المجلة تصدر عن لجنة العمال اليساريين داخل الشركة، و«كان صاحب الفكرة كمال عباس، بينما فكرة توزيع العدد بمقابل مالي كانت فكرة المحامي الاشتراكي الراحل يوسف درويش، على أساس أن العامل سيهتم بقراءة النشرة عندما يدفع مقابلًا ولو زهيدًا».

ويضيف الأنصاري: «كان العمال بيكتبوها ونقوم ببيعها بربع جنيه أول الشهر والعمال لسة قابضة.. وكنا بنطبع منها حوالي 500 نسخة ماستر في مطبعة في وسط البلد».

ويواصل حديثه متذكرًا بأسى: «أيام عظيمة، انتهت بتصفية الشركة ذاتها عام 2021، كانت النشرة فيها باب اسمه: «شواكيش» أشبه بفزورة تشير لشخص والناس تستنجه، العمال حبوا اللغة البسيطة ولقينا مساهمات من العمال في الكتابة.. وكان لها دور مهم في الانتخابات النقابية التي جرت عام 1989، وكان رؤساء القطاعات حريصين على شرائها وبيدفعوا تبرعات عشان المجلة كانت بتهاجم رئيس مجلس الإدارة».

ولكن تأثير «الصنايعية» المتزايد في الشركة، كما يقول الأنصاري، اعتمد كذلك على «وجود قاعدة لها في الأقسام هي الأسر، التي لعبت دورًا مهمًّا في الشركة منذ السبعينيات كأشكال نقابية مرتبطة بالعمال في مواقعهم، وكان من أوائل المنادين بها هو القيادي اليساري الراحل سيد عبد الراضي، الذي كان يعمل في قطاع الديزل».

ويضيف الأنصاري: «تم تعيين دفعة من خريجي الجامعة بالشركة في السبعينيات، فنقلوا إلينا فكرة الأسر، وناقشناها واقتنعنا بها كشكل نقابي موازٍ في ظل عدم وجود أي دور للنقابة».

ويضيف: «كان العامل يدفع 50 قرشًا رسم اشتراك.. وكان لها مجلس إدارة منتخب، وبتصدر مجلة حائط بيتم تعليقها على حائط القسم، وكان معترفًا بها من قِبَل الإدارة، وساهمت في حل المشكلات الفردية، وكانت تتبنى مطالب العمال في قطاعها، وتتفاوض مع الإدارة وتحرز مكاسب، وهكذا فالأسر ثم نشرة «الصنايعية» أوجدا حالة تنظيمية في الحديد والصلب موازية للتنظيم النقابي الرسمي».

ويوضح تفاصيل هذه التجربة المهمة فيقول: «كانت الأسر تتفاوض مع رئيس مجلس إدارة الشركة حينذاك علي حلمي، حول رفع الحوافز، وكان أمن الدولة على الخط.. وفي إحدى المرات طلب الأمن من رئيس مجلس الإدارة الاستجابة لمطالبنا بزيادة الحوافز طالما أن الزيادات المطلوبة بسيطة».

ويفسر الأنصاري ذلك بأن «الأمن لم يكن يريد صداعًا في الشركة، وكانت سياسة الأمن في هذه الفترة التهدئة، ما أتاح لنا فرصة لتوزيع النشرة في كل المصنع بدون ضغوط، وكنا بنطبع حوالي 500 نسخة».

ولذا، والكلام للأنصاري، «عندما نجحنا في الانتخابات النقابية، بعد اعتصام الحديد والصلب الدموي عام 1989، كانت التربة مهيَّأة لتفعيل المندوب النقابي من جديد، واستغللنا شرط أن يحوز المندوب ثقة زملائه؛ لإجراء انتخابات لاختيار مندوب لكل 100 عامل، ولكن النقابة العامة للصناعات الهندسية، شعرت أن هناك تنظيماً عماليًّا حقيقيًّا منحازًا لقضايا العمال داخل التنظيم النقابي الحكومي، فحلوا اللجنة النقابية، التي كان اليسار يحوز أغلبية مقاعدها»[1].

**رابعًا: التسعينيات:**

عرقلة التحولات الاقتصادية التي قامت بها الدولة في مطلع التسعينيات، تحت عنوان: «سياسة التكيف الهيكلي»، موجة الاحتجاجات العُمَّاليَّة التي تصاعدت في الثمانينيات.

و«تضمنت تلك السياسات طرح مشروعات القطاع العام للخصخصة، وفتح الباب أمام العمال للخروج على المعاش المبكر، بالإضافة إلى إجراء تغييرات عميقة في تشريعات العمل، وهو ما أدى إلى حالة ارتباك واضحة في صفوف العمال»[2].

وعلى الرغم من الركود الذي اتسمت به فترة التسعينيات على صعيد الحركة العُمَّاليَّة، كانت هناك بعض الإضرابات، وإن كانت أقل عددًا من الثمانينيات، مثل: اعتصام عمال النصر للسيارات، واعتصام عمال طرة الأسمنت ومواقع أخرى، ولكن كان أضخم الاحتجاجات العُمَّاليَّة في التسعينيات هو اعتصام شركة مصر للغزل والنسيج في كفر الدوار، والذي نظمه

1- مقابلة مع القائد العمالي صلاح الأنصاري – الجيزة – 25 سبتمبر – 2023.

2- مصطفى بسيوني – مصدر سابق.

العمال احتجاجًا على تعسف رئيس مجلس الإدارة؛ إذ اعتبروا سياسته المتعسفة ضد العمال تمهيدًا للخصخصة.

**أولًا: «كلام صنايعية»:**

وبعد نحو عشر سنوات من توقف «صوت العامل» و«أوراق عُمَّاليَّة»، ظهرت مجلة عُمَّاليَّة جديدة، هي «كلام صنايعية»، ولكن هذه المرة عن منظمة غير حكومية هي دار الخدمات النقابية والعُمَّاليَّة.

ودار الخدمات التي اتخذت من مدينة حلوان جنوب القاهرة مقرًّا لها، أنشأها عدد من القيادات العُمَّاليَّة اليسارية في أواخر الثمانينيات؛ لتقديم الدعم القانوني ونقل الخبرات العُمَّاليَّة، وتنظيم الدورات التثقيفية، إلى جانب متابعة تطورات الحركة العُمَّاليَّة والنقابية، واهتمت بشكل خاص بالدفاع عن الحريات النقابية وفضح التنظيم الرسمي.

وأصدرت الدار مجلة «كلام صنايعية»، والتي صدر عددها الأول في أكتوبر عام 1998، ولم تتوقف إلا عام 2013 بعد إصدار 165 عددًا.

وفي عددها الأول نشرت المجلة عمودًا تحت عنوان: «كلمة الدار» جاء فيه: «كلام صنايعية» ستكون صوتًا للمقهورين والبَنَّائين والباحثين عن الحقيقة، وأملًا للمبشرين بفجر جديد للحركة العُمَّاليَّة المصرية، تخفق فيه رايات العمال، وتُرفَع عنهم فيه المظالم، وتنكسر قيود تنظيمهم».

ووضع الماكيت الرئيس لها الصحفي اليساري الكبير هاني شكر الله، وتناوب على رئاسة تحريرها عدد من الصحفيين من بينهم خالد البلشي نقيب الصحفيين الحالي.

واهتمت المجلة، التي صدرت شهريًّا، بتغطية الأحداث العُمَّاليَّة المهمة، وامتد نشاطها إلى تغطية حركة العمال في المدن الصناعية الجديدة، مثل: السادات، والعاشر من رمضان، والسادس من أكتوبر، وكذلك في صعيد مصر.

**أولًا: التبشير بالتعددية النقابية:**

واهتمت الدار بتفنيد عيوب الاتحاد الحكومي الهيكلية وتعريتها أمام العمال، مبشرة بالتعددية، فاستكتبت قائد عمالي تونسي، هو الحبيب قيزة رئيس جمعية محمد علي للثقافة

العُمَّاليَّة، الذي دافع عن التعددية، معتبرًا «أنها تنتج عن تناقضات داخلية، وتتحول إلى أمر واقع، عندما تظهر قوى جديدة ويصبح نموها مصطدمًا بالتحجر الهيكلي للتنظيم النقابي وانسداد أفقه، ومثال ذلك: تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 46 بقيادة فرحات حشاد»[1].

ثانيًا: الحث على عمل تغيير مجالس إدارات النقابات العامة والاتحاد:

وبمناسبة اقتراب دورة الانتخابات النقابية لعام 2001 طرحت الدار في كلمتها في 2001 تساؤلًا: لماذا النقابات العُمَّاليَّة هي الوحيدة من بين كل المنظمات النقابية التي لم يَطُلْها التغيير؟

وفي هذا السياق كتب كمال عباس، مدير دار الخدمات، وأحد مؤسسيها مقالة تحت عنوان: «عايزين تغيير حقيقي» قائلًا: «هل نستطيع أن نجعل التغيير القادم يتعدى حدود اللجان النقابية القاعدية؛ ليصل إلى مجالس إدارات النقابات العامة، ومجلس إدارة الاتحاد، وأن يكون تغييرًا حقيقيًّا وليس على مقاس المحتلين القدامى، وإذا كنا لن نستطيع تحرير النقابات وإجلاء هؤلاء المحتلين عنها، خاصة أنهم - وبحكم النصوص القانونية المفصَّلة على مقاسهم - ليسوا مضطرين للترشيح في القواعد، فهم سوف يصعدون إلى مستويات التنظيم النقابي العليا بعيدًا عن العمال (..)، فهل نستطيع في هذه الانتخابات أن نطرح حلًّا لهذا المأزق، ونطالب بحقنا الطبيعي في إنشاء نقابات مستقلة تعبر فعلًا عن إرادة العمال، وقادرة على الدفاع عنهم في مواجهة هذه الأوضاع التي تزداد سوءًا يومًا بعد الآخر؟[2].

**ثالثًا: الجدال الثري حول تسييس النقابات:**

وطرحت «كلام صنايعية» للنقاش قضيَّةً مهمة وخلافية بين القيادات العُمَّاليَّة واليسارية، بشأن طبيعة وحدود دور النقابات العُمَّاليَّة، وعلاقتها بالسياسة، وحدود تسييسها.

وفتحت صفحاتها للباحث والمترجم الاشتراكي الثوري عمر الشافعي في العدد الثاني، في

---

1- الحركة النقابية بين الوحدة والتعدد - الحبيب قيزة - مجلة كلام صنايعية - دار الخدمات النقابية والعُمَّاليَّة - العدد السابع، سبتمبر 1999.

2- كمال عباس - عايزين تغيير حقيقي - كلام صنايعية - دار الخدمات النقابية والعُمَّاليَّة - العدد الثالث عشر - أغسطس 2020.

عدد فبراير 1999، الذي دافع عن تسييس النقابات وثوريتها، حيث نشر مقالًا تحت عنوان: «النقابات ليست شكلًا ثابتًا».

وانتقد الشافعي القيادات العُمَّاليَّة المعارضة لتسييس النقابات وتثويرها، وتصويرهم لأصحاب هذا الطرح بأنهم من «المغامرين الذين لا يفهمون طبيعة النقابات».

وفي هذا السياق يقول الشافعي: «يقال: إن النقابة مؤسسة تدفع عن المصالح الاقتصادية للعمال داخل إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية؛ أي: أنها تعمل على تحسين شروط الاستغلال، وليس القضاء على الاستغلال ذاته».

ويضيف: «فإذا نادى منادٍ بتسييس أو تثوير النقابات، يُتَّهَم على الفور بأنه مغامر لا يفهم «طبيعة» النقابات، ومع ذلك إذا نظرنا إلى نشأة وتطور النقابات تاريخيًّا، نجد أنها اتخذت أشكالًا شديدة التنوع في فترات وبلدان مختلفة»، مشيرًا إلى أن «الطبيعة الملموسة لنقابة بعينها في زمان ومكان محدد، كانت تتحدد دائمًا وفقًا لمستوى الصراع الطبقي في المجتمع».

ويستشهد الكاتب بأمثلة من تاريخ الحركة العُمَّاليَّة العالمية مع بداية ظهور النقابات خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر في إنجلترا؛ حيث اتخذت النقابات نتيجة للاستغلال البشع طابعًا نضاليًّا، وراحت تربط بين النضال الاقتصادي وبين النضال من أجل التغيير الجذري للمجتمع.. ويومها كانت الصلة وثيقة بين النقابات والقوى السياسية الثورية.

ولكن وضع النقابات لم يستمر كذلك مع تغير الظروف؛ نتيجة للانتعاش الاقتصادي في بريطانيا، وهبوط مستوى الصراع الطبقي في منتصف القرن التاسع عشر، وظهور شريحة من البيروقراطية تحظى بتقدير أصحاب العمل والدولة، وتعمل على حصر نشاط النقابات في أضيق الحدود.

وتحولت النقابة إلى لعب دور الوسيط، الذي يدير الصراع الطبقي؛ بحيث يَحُول دون وصوله إلى مرحلة الانفجار الثوري.

ويخلص الكاتب إلى أن الرأسمالية خارج الدول الصناعية المتقدمة «أضعف من أن تتحمل النضال الاقتصادي للنقابات؛ ولذا فإن هذه الدول لا تريد سوى نقابات صورية، إذا

وجدت، وهذا هو الوضع في مصر، ويستمر سائدًا طالما استمر مستوى الصراع الطبقي منخفضًا».

ويختتم الكاتب مقاله قائلًا: «ولكن مع تفجر الصراع الطبقي، فإن الطبقة العاملة تعزز بكفاحها وإبداعها نقابات تدافع عن مصالحها، تربط بين الاقتصاد والسياسة، وتتحدى النظام الاجتماعي برمته، وتلك هي النقابات التي ينبغي على المناضل العمالي الحقيقي أن يسعى إليها في مصر اليوم وغدًا»[1].

وهي الرؤية التي اشتبك معها القيادي العمالي الاشتراكي صلاح الأنصاري، وكتب محذِّرًا من «الخلط بين أدوار النقابة والحزب السياسي، فالنقابة منظمة أنشأها العمال لكي تعمل على تحسين ظروف وشرط العمل، وهي تنظيم مفتوح لكل عامل يقبل عضويتها، أما الحزب فهو منظمة سياسية ينضم إليها كل من يؤمن بأفكارها وخطها السياسي، وتعمل للوصول للحكم لتنفيذ برنامجها».

ويؤكد الأنصاري على «أن الخبرة خلال العقود الماضية تحدثنا بأن كثيرًا من القيادات والزعامات التاريخية وقعت في خطأ تحميل النقابة بمهام لا تستطيع القيام بها بحكم طبيعتها، وهو ما كان له آثار وخيمة على النقابات والمجتمع، كما أن إخضاع النقابة لأهداف حزبية وسياسية باعد بين النقابات ودورها، وأدى إلى فِقْدان النقابة لاستقلاليتها، وانفضاض العضوية عنها».

ويواصل الأنصاري شرح وجهة نظره قائلًا: «إن هذا الطرح لا يختلف أبدًا مع كون أن للنقابة دورًا سياسيًّا، فليس من المعقول أن تقف النقابة موقف المتفرج من قضية الديمقراطية في المجتمع، وأن تقف مكتوفة الأيدي من السياسات الاقتصادية التي تعتدي على حقوق العمال، ولا تشترك في الدفاع عن استقلال الوطن».

والسؤال هنا والكلام للأنصاري: «هل المقصود بتثوير النقابات: أن يكون من ضمن مهام النقابة مهمة الوصول للسلطة؟».

وهكذا فتحت مجلة «كلام صنايعية» حوارًا ممتدًّا بين تيارين داخل الحركة العُمَّاليَّة والنقابية،

---

1- عمر الشافعي – النقابات ليست شكلًا ثابتًا – كلام صنايعية – دار الخدمات النقابية والعُمَّاليَّة – العدد الثاني – نوفمبر 1998.

وهو ما يشير إليه الأنصاري في خاتمة مقاله قائلًا: «إن الخلط بين الحركة العُمَّاليَّة والنقابية، والعلاقة بين العمل النقابي والسياسي، وقضية العلاقة بين النقابة والحزب، واختلاط المفاهيم حول دور كل منها، من القضايا التي تحتاج إلى فتح باب الحوار حولها؛ بغرض الوصول إلى قناعات توحد المفاهيم حول النقابية والمراد منها «الدور والهدف»»[1].

ولم يتأخر الكاتب والمفكر الاشتراكي صلاح العمروسي عن الاشتباك مع الجدل الدائر على صفحات المجلة بشأن طبيعة ودور النقابات، فهاجم «فرضية عدم التداخل في المهام»، أو تقسيم العمل «بين النقابات والأحزاب، التي يتبناها الأنصاري، مؤكدًا أن هذه الفرضية «سادت طويلًا في الحركة اليسارية المصرية حتى أصبحت قضية بديهية، على حين كان يجب إخضاعها هي نفسها للنقاش».

ويتابع العمروسي قائلًا: «إن هذه الفرضية يكمن جذرها في الفصل بين النضال الاقتصادي والنضال السياسي، وهذا الفصل بدوره ناجم من الفصل البرجوازي بين الاقتصاد والسياسة، وبين المجتمع المدني والدولة... إلخ؛ لنكون بذلك إزاء مجالين منفصلين للاختصاص: النضال الاقتصادي للنقابات، والنضال السياسي للأحزاب، الذي ينطوي من زاوية أخرى على موقف نخبوي يَقصُر السياسة على نخبة طليعية، أو حزب طليعي واحد وحيد».

ويشدد العمروسي على الجذر المشترك للنضال الاقتصادي والسياسي، مؤكدًا على أن «علاقات الاستغلال الرأسمالي، كما تولد الحاجة إلى تحسين شروط نظام العمل المأجور، فإنها هي نفسها تولِّد الوعي بعدم عدالة هذا النظام برمته، ومن ثم ضرورة إلغائه، وليس مجرد إدخال التحسينات عليه».

وعلى ذلك فإن النضال الاقتصادي ينطوي على إمكانية التطور العفوي، «في سياق عملية تاريخية»، إلى نضال سياسي من أجل الاشتراكية.

ويجب هنا، والكلام للعمروسي، تبديد أي شبهة للتحقير من أهمية النضال الاقتصادي، فبدون هذا النضال يتحول النضال السياسي من أجل الاشتراكية، إلى نزعة سياسية مجردة

1- تثوير النقابات أم تثوير الحركة العُمَّاليَّة؟ صلاح الأنصاري – كلام صنايعية – دار الخدمات العُمَّاليَّة والنقابية – العدد الرابع – فبراير 1999.

وعبارة ثورية فارغة، وكذلك فإن انتشار الوعي الثوري الاشتراكي في صفوف العمال يجعل النضال الاقتصادي أكثر صلابة وقدرة على انتزاع التنازلات من الرأسمالية ودولتها.

ويتفق العمروسي مع الشافعي، حينما وصف الأخير النقابات الاقتصادية أو الصفراء «بأنها نتاج مساومة مع الرأسمالية، يتم بموجبها اعتراف الرأسمالية بمشروعية النقابات والإضرابات؛ لتحسين شروط العمل المأجورة في مقابل تخلي النقابات عن تهديد النظام الرأسمالي.

ويخلص العمروسي إلى القول «بأن خصوصية الطابع السياسي للنقابة «الاقتصادية»، يتمثل في تكوين بيروقراطية نقابية موالية للنظام الرأسمالي، سواء من خلال أيديولوجية «اشتراكية» إصلاحية، أو أيديولوجية معادية للاشتراكية بشكل صريح.. ويكون ذلك مقرونًا بإبعاد جماهير العمال الواسعة عن الانخراط في السياسة، وإخضاعهم لعملية تضليل أيديولوجي، تستهدف إشاعة السلبية في صفوفهم باعتبارها ضمانًا لاستقرار النظام الرأسمالي.. فما يسمى «لا سياسية النقابات» يمثل هو نفسه شكلًا من أشكال السياسة البرجوازية في صفوف العمال».

ويؤكد العمروسي أن تشكيل النقابة الثورية هو عملية تاريخية، وليس مجرد قرار إداري بسيط، وأنه بالرغم من التداخل في المهام، «فالحزب سيشارك في النضال الاقتصادي، والنقابات الثورية في مجرى تطورها سوف تشارك في النضال السياسي الثوري»، مشددًا على أن «التسييس الحقيقي للنقابات، وإن كان لا يَستبعِد بطبيعة الحال الدور الهام للأحزاب اليسارية في هذا الشأن، ولكن تظل عملية التسييس مرهونة بنضج الخبرات الكفاحية لجمهور العمال الواسع، وتصبح مواقفها السياسية معبرة عن الحالة الفعلية لجمهور العمال، وليس الانتماءات السياسية للنخب والقادة».

وبحسب العمروسي؛ فإن العلاقة بين الحزب والنقابة تقوم على «التفاعل الحي المتبادل، وعلى وحدة الهدف، وليس على السيطرة الإدارية من القادة[1].

وعلى مدار 165 عددًا واصلت مجلة «كلام صنايعية» دفاعها عن الحرية النقابية، وبالتالي

1- صلاح العمروسي – النقابات والأحزاب والتحرير الطبقي – كلام صنايعية – دار الخدمات النقابية والعُمَّاليَّة – العدد السادس – مايو 1999.

كان من الطبيعي أن تشتبك عبر نشر أخبار ومقالات عديدة مع صعود الحركة العُمَّاليَّة في المحلة الكبرى ومعركة الأجور، وانتزاع موظفي الضرائب العقارية تنظيمهم النقابي المستقل، ودخول مصر عصر التعددية النقابية.

وهي المعركة التي اعتبرتها الدار، ضمن قوى سياسية ونقابية متنوعة، معركتها الرئيسة، وقدمت لها المساندة القانونية، وساعدت في جلب الدعم الدولي لها، وأفردت لها صفحات «كلام صنايعية»، إلى أن توقفت عام 2013.

**ثانيًا: صوت الصلب والكوك:**

بعد توقف «الصنايعية» و«أهالي التبين» - والكلام للصحفي العمالي الاشتراكي مصطفى بسيوني - «وجدت مجموعة من الشباب اليساري، والتي كانت تنشط في منطقة حلوان، إلى جانب عدد من القيادات العُمَّاليَّة اليسارية، أن هناك حاجةً لسد الفراغ الناجم عن غياب أي صوت للعمال، فقررنا تأسيس نشرة «صوت الصلب» عام 1999، مستندين إلى وجود قيادات عُمَّاليَّة وخبرات تنظيمية، ورأينا أن المهمة الآن هي استكمال دور «الصنايعية»، والتي كان يحررها عمال الشركة».

ويضيف بسيوني: «كان للنشرة دور كبير أيضًا في فرز وتطوير قدرات العمال، فحول كتابة وتحرير النشرة وطباعتها وتوزيعها والنقاش، تشكل دولاب عمل كامل، وخُلِقت أدوار متنوعة ساهمت في تطوير القدرات الفردية والجماعية للعمال بالشركة».

حاولت «صوت الصلب» عبر أعداد متتالية استعادة شبكة تحرير وتوزيع النشرة المصنعية، عبر طرح قضايا العمال والشركة على صفحاتها، واستكتاب العمال في قضاياهم، وبناء شبكة للتوزيع بين أقسام الشركة.

ونجحت النشرة بالفعل في خلق حالة من النشاط حولها، ونَشِطت المطالب العُمَّاليَّة بالشركة.

ولكن الخطوة الأهم هي تحول النشرة من كونها (صوت الصلب) إلى نشرة (صوت الصلب والكوك).

فبعد نجاح النشرة في الصلب، والكلام لبسيوني، «تحمست قيادات عُمَّاليَّة بشركة الكوك المجاورة لشركة الحديد والصلب للتجربة، وبعد مناقشات تم الاتفاق على إصدار نشرة

واحدة لعمال الصلب والكوك، بدلًا من نشرة لكل شركة؛ بهدف ربط مصالح وقضايا العمال في الشركتين»[1].

وتحت عنوان: «لماذا صوت الصلب والكوك؟» كتب محرر النشرة في عددها الأول: «إذ كان هناك احتياج إلى فحم الكوك؛ فقد لجأت الدولة لإنشاء شركة لصناعة فحم الكوك، وبعد فترة أصبحت شركة الكوك المغذي الرئيس لصناعة الصلب، ولما كان رئيسا الشركتين الحاليان (علي حلمي وجميل حبشي) يتبادلان الخبرات والمؤامرات على العمال (..)، رأينا أن توحد الإدارة يجب أن يواجَه بتوحد العمال في مواجهة الإدارة».

ويضيف المحرر أن نشرتنا (صوت الصلب والكوك) «هي صوت لكل العمال في الصلب والكوك، يكتبونها بأنفسهم، ويدعمونها بقروشهم، ويوزعونها بأيديهم، لن يتمكن أحد من شرائها بإعلان أو رشوة أو مساومة».

وكانت أخبار قطاعات الشركة المختلفة تحتل قسمًا كبيرًا من النشرة، وهو ما كان يزيد من الإقبال عليها.

ودعت النشرة العمال إلى التحرك من أجل زيادة الأجور، مشيرة إلى أن عمال مصر يُعتبَرون من أرخص العمالة في العالم.

ويقول ناشط يساري آخر، تحفظ على ذكر اسمه، عن عملية إعداد النشرة وتوزيعها: «كنا نجتمع مع القيادات العُمَّاليَّة من الشركتين، ومعهم الأخبار اللي جابوها من الأقسام والقطاعات المختلفة، ونقعد نرتبها ونكتبها».

ويضيف: «كانت عملية التوزيع تتم على مرحلتين.. لمواجهة التضييق الأمني، فكان النشطاء بيقوموا بالتوزيع خارج الشركة، بحيث يتم رمي النشرات على أتوبيسات الشركتين، في أماكن انتظار الأتوبيسات التي تقل العمال للعمل، والطريف أننا أصبحنا معروفين لدى السائقين، فكانوا يهدئون السرعة لكي يتيحوا لنا رمي النشرة من النوافذ.. وبعد ذلك يقوم فريق النشرة من العمال بالتوزيع الداخلي على شبكة معروفة داخل الأقسام، وكنا حريصين على بيعها بسعر زهيد؛ لكي تستمر ويهتم العمال بقراءتها».

1- أسئلة حصلنا على إجاباتها عبر الإيميل من الصحفي العمالي مصطفى بسيوني – 5 سبتمبر 2023.

وكانت الحكمة من التوزيع الخارجي الأول هي توفير الحماية للشبكة الداخلية؛ حيث كان بمقدورها الزعم أمام جهات الإدارة والأمن بأنها حصلت على النسخ من الأتوبيسات، فلا يتعرض أحد للعقاب، أو الملاحقة[1].

**5 - العقد الأول من الألفية الثالثة:**

بدأت الحركة العُمَّاليَّة في الصعود في السنوات المبكرة للألفية، لكن يمكن اعتبار إضراب شركة غزل المحلة في ديسمبر 2006 بداية جديدة للحركة العُمَّاليَّة؛ فإضراب المحلة جاء بعد أسابيع قليلة من الانتخابات النقابية، وهو ما اعتُبِر وقتها ردًّا عمليًّا من العمال على سيطرة الأمن على الانتخابات، والانفراد بتشكيل هيئات التنظيم النقابي في كل مستوياتها ضد إرادة العمال. وأعقب إضرابَ غزل المحلة موجةٌ واسعة من الإضرابات التي انتشرت في مختلف القطاعات.

وتزامن صعود الحركة العُمَّاليَّة كذلك مع نهوض وطني عبَّر عن نفسه في المظاهرات الحاشدة التي خرجت دعماً للانتفاضة الفلسطينية وضد الحرب على العراق عام 2003، إلى جانب عودة الروح للنضال السياسي المطالب بالتغيير والديمقراطية، فظهرت حركة كفاية عام 2004، ثم حركة استقلال القضاء؛ وهي كلها كانت مقدمات لانتفاضة 25 يناير 2011.

وفي هذا السياق كان طبيعيًّا أن تشهد تلك المرحلة أنواعًا مختلفة من النشرات، بعضها تأثر بهذا النهوض.

**أولًا: نشرات لكيانات جبهوية:**

**أولًا: نشرة كفاح العمال للجنة القومية للدفاع عن حقوق العمال:**

لمواجهة الهجوم على حقوق العمال، الذي تَبدَّى في مواد مشروع قانون العمل رقم 12 لسنة 2003، اجتمعت قوى سياسية وحقوقية وعُمَّاليَّة وشكلت معًا اللجنة القومية للدفاع عن حقوق العمال.

1- أسئلة عبر الميل مع ناشط يساري تحفظ على ذكر اسمه – 8 سبتمبر 2023.

اللجنة تشكلت عام 1999، وأصدرت بياناتٍ عديدةً، ولكنها في مارس 2000 أصدرت نشرتها «كفاح العمال»، وكانت توزع في عدة مواقع عُمَّالِيَّة.

وجاء في افتتاحية النشرة، تحت عنوان: «لماذا كفاح العمال؟» أن الطبقة العاملة المصرية تواجه في هذه الفترة أعنف هجوم عليها من أصحاب العمل والحكومة، التي تخدم مصالحهم على حساب حقوق ومكتسبات العمال».

وتمضي المجلة قائلة: «في ظل هذه الظروف تزداد الحاجة إلى إصدار مجلة عُمَّالِيَّة تهتم بنشر قضايا ومشكلات العمال، وتعمل على زيادة روح التضامن بين القواعد العُمَّالِيَّة في مختلف المناطق؛ بهدف توحيد جهود العمال في التصدي لمخططات الدولة ورجال الأعمال».

وتحرص النشرة في افتتاحيتها على إبراز تميزها عن باقي النشرات التي تحاول تزييف وعي العمال، فتقول: «إن هذه المجلة تختلف بشكل جوهري عما يصدر من مجلات وصحف تدعي أنها تهتم بقضايا العمال؛ فهذه المجلة يشارك في إصدارها غالبية القيادات العُمَّالِيَّة المرتبطة فعليًّا بهموم ومشكلات العمال».

وتضيف: «لا تقتصر مشاركة العمال على تحرير وكتابة الأخبار والموضوعات المنشورة فيها، بل تمتد إلى قيام العمال أنفسهم بتوزيع المجلة على زملائهم في المصانع والمناطق السكنية العُمَّالِيَّة، وجمع التبرعات لها؛ للإسهام في ضمان استمرارها بقروش العمال القليلة».

ولكن الافتتاحية تبرز هدفًا ثانيًا لنشاط اللجنة، بالإضافة إلى مقاومة مشروع قانون العمل، فتشير إلى أن «اللجنة القومية للدفاع عن حقوق العمال، التي يشارك في نشاطها غالبية الأحزاب المصرية المعارضة، بالإضافة إلى القوى السياسية، مثل: الإخوان المسلمين والشيوعيين، ومراكز حقوقية كالعدالة والأرض والفجر بالمحلة... إلخ، تأمل أن يكون إصدار مثل هذه المجلة بداية حقيقية لتوحيد جهود القيادات العُمَّالِيَّة، وأن تكون منبرًا للتعبير عن مصالح الطبقة العاملة».

وفي برواز بالصفحة الأخيرة تحرص اللجنة على طلب مساندة العمال، مؤكدة أن المجلة «لا تتلقى تمويلًا من أي جهة محلية أو خارجية، وإنما يصرف عليها قروش العمال القليلة»[1].

---

1- ماذا وراء مشروع قانون العمل الموحد – نشرة كفاح العمال – اللجنة القومية للدفاع عن حقوق العمال – نشرة غير دورية – مارس 2000.

وقالت اللجنة عبر نشرتها: إنها عقدت ندوات في عدة مناطق عُمَّاليَّة؛ منها: المحلة وشبرا وحلوان والإسكندرية وأسيوط؛ لتشكيل لجان عُمَّاليَّة في كل منطقة.. ولدعوة القيادات العُمَّاليَّة لتكوين صندوق التضامن العمالي لمساندة القيادات العُمَّاليَّة، التي تتعرض للتعسف، بسبب نشاطها النقابي.

ودافعت اللجنة عبر نشرتها عن أهمية وإعداد مشروع قانون بديل يتبنى مطالب الطبقة العاملة، وتوزيعه على كافة المناضلين وأعضاء مجلس الشعب.

ولعبت اللجنة القومية دورًا مهمًّا في مقاومة إصدار القانون، إلى أن اختفت بعد صدور القانون في عام 2003.

**ثانيًا.. نشرة العامل للجنة التنسيقية:**

ومن قلب الانتهاكات غير المسبوقة التي شهدتها الانتخابات النقابية لعام 2001، جرى تأسيس اللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية والعُمَّاليَّة، واتخذت من مركز هشام مبارك للقانون مقرًّا لها.

وحسب الأوراق التعريفية للجنة، فهي تجمُّع ديمقراطي مستقل لنشطاء مهتمين بالدفاع عن الحقوق والحريات النقابية والعُمَّاليَّة، احتشد قبل الانتخابات؛ بهدف تقديم المساعدة القانونية والفنية للراغبين في الترشح من القيادات العُمَّاليَّة في الانتخابات النقابية.

وبعد فترة من نشاطها الملحوظ انجذب إليها قيادات عُمَّاليَّة من مواقع ومحافظات عُمَّاليَّة متعددة، فأصدرت التنسيقية نشرة «العامل» الورقية، التي تضمنت أبواب «أخبار سريعة» وباب «اعرف حقوقك»، و«خبرات تاريخية».

واللافت أن اللجنة في عددها الثاني عشر، وفي صدر صفحتها الأولى الصادر في 11 مارس 2005، قُبَيل أول انتخابات رئاسية تعددية، تفاعلت مع هذا المتغير المهم، وكتبت في مقالها الافتتاحي الذي جاء تحت عنوان: «حتى يكون التغيير الدستوري خطوة للأمام»، نقدًا للتغيير الشكلي، ودعت إلى انتخاب رئيس ينتصر للفقراء، فكتبت تقول: «مع اعترافنا بأن الانتخابات التنافسية خطوة مهمة للأمام.. ولكننا لا نريد استبدال الرئيس الحالي برئيس جديد يتبنى نفس السياسات المضادة لمصالحنا والمتحيزة لصالح رجال الأعمال وأصحاب

المصانع. الديمقراطية الحقيقية هي استبدال الرئيس الحالي برئيس جديد، يتبنى مصالح ملايين العمال والكادحين، رئيس جديد يوقِف سياسات الليبرالية الجديدة التي أنتجت الجوع والفقر والتشريد، رئيس جديد يتبنى مصالح الأغلبية ويدافع عنها، رئيس جديد يوقف عملية الخصخصة، وتشريد العمال، والهجوم على حقوقهم.

وتمضي النشرة قائلة: «ولكننا أيضًا لن نجد من يتبنى هذه المطالب إذا لم نتحول إلى قوة حقيقية في المجتمع قوَّةً قادرة على التأثير والنضال».

وتختتم الافتتاحية قائلة: «فلنحاول أن نجعل من التغيير الدستوري خطوة للأمام في طريق تحسين أوضاعنا، فلنرفع أصواتنا عاليًا مطالبين بحقوقنا، وبرئيس جديد يتبنى هذه الحقوق»[1].

وتروي سهام شوادة الصحفية والناشطة العُمَّاليَّة شهادتها عن اللجنة التنسيقية، التي انضمت لها عام 2003، فتقول: «ما يميز التنسيقية هو تلاحم العمال مع بعضهم البعض، ومشاركتهم قضاياهم العُمَّاليَّة، ومساندة مركز هشام مبارك للقانون لقضاياهم».

وتابعت: «كانت اجتماعات اللجنة مثمرة ومفيدة، وتشهد نقلًا للخبرات، وتقديم وعي نقابي وقانوني، وكان يحضرها عدد من القيادات العُمَّاليَّة حينذاك من أبرزهم من الراحلين طه سعد عثمان، وعطية الصيرفي، وأحمد الصياد، وفتح الله محروس، وسعود عمر، إلى جانب صابر بركات، ومحمد عبد السلام، وحمدي حسين وآخرين.

وتضيف: كان كل عامل بالشركة يطرح مشكلاته المتمثلة دائمًا في قضايا الأجور المتأخرة، والعلاوات المتأخرة، والأرباح أو التعسف ضد أحد العمال بعد مطالبته بحقوق مشروعة، فيكون هنا دور اللجنة بمساندة العمال، أما قانونيًّا فعن طريق مركز هشام مبارك، أو بإصدار بيان تضامني مع العمال».

ولم يكن دَور التنسيقية يقتصر فقط على الدعم القانوني، بل يمتد إلى مشاركتهم احتجاجهم في قضاياهم المختلفة في أماكن عملهم، وذلك بإرسال وفد من التنسيقية في موقع العمل الخاص بالشركة المحتج بها العمال.

---

1- حتى يكون التغيير الدستوري خطوة للأمام – نشرة العامل – اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات – 11 مارس 2005.

كان وفد التنسيقية التضامني مع العمال المحتجين يضم صحفيين لنشر قضايا العمال وتسليط الضوء عليها، وأغلب الصحفيين المشاركين باللجنة كانوا متميزين بوعيهم بقانون العمل، إلى جانب محامين ونشطاء.

واتسعت عضوية اللجنة وضمَّت عددًا من النشطاء النقابيين، والقيادات العُمَّاليَّة، والشخصيات العامة الناشطة في مجال حقوق العمال والحريات النقابية، ومراكز وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بالحقوق والحريات النقابية والعُمَّاليَّة.

كما نجحت في تقديم المساعدة القانونية والفنية للعمال، وحصلت على حكم قضائي بضرورة الإشراف القضائي الكامل على انتخابات النقابات العُمَّاليَّة بمستوياتها الثلاثة، وحكم آخر ببطلان الانتخابات في أكثر من موقع نقابي؛ بسبب التدخلات الإدارية وشطب المرشحين، وكذلك أحكام بعودة المستبعدين للترشح مرةً أخرى.

وعن الدور التثقيفي والتوعوي للجنة تقول سهام: أصدرت اللجة نشرة «العامل» بشكل شهري، وكانت تتناول القضايا العُمَّاليَّة المتفجرة، إلى جانب التوعية القانونية والنقابية للقيادات العُمَّاليَّة؛ لتكون التنسيقية نواة لتنظيم نقابي مستقل، بعدما وضعت عددًا من الأهداف لتحقيقها، من أهمها إعداد القيادات النقابية المستقلة؛ لتحل محل النقابيين التقليديين أو ما يُطلَق عليهم (النقابيون الصُّفر)، ونجحت اللجنة وتطور نشاطها لتصبح واحدة من أهم الهيئات العاملة في مجال الدفاع عن حقوق العمال والحريات النقابية.

كما تم إنشاء صفحة على موقع التواصل الاجتماعي «الفيس بوك»، بناءً على رغبة الجمعية العمومية؛ لتكون همزة الوصل بين الأعضاء وعمال مصر لعرض مشكلات العمال، والحلول المقترحة، وتقديم الخدمات القانونية المجانية لكل الطبقة العاملة، على أن يتولى أعضاء سكرتارية اللجنة المنتخَبون مسؤولية الصفحة؛ لتكون منبرًا لكل العمال»[1].

**ثالثًا: نشرة صُنَّاع التغيير لحركة عمال من أجل التغيير:**

وتأسست حركة «عمال من أجل التغيير» عام 2004 كحركة عُمَّاليَّة مستقلة، متأثرة بحركة

1- حوار مع الصحفية العُمَّاليَّة سهام شوادة عبر تطبيق ماسنجر يوم 30 سبتمبر 2023.

كفاية، ومجموعات التغيير التي ظهرت في نقابات مهنية مختلفة. وكان من أبرز مؤسسيها القيادات العُمَّاليَّة: محمد حسن، ومصطفى نايض، ويوسف رشوان، وناجي رشاد، وأحمد الصياد.

وأصدرت الحركة نشرة «صناع التغيير»، وقدمت نفسها لجمهورها من العمال وأنصارهم في عمود أسمته: «من نحن»، فعرَّفَت بنفسها قائلة: «احنا حركة عُمَّاليَّة مستقلة، ليست خاضعة لأي حزب سياسي أو مركز أو هيئة أو أي من الحركات الأخرى، بل تخضع لإدارة أعضائها فقط، وتهدف للوصول إلى مؤتمر عمال مصر، وتتضامن مع أي جهة تهدف إليه».

ودعت الحركة جموع العمال للانضمام إليها من أجل النضال لـ«انتزاع حق العمل للخريجين وللعاطلين، وحد أدنى جديد للأجور، وسكن آدمي، وحق الحياة، وحق التعليم، وحق الرعاية الصحية، وحق الضمان الاجتماعي».

وتابعت: «ندعوكم للانضمام إلينا؛ لكي نتعاون ونتضامن لننشئ تنظيماتنا وروابطنا وجمعياتنا المستقلة دون تدخل من أي سلطة».

وأخذت الحركة موقفًا لافتًا دفاعًا عن حرية الرأي والتعبير، فقررت حجب نشرتها تضامنًا مع قرار عدد من الصحف المستقلة بالاحتجاب، مشيرة على صدر صفحتها الأولى في عددها التاسع في نوفمبر 2007، إلى أن الصحف المستقلة «هي التي تتبنى مواقف العمال وتدافع عنهم، فكان لزامًا علينا أن نعلن تضامنها معهم، وندعو كل زملائنا العمال وكل القوى الوطنية للدفاع عن حرية الرأي والتعبير».

أما عنوان العدد، فكان: «عايزين نوصل لخط الفقر»، وكتبت الجريدة التي أفسحت مساحة كبيرة لقضية الأجور والأسعار: «أليس من حقنا أن نطالب بمطلبنا المتواضع؛ وهو أن نعيش على خط الفقر الذي يتمثل في 2 دولار في اليوم؛ أي: ما يوازي 1200 جنيه للأسرة شهريًّا كحد أدنى للأجر (كما أقرته المؤسسات الاقتصادية العالمية)، الذي هو أقل أجر يمكن أن يتقاضاه العامل مقابل عمله»[1].

ونجحت الجريدة في استكتاب قيادات عُمَّاليَّة عديدة، وخاضت معارك مهمة من أجل

---

1- صناع التغيير – حركة عمال من أجل التغيير – نشرة غير دورية – العدد التاسع – نوفمبر 2007.

الحريات النقابية والأجر العادل، ومثلت محاولة مهمة لربط النضال الاجتماعي بالنضال السياسي.

**رابعًا: نشرة اللي بنى مصر لحركة تضامن:**

صدرت جريدة «اللي بنى مصر» عن حركة «تضامن»، وحرصت الحركة في عددها الأول في مايو 2009 على تعريف نفسها لجمهور الجريدة في مقالة معنونة بـ «احنا مين»، ومزج فيه المحرر بين الدعاية والتحريض، وجاء فيه: «بلدنا مقسوم حتتين: حتة بتلبس آخر موضة، وحتة بتسكن عشرة في أوضة»، وده مش صدفة ولا حظ ولا تفاوت قدرات أو ذكاوة أو اجتهاد، دي سرقة ونهب وفساد واستغلال وتهليب. الفقر سببه الحقيقي هو الثراء الفاحش، والجوع أصله التخمة، وكل مظلوم له ظالم بيظلمه.

وتواصل: «المظاليم صحيوا واتحركوا.. الدنيا كدة ممكن تتغير.. النظام الظالم ممكن يتهز.. اللي استغلونا ومَصُّوا دمنا وسرقوا عرقنا هيلاقوا اللي يقف قدامهم وقدام ظلمهم.. هيلاقوا اللي يحاول يبني دنيا جديدة أساسها العدل والمساواة والحرية».

وتضيف: «النشرة دي وحركة تضامن اللي بتطلعها مؤمنين بالناس وحركة الناس، ومقاومة النظام للظلم والاستغلال، احنا مؤمنين بالمظلومين وكفاحهم، التاريخ كان دايمًا بيُقدَّم على إيدين أصحاب الحقوق لما بيقرروا ياخدوا حقوقهم ويعدلوا ميزان الدنيا»[1].

ودافعت الجريدة عن قيم التضامن ومركزية العمل القاعدي والديمقراطية، وكانت مساندة للاحتجاجات العُمَّاليَّة، وكتبت عن احتجاجات العمال، وحرصت كمان على تطوير حركتهم.

واستكتبت النشرة العُمَّال المتقدمين في مواقعهم، وخصصت عمودًا لنقل الخبرات السابقة لعمال اليوم، سمَّتْه «حكايات من زمن فات».

وفي شهادته يقول هشام أبو زيد القيادي بشركة طنطا للكتان، وأحد المشاركين في تجربة «اللي بنوا مصر»: كانت الجريدة تكتب عن المشكلات الموجودة في كل المواقع.. وميزتها أنها كانت بتعرَّف كل واحد أن مشكلته مش فردية ولكنها مشكلات واحدة، وبالتالي لازم

1- اللي بنو مصر – حركة تضامن – العدد الخامس – فبراير 2010 – نشرة غير دورية – رقم الإيداع: 18253.

نتحرك ونتضامن مع بعض عشان نقدر نواجه المشاكل دي».

ويضيف: «النشرة تقريبًا كانت بجنيه.. في ناس كانت بتشتري مثلًا عشر نسخ وتروح توزع على العمال».

والميزة، والكلام لهشام: «أن كتابة قيادات عُمَّاليَّة بالجريدة، منحها مصداقية لدى العمال، وكان الكلام قريبًا منهم، وأنا على الصعيد الشخصي تعلمت منها وزادت ثقافتي كعامل».

ويؤكد هشام أن زيارات التضامن مع العمال، التي كانت تنظمها الحركة كان لها تأثير، قائلًا: «كانت بترفع من روح العمال المعنوية جدًّا، وتشعره إن لسة في ناس بتسأل عنهم؛ لأن العامل أضعف حلقة في المنظومة العُمَّاليَّة. ومعنى إنك تروح لشخص وعنده مشكلة وتنقل له خبرة عمال آخرين، دي حاجة مفيدة جدًّا عشان ما يبدأش من الصفر».

ويضيف: «دومًا في القطاع العمالي كله فيه مجموعة من أصحاب المصالح بيفرضوا قوانين وفي تضامن ما بينهم.. وكان لازم يبقى في تضامن أكبر وأوسع بين العمال عشان يقدروا يجابهوا أصحاب المصالح».

ويشير هشام إلى أن أعلى نقطة تضامن بالنسبة للعمال في هذه الفترة كانت في أعوام 2008 و2009 و2010، وفيها بدأ وعي قطاع كبير في القطاع العمالي يزيد عن طبيعة المشكلات.. وكان هناك حالة تضامنية كبيرة.

وأتذكر في بداية عام 2010 أن أكثر من 12 شركة تضامنت معًا عشان «المشكلات والهموم واحدة»، وكانوا يصدرون بيانات يومية لمدة شهر تقريبًا بالمطالب والمستجدات، وذلك خلال اعتصامهم الطويل على رصيف مجلس الشعب، الذي احتله العمال».

ويلفت هشام الانتباه إلى أنه «كان يحضر، قبل حركة تضامن، اجتماعات اللجنة التنسيقية للدفاع عن العمال في مركز هشام مبارك، والتي كانت بدورها تصدر نشرة عُمَّاليَّة استفاد العمال منها.. ومن الخبرات التي كانت تنقل لهم في الاجتماعات الشهرية»[1].

**ثانيًا: نشرات مصنعية:**

اللافت رغم اتِّساع الحركة العُمَّاليَّة في الألفية الجديدة، هو قلة أعداد النشرات المصنعية

---

1- حوار مع القائد العمالي بشركة طنطا للكتان هشام أبو زيد عبر تطبيق ماسنجر – 19 سبتمبر 2023.

الموقعية، وهو ما يعكس ضعف ومحدودية وجود القيادات العُمَّاليَّة اليسارية؛ حيث خرج عدد مهم منهم للمعاش المبكر، كما ظهرت مواقع عُمَّاليَّة جديدة لم يكن لليسار فيها إرث تاريخي.

وفي السطور التالية نعرض ما نجحنا في الوصول إليه.

**أولًا: نشرة عمال ناروبين:**

كان المهندس اليساري النقابي أحمد الصياد بشركة ناروبين للكاوتشوك بشبرا الخيمة مهتمًّا بشكل كبير بتنظيم العمال في لجان ونقابات، وفي استخدام النشرات والمجلات العُمَّاليَّة لترقية الوعي، وتوحيد المطالب، وإنشاء الشبكة التنظيمية للقيادات العُمَّاليَّة.

وفي هذا السياق أصدر الصياد جريدة «عمال ناروبين» قبل الانتخابات النقابية لعام 2001، فنشرت النشرة مقالة مهمة تدافع عن الديمقراطية النقابية والنضال من أسفل، وذلك تحت عنوان: «المندوب النقابي»، انتقد المفهوم القاصر للمندوب النقابي في قانون النقابات، وطرح تصورًا مختلفًا لنظام المندوب «يبدأ من انتخاب كل عنبر أو ورشة أو قسم لعدد من المندوبين بواقع مندوب واحد عن كل 20-50 عاملًا، ويكون للعمال وحدهم سلطة عزل المندوب إذا افتقد ثقتهم، ويتولى المندوب معالجة النزاعات والقضايا القليلة الأهمية داخل ورشته أو عنبره»، ويخلص الصياد إلى أن «بناء هيئة ولجان المندوبين النقابيين سيقوي النقابة، ويرفع من عزيمتها الكفاحية؛ لأنها ستوسع من قاعدة القيادة النقابية، وتربط كل عامل بنقابته، وتضعف من هيمنة الدولة على النقابات»[1].

وحرص الصياد في النشرة التي عثرنا على عدد وحيد منها، على توضيح وحدة مصالح العمال في كل دول العالم ضد عدو واحد، فنشرت النشرة في عددها الخامس تقريرًا عن ثورة العمال ضد الرأسمالية في العالم.

كما احتوت النشرة على تقارير عن الفقر في بر مصر، وتحقيق عن اختلاس أموال العمال إلى جانب باب فضائح.

---

1- المندوب النقابي – أحمد الصياد – عمال ناروبين – العدد الخامس – د.ت.

وتشير مجلة «صوت العامل» في هذا السياق إلى أن إدارة شركة ناروبين كانت تبذل جهودًا لوقف تلك النشرات منذ فترة طويلة.

وتقول: «في شهر إبريل 1988 شهدت الشركة انتخابات مجلس إدارة، بعد استمرار الشركة لفترة طويلة بدون مجلس إدارة، وأثناء الانتخابات حرَصَت إدارة الشركة على التدخل لتوجيه النتائج لمصلحتها، وبسبب ذلك قامت بإحالة الزميل أحمد الصياد أمين اللجنة النقابية أمام النيابة الإدارية، والزميل جمال بركات المرشح لمجلس الإدارة، بسبب إصدار الأخير لدعايته الانتخابية مجلة تولى الصياد إعدادها من خلال لقاءات مع المرشحين، استطلع من خلالها آراءهم في أحوال الشركة والعمل داخل المجلس»[1].

ثانيًا: نشرة الوعي العمالي:

قادتنا رحلة اقتفاء أثر النشرات العُمَّاليَّة إلى نشرة «الوعي العمالي»، التي أصدرتها اللجنة النقابية للعاملين بالشركة المتحدة للكيماويات في مدينة العاشر من رمضان.

النشرة خرجت من رحم اعتصام عمالي في فبراير 2000، احتجاجًا على عدم صرف مرتباتهم، وامتناع صاحب الشركة عن الحضور بعد أن حجزت البنوك على المصنع لعدم تسديده القروض، وتلفت الانتباه إلى أن العمال دعَوْا وطالبوا بالإدارة الذاتية لشركتهم.

وفي العدد السادس الصادر عام 2001، يشرح العمال قضيتهم تحت عنوان: «حكايتنا في سطور»، ويستعرضون محطاتها الرئيسة.. منذ توقف شركتهم عام 1999 وتوقف صرف المرتبات، بعد إدراج صاحبها على قوائم الممنوعين من السفر لاستيلائه على 23 مليون جنيه من أموال البنوك، مرورًا ببدء اعتصام العمال في فبراير 2000 بعد فشل وزارة القوى العاملة في توفير مرتباتهم، مرورًا بوفاة أحد المعتصمين متأثرًا بالظروف المعيشية الصعبة للمعتصمين، وحتى حصولهم على حكم قضائي بصرف أجورهم ولكنه لم يُنفَّذ.

وتحت عنوان: «نريد إنسانيتنا» كتب رئيس اللجنة النقابية «عبد الحكيم عامر الجعفري» مقالًا مؤثرًا، يعكس أوضاع العاملين بالمدن الجديدة، جاء فيه: «في كل العصور والأزمة يكدح العامل المصري سلمًا وحربًا، رابطًا دائمًا الأحزمة على البطون في انتظار رخاء يأتي

1- تدخل إدارة ناروبين في انتخابات مجلس الإدارة – صوت العامل – العدد التاسع – سبتمبر 1988.

غدًا ينعم فيه هو وأسرته برغد العيش ويحس بإنسانيته، ولا يأتي الأمل بل يهبط إلى سواه ممن يعرفون كل شيء عن الكتف ومن أين تؤكل (...) رواد مدرسة الفهلوة واسرق وانهب واهرب؛ لأنهم يدركون أن القانون وهيبة الدولة وكل ما يعرفه العمال المصريون ليس لهم وجود في حياتهم».

ويضيف: «في مأساة عمال المتحدة وقف القانون ووقف العمال عاجزين، وفي يديهم أحكام قضائية واجبة التنفيذ للقضاء المصري العادل».

ويستعرض المآسي التي تعرض لها العمال ووصلت إلى وفاة العامل ممدوح عبد الله كمدًا وحزنًا على ما آلت إليه حياته من ضياع، وما أصاب العامل حسين من شلل، إلى جانب حالات الطلاق بسبب ضيق اليد من العمال مع زوجاتهم.

ويختم كلامه قائلًا: «نريد إنسانيتنا التي لن نحس بها إلا بحل نهائي لتلك المأساة الإنسانية بالعمل على تشغيل المصنع؛ لأن تشغيله سيعيد الحياة إلى العمال».

وأفردت النشرة صفحتين تحت عنوان: «حكايتنا في الصحف» نشرت فيها كل ما تم نشره في الصحف عن قضيتهم.. ويلاحظ مدى الاهتمام بقضية العمال حتى إن جريدة الأهرام الحكومية نشرت عنها إلى جانب العربي والأهالي والوفد.

وطالب العمال بفرض الحراسة على الشركة؛ لامتناع صاحبها عن سداد مستحقات العمال ومستحقات الدولة، وتشغيل الشركة بأنفسهم، وبالطبع لم يلتفت أحد لنداء العمال؛ لعدم وجود أنصار مؤثرين لهم في البرلمان، ولا تنظيمات نقابية قوية تتضامن مع مطلبهم.

واللافت أيضًا وجود مقال ممهور على صفحات النشرة، بتوقيع اللجنة الاشتراكية للتضامن مع عمال المتحدة للكيماويات.. وجاء تحت عنوان: «لماذا يجب أن نتضامن مع عمال المتحدة؟».

وجاء في المقال: «من الواضح تمامًا أن مشكلة عمال المتحدة للكيماويات ليست قضية فردية، سواء في أسبابها أو في طرق حلها؛ فالأسباب الحقيقية وراء المشكلة ليست مجرد صاحب مصنع فاسد (....)، وإنما هو الانحياز السافر لرجال الأعمال والمستثمرين في مواجهة العمال والفقراء؛ سواء في القوانين وتطبيقها، أو في تدخل الدولة التي منحت رجل الأعمال مختار

رمضان ومن قبله الشنطي جميع التسهيلات (إعفاءات ضريبة، تسهيلات في الأراضي، قوانين للخصخصة، والإصلاح الاقتصادي، قروض موسعة من البنوك بدون ضمانات... إلخ) لكي يستثمر أمواله ويراكمها من عرق وكد العمال الذين جنوا بعد سنوات من العمل في الكيماويات العديد من الأمراض والمرارات.

وتؤكد اللجنة الاشتراكية في بيانها: «لن نجد الحل والملجأ سوى في تضامننا نحن – كل من يقف في معسكر العمال، معسكر الفقراء والكادحين، دفاعًا عن حياتنا وعن أنفسنا، وبالتأكيد اتساع جبهة هذا العمل لتضم كل من يواجهون نفس مصير عمال المتحدة»[1].

ويُلاحَظ هنا أن هروب المستثمرين من شركاتهم ظاهرة تكررت خلال التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة؛ مما دفع العمال المحتجين للمطالبة بإدارة شركاتهم ذاتيًّا، وهو ما تم بالفعل في عدة شركات خلال هذه الفترة كان من أبرزها عمال شركة المصابيح الكهربائية في العاشر من رمضان، والتي نجح خلالها العمال في إدارة الشركة لعدة سنوات، بعد هروب رجل الأعمال رامي لكح صاحب الشركة.

ولكن مرة أخرى، كما رأينا في مواقع عديدة، تخذل السياسة النضال العُمَّالي، فغياب نقابات قوية وكتلة برلمانية يسارية مؤثرة تستطيع فرض تشريع يحمي الإدارة الذاتية وينظمها، مثلما هو موجود في أمريكا اللاتينية، جعل عمال شركات عديدين يفشلون في المضي قدمًا في هذا الاتجاه.

والإدارة الذاتية هي أسلوب لإدارة مكان العمل، يقرر فيه العاملون السياسات المتعلقة بالإنتاج، وساعات العمل، والأجور، ومهمات الأفراد، ولوائح العمل، وقرارات العمل المختلفة بصورة جماعية وديمقراطية، بالتوافق أو بالأغلبية، بعكس أسلوب الإدارة التقليدي المنظم بشكل هرمي؛ حيث يتلقى فيه العاملون الأوامر المتعلقة بالإنتاج من قمة الهرم الإداري، كما في النظام الرأسمالي أو منشآت الدولة.

**صوت السائقين بالإسكندرية:**

ومن قلب الإسكندرية، إحدى مراكز الحركة العُمَّاليَّة التاريخية، ظهرت واحدة من التجارب القليلة عام 2000 لتأسيس لجنة نقابية مستقلة للسائقين، ونشرة تعبر عنها.

---

1- حكايتنا في سطور – الوعي العمالي – اللجنة النقابية بالشركة المتحدة للكيماويات – العدد السادس – 2001.

ويقول القيادي العُمّالي إبراهيم طمان، والنقابي السابق بشركة غرب الدلتا: سعيت أنا وعدد من السائقين اليساريين والمكافحين إلى إصدار أدوات للدعاية وسط السائقين؛ من أجل الارتقاء بوعيهم وتنظيمهم.

ويضيف: اعتمدنا فترات على المنشورات والاستيكرز، وعندما بدأنا في تأسيس نقابة مستقلة للسائقين أواخر عام 2000 قررنا إصدار نشرة «صوت السائقين»[1].

وتصدرت مطالب النقابة الصفحة الأولى للنشرة «لا للكارتة الموحدة.. لا لقانون المرور الجديد.. لا لوقف السائق».

وتحدد النقابة أهدافها من إصدار النشرة في افتتاحية العدد التي جاءت تحت عنوان: لماذا صوت السائقين؟

وتجيب: «نهدف إلى الكشف عن كل ما يتعرض له السائق ويستهدف قوت يومه وأولاده، وللدفاع عن الأرامل وأيتام السائقين الذين لا صوت لهم، فالسائق من الواضح أنه بنك متحرك، وهو لا يدري، فكل أزمة يتم الضغط على السائقين من خلال المخالفات العشوائية والكيدية، وأيضًا من خلال اضطهاد شرطة المرور للسائقين في الرايحة والجاية.

كل هذا يجري ويتم والسائق في الحقيقة أحيانًا يضطر لبيع الموبيليا الخاصة بمنزله كي يجدد الرخصة لمواصلة عمله، وتصل رسوم التجديد أحيانًا إلى 1500 جنيه ما بين المؤسسة والمخالفات، والنقابة لا بد أن نضع النقابة الحالية بين قوسين وثلاثة وأربعة، لماذا؟ لأنها لا تقدم أي خدمات للسائقين ليس لها دور سوى ما تسرقه من السائقين».

وتضيف «أن «صوت السائقين» هي مجلة تسعى للتعبير والدعم للسائقين؛ فهي مرآة تعبر عنكم، ونحن نسعى لإنجاحها، وهي في الواقع لن تنجح لحسن نيتنا فقط، ولكن نجاحها الحقيقي لن يكون إلا بتضامنكم معنا ودعمكم لصوت السائقين في عرض أي مشكلة علينا أو قضية، وستكون فعلًا صوتكم».

كما تناولت النشرة الدور السلبي الذي تقوم به نقابة النقل البري وغياب دورها التام في الدفاع عن حقوق السائقين، وخصوصا الذين يتعرضون لحوادث المهنة وإصابات المهنة..

---

1- مقابلة سابقة مع القائد العمالي إبراهيم طمان في فبراير 2019 بالقاهرة.

ومحاضر الإصابة التي توجه بها السائقون لهيئة التأمين الصحي، والتي ردت عليهم بأن السائقين لا تدفع لهم النقابة اشتراكًا بالتأمين الصحي كي يعالجوا تحت مظلته.

وتدافع النقابة المستقلة بجسارة عن السائقين الذين جرى القبض عليهم بعد تنظيمهم لإضراب عن العمل، احتجاجًا على قانون المرور الجديد الذي صدر عام 2000.

وتكتب قائلة: انبرى للدفاع عن السائقين مجموعة من المحامين على رأسهم الأساتذة: أحمد شرف الدين، وأحمد كامل، وسيد فتحي، بينما هاجمهم عضو النقابة العامة للنقل البري بالإسكندرية عادل وشاحي، قائلًا: «دول شوية متهورين وصيع».

وتضيف النشرة في مقالها المنشور تحت عنوان: «للعلم بالشيء»: هذا موقف نقابة النقل البري التي يرأسها محمود شاكر، الذي ذهبنا إليه للمطالبة بقيمة الكفالات التي دفعها أهالي السائقين، فهرب منا كالعادة»[1].

ويُلاحَظ هنا أن إبراهيم طمان ورفاقه السائقين بالإسكندرية، كانوا من المبادرين بالعمل نحو تأسيس لجان نقابية مستقلة، وإن كان لم يُكتَب لها النجاح

بعيدًا عن نقابة النقل البري، قبل محاولة موظفي الضرائب العقارية الناجحة بست سنوات كاملة.

**صوت عمال المحلة ومعركة الحد الأدنى للأجور:**

عرفت مدينة المحلة الكبرى عدة نشرات عُمَّالِيَّة، لعل أبرزها مجلة «الفجر» التي كان يصدرها القائد العمالي اليساري الراحل عاطف الجبالي، إلى جانب نشرات عُمَّالِيَّة أخرى.

وكان من الطبيعي مع صعود الحركة العُمَّالِيَّة في المحلة عام 2006، وقدرتها على تحقيق مكاسب، أن تنتشر أشكال متنوعة من الدعاية وسط العمال، كالمنشورات والبيانات والمطويات التي كانت تصدرها جهات وحركات عُمَّالِيَّة وسياسية متنوعة ومتباينة، إلى جانب مدونة «عمال مصر» الإلكترونية، للناشط والصحفي المتميز كريم البحيري والذي كان عاملًا شابًّا ونشيطًا في الشركة حينذاك، واعتقل على خلفية انتفاضة المحلة في 6 إبريل 2008، وكانت له أدوار مهمة في احتجاجات العمال التي انطلقت منذ عام 2006.

---

1- للعلم بالشيء – صوت السائقين – اللجنة النقابية لسائقي السرفيس بالإسكندرية – تحت التأسيس.

ولكن رحلة البحث وراء نشرات العمال المصنعية قادتنا إلى نشرة أصدرتها رابطة الغزل والنسيج، وأطلقت عليها «صوت عمال المحلة».

ووقع تحت أيدينا عدد الجريدة الذي صدر في مارس 2008، بعد أيام قليلة من مظاهرة الحد الأدنى للأجور التي نظمها عمال الشركة والأهالي في فبراير 2008، وقبل شهر من انتفاضة 6 إبريل 2008، التي كانت بمثابة بروفة لانتفاضة 25 يناير 2011.

ونشرت المجلة مقالة مهمة تكشف عن مدى استشعار القيادات العُمَّاليَّة، التي تحررها بقرب الانفجار، واستعداد الجماهير للتحرك، المقالة جاءت تحت عنوان: طفح الكيل معدومي الدخل (بركان الغضب)، وجاء فيها: «في الوقت الذي يتسابق فيه رجال الأعمال ومحتكرو السلع الأساسية، ويعلنون تحدي كافة طبقات الشعب من عمال وفلاحين وكل الكادحين من ارتفاع يومي في كل الأسعار وكافة المستلزمات الضرورية لنا .. نجد هناك صمتًا غريبًا ورهيبًا من كل متخذي القرار في مصر، وكأنهم هم الذين أعطوا التوجيهات إلى كل العصابة بأن تفعل ما تفعله الآن بالشعب».

وتمضي المقالة منتقدة موقف التنظيم النقابي الحكومي الذي «يقف عائقًا أمام صوت العمال، كما حدث من قَبل في الاعتصامات، بل ويتجاهل الرد على مطالبنا».

ثم تختتم المقالة مؤكدة أن العمال «عازمون على تلقين النقابيين الحكوميين والمسؤولين درسًا لن ينسوه»، ثم استعرضت، فيما وصفته بأنه نداء الفرصة الأخيرة قبل التحرك، أهم مطالب العاملين وعلى رأسها «عمل كادر خاص للعاملين بالغزل والنسيج، وسرعة محاسبة مجلس الإدارة القديم، وإعادة مستحقات الشركة، وتنفيذ الحد الأدنى للأجور بما لا يقل عن 1200 جنيه مع تثبيت الأسعار».

وفي النهاية يطلق المقال تحذيرًا، وكأن كاتبه يستشرف أحداث 6 إبريل، فيقول: «إلى كل من يهمه الأمر، نمنحكم مهلة أقل من شهر من اليوم، وندعو كل العاملين لتوحيد الكلمة وتنظيم الصف لمواجهة كل من يريد سرقتنا، وسنحدد ميعادًا يتناسب مع تضامن كل فئات الشعب المختلفة»[1].

1- بركان الغضب – صوت عمال المحلة – رابطة الغزل والنسيج – مارس – 2008.

ويقول قائد عمالي بالمحلة، تحفظ على ذكر اسمه: «النشرة كانت ثمرة للتعاون بين قيادات عُمَّاليَّة بالشركة وعدد من الشباب اليساري، وكان هدفها بلورة وتعميم المطالب، كانت تضم أخبارًا من كل قطاع، وكان فيها باب تحت عنوان: «صدق أو لا تصدق».. وكانت بتعرَّف العامل حقه.. وتكشف له المخالفات.. وازاي الحكومة بتخسر الشركة عشان يخلصوا منها.. لأن بعد ما قررت الحكومة إلغاء 952 مليون جنيه من ديون الشركة زادت الديون مرتين؛ يعني: بدل ما الشركة تنهض زادت خسائرها بسبب سوء الإدارة..

وكان من ضمن المطالب أيضًا ضخ استثمارات لتشغيل الشركة وتطويرها؛ يعني: لم نكن نتكلم في مطالب مالية فقط. كنا عاوزين ننقذ الشركة وننهض بالصناعة، كمان زيادة الوعي العمالي بمطلب الحد الأدنى للأجور».

ويضيف القائد العمالي: «كنا نكشف على صفحاتها للعمال مخططات تخسير الشركة، ونحدد المطالب، وبعد مطالبة المسؤولين بها عدة مرات نحدد موعد الوقفات.. وكان عندنا زملاء في مصانع الصوف والغزل والملابس والتجهيز.. بيكتبوا ويوزعوا، وكانت النشرة تصل إلى كل قطاعات الشركة».

وبالنسبة للتوزيع في ظل التضييق الإداري والأمني «كنا بنرمي المطويات في أماكن محددة.. ونعرف أن العمال سيمرون منها، ووصل تأثيرها إلى أن عناصر الإدارة والنقابة الرسمية كانت تنتظرها وتعمل قعدات للرد عليها».

ولم نكتف بالنشرة، بل قبل 2008 «أصدرنا سلسلة من البيانات والاستيكرات والمطويات، عن قضايا متعددة من أبرزها الحد الأدنى للأجور، والتي كانت تجد رد فعل كبيرًا في الشركة»[1].

**ثالثًا: نشرات نقابية:**

**أولًا: نشرة نوبة صحيان .. نقابة الضرائب العقارية المستقلة:**

بعد عام من إضراب الضرائب العقارية الشهير في حسين حجازي عام 2007، صدر العدد

1- مقابلة مع قيادي عمالي بشركة غزل المحلة رفض ذكر اسمه بالقاهرة – في 30 أغسطس 2023.

الأول من جريدة الموظفين «نوبة صحيان» في أكتوبر 2008، لتمهد وتبشر وتساعد في عملية تأسيس أول نقابة مستقلة في مصر، التي ولدت بعد عام من صدور الجريدة؛ لتتحول نوبة صحيان إلى صوتها.

ويُلاحَظ أن الجريدة، التي وصفت نفسها بأنها صوت الضرائب العقارية الحر، سعت إلى الربط بين حركة موظفي الضرائب العقارية المنتشرين في كافة المحافظات، والربط بينهم وبين الحركة العُمَّاليَّة ككل.

ويوضح المحرر في كلمته دور الجريدة قائلًا: «نوبة صحيان»، ليست مجرد جريدة دورية لأبناء مهنة واحدة، تحتوي على بضعة أخبار، وبعض المعلومات المهنية، بالإضافة إلى بعض الزوايا، ولكنها صوت نضالي لموظفي الضرائب العقارية، نطرح فيها - نحن الموظفين - في كل محافظة ومدينة ومركز الإشكاليات والظلم والتعسف والقلق الذي نعاني منه أثناء تأديتنا لوظيفتنا، ونطرح أشكال النضال والمقاومة والتحرك والرفض الذي نواجه به هذه العقبات، كما نطرح الخبرة التي اكتسبناها».

ويضيف المحرر: «إلى جانب احتواء الجريدة على هذه الأخبار والتقارير، يجب أن تكون ساحة للحوار بين جموع موظفي الضرائب العقارية، الذين عملوا معًا طوال أعوام للحصول على مطالبهم، حتى حققوا بعض المكاسب؛ ليبنوا على هذه المكاسب. فمن خلال هذه الجريدة يجب أن يدار حوار ديمقراطي حول العمل، علاقتنا بالإدارة وببعضنا البعض، وفي الأساس حول طرق تنظيم حركتنا، أكثر الأسئلة أهمية في هذه اللحظة».

ويواصل: «من خلال هذه الجريدة ستتمكن أيضًا من التعرف على مشكلات ونضالات ومعارك قطاعات أخرى في مصر والخارج، والتعلم منها».

وبهذا المعنى «نوبة صحيان» يجب أن تكون عملًا جماعيًّا كتابة وتوزيعًا، لا بد أن يكتبها موظفو الضرائب العقارية من الإسكندرية إلى أسوان.

واللافت أن عددها الأول اختصه نائب رئيس محكمة النقض وأحد رموز معركة استقلال القضاة، القاضي هشام البسطويسي بمقالة احتفت بها الجريدة، ونشرتها على صدر صفحتها الأولى.

وجاء فيه: «تكريم وتشريف لأي شخص أن يُدعَى للكتابة في العدد الأول من أي جريدة أو مجلة، فالعدد الأول يحفظ له التاريخ مكانًا مميزًا، وتتحدد فيه ملامح الطريق الذي ستسير عليه المطبوعة (...).

ويواصل البسطويسي قائلًا: «ولكن مصدر سعادتي ومفاخرتي بهذا التشريف وذلك التكريم هو أنها ليست كأي مطبوعة أخرى، فهي العدد الأول لمطبوعة كتيبة من المواطنين المصريين خاضوا معركة ظافرة مع سلطات الدولة، بدت في ظاهرها أنها من أجل زيادة الدخول فقط، وأقر أن هذا ليس عيبًا طالما يستند إلى حق مشروع، ولكن سواء كان ذلك عن وعي وقصد أو كان مما فرضته الظروف، كان لهذه الكتيبة دور مؤثر في حركة المجتمع المصري كله، وما زالت تداعياتها تتوالد وتتسع دوائرها حتى أصبحت مثلًا تحاكي به المواطن العربي في كثير الدول العربية».

ويَكتُب كمال أبو عيطة أحد أهم قيادات الموظفين حينذاك مقالًا مهمًّا، يشرح فيه أهمية أن تتحول اللجنة العليا لإضراب موظفي الضرائب العقارية بعد أن انتهى اعتصام حسين حجازي، إلى لجنة دائمة للدفاع عن حقوق موظفي الضرائب العقارية، تعمل على إعداد الطريق وتنظيم الموظفين في المحافظات والمراكز؛ تمهيدًا لإنشاء النقابة الحرة المستقلة.

وقال أبو عيطة: «النقابة الحرة المستقلة.. هدف ممكن إذا امتلكنا سلاحًا قويًّا وفعالًا، هذا السلاح هو لجنة دائمة ومغروسة في كل المديريات والمكاتب، ومجسدة لمصالح ولإرادة جموع الموظفين، فهذه الإرادة ستكون هي القاعدة المتينة التي ستستند عليها اللجنة في معركة اكتساب الشرعية النقابية محليًّا ودوليًّا، كما ستكون هذه الإرادة هي الوحيدة القادرة على إعطاء النقابة الوليدة القوة اللازمة لإثبات وجودها والدفاع عن نفسها»[1].

وفي عددها الثاني الصادر في نوفمبر 2008.. كتب طارق كعيب أحد قيادات العاملين بالضرائب وأحد نقبائها، يحدد ملامح المعركة المقبلة لموظفي الضرائب وتحت عنوان:

1- هشام البسطويسي – ملحمة الضرائب العقارية – نوبة صحيان – صوت الضرائب العقارية الحر – العدد الأول – أكتوبر 2008.

«خلي السلاح صاحي» قائلًا: ومع اقتراب العيد السنوي للضرائب الذي يحل في 3 ديسمبر، سوف نقف عندها لنحاسب أنفسنا: ماذا حققنا في عام كامل بعد ثورة الضرائب العقارية؟ ويمضي قائلًا: «لا زال أمامنا مشوار لا بد أن نقطعه معًا، وهذا المشوار به العديد من المطالب المشروعة وهي: القرار التنفيذي للقانون وخاصة الفقرة 35 (قرار الضم)، والهيكلة الكاملة لجميع العاملين على مستوى الجمهورية، وصندوق الرعاية الاجتماعية»[1].

بينما جاء مانشيت العدد الثالث، الذي صدر بعد الإعلان عن تأسيس نقابة الضرائب العقارية المستقلة، «النقابة المستقلة وُلِدت لتبقى.. استقالات جماعية من نقابة البنوك».

وكتبت الجريدة محتفلة بالنصر تحت عنوان: «هما مين واحنا مين؟» تقول: «هما الزملاء أعضاء الاتحاد العام للعمال وتوابعهم، واحنا أعضاء التنظيم النقابي المستقل، الذي نشأ بإرادة الجمعية العمومية. هم مطلوبون لدى المحاكم للتحقيق في مخالفاتهم بخصوص انتحال صفة العمال.. واحنا نقابتنا نشأت وفقًا للتطور الطبيعي للعمل النقابي بعد إضراب ناجح شهد به العدو والصديق، وحقق مكاسب لزملائنا نتحدى به أي تنظيم نقابي في العالم، وتحولت لجنته العليا بإرادة أعضائه لنقابة».

وتشدد الجريدة على أن «نقابتنا الآن هي الجهة الوحيدة التي تدير التفاوض، وتحقق إنجازات للعاملين، أما التنظيم الرسمي فقد تفرغ للهجوم علينا»[2].

كما زفت الجريدة للموظفين خبر تضامن عدد من النقابات الدولية مع نقابتهم الوليدة، وذكرت من بينها رسالة من نقابة الصحفيين البريطانيين، ونقابة رجال المطافئ بأيرلندا الشمالية، وكذلك نقابة يونايت والتي تمثل 2 مليون عامل في قطاع النقل ببريطانيا وأيرلندا، وكذا نقابة عمال الموانئ التركية.

ويلاحظ أن الجريدة خَصَّصت مساحة لنشر التهاني والتعازي، إلى جانب صور أولاد الموظفين الناجحين في المراحل الدراسية المختلفة.. مما ربط أعدادًا أوسع من الموظفين بالجريدة.

---

1- طارق كعيب – خالي السلاح صاحي – نوبة صحيان – صوت الضرائب العقارية الحر – العدد الثاني – نوفمبر 2008.

2- كمال أبو عيطة – النقابة المستقلة وُلِدت لتبقى – نوبة صحيان – النقابة العامة للعاملين بالضرائب العقارية – العدد الثالث – يناير 2009.

ويمكن القول: إن الجريدة كانت تلعب دور الرابط التنظيمي، والناشر للوعي النقابي المنفتح على الحركة العُمَّاليَّة والقضايا السياسية والوطنية، حتى قيام انتفاضة يناير. وكانت اجتماعات مجلس إدارة النقابة المستقلة هي محطة تسليم الموظفين للأخبار والموضوعات من جهة، ولاستلام الجريدة لكي تصل إلى كافة المحافظات.

وعلى عكس مطبوعات عديدة، تظهر بوضوح بصمات صحفيين محترفين على إخراج وتحرير مواد «نوبة صحيان»، ويأتي على رأسهم الصحفية الاشتراكية جيهان شعبان، التي بذلت جهدًا كبيرًا؛ لكي تظهر الجريدة بهذه الصورة المتميزة تحريرًا وشكلًا ومضمونًا.

**ثانيًا: نشرة «نقابتنا» لنقابة المعلمين المستقلة:**

كانت نقابة المعلمين المستقلة من أوائل النقابات التي ظهرت في مصر قبيل انتفاضة يناير 2011، ووُلِدت النقابة بعد معارك طويلة للمعلمين تشهد عليها شوارع وميادين مصر، ومن ينسى المظاهرات الكبيرة لآلاف المعلمين القادمين من كل محافظات مصر في شارعي مجلس الوزراء والشعب، من أجل رفع الرواتب والتثبيت؟

وبعد ثلاثة أشهر فقط من إعلان النقابة خرجت إلى النور جريدة النقابة الأولى «نقابتنا»، وصدر عددها الأول في أكتوبر عام 2010، واتخذت لنفسها شعار «المعلمون بناة وطن».

وعملت الجريدة أوسع دعاية ممكنة للنقابة، ودعت المعلمين والمعلمات إلى الانضمام لصفوفها، ودافعت عن مطالب المعلمين في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية فيما يتعلق بشكل التوظيف، حيث التعيين الدائم لا بد أن يحل محل التعاقدات المؤقتة بأشكالها المختلفة، وكذلك فيما يتعلق بعدد ساعات العمل، والأجر العادل الذي يرتفع بالمعلم فوق خط الفقر.

ودافعت الجريدة كذلك عن تمكين المعلم من حقه في تكوين نقابات.. وحقه في الضمان الاجتماعي لتوفير مستوى معيشي لائق بعد وصوله لسن التقاعد.

وطالبت نقابة المعلمين، بجرأة، عبر جريدتها، بـ«إقالة ومحاكمة وزير التعليم حينذاك أحمد زكي بدر بعد وفاة 7 من المراقبين في أعمال امتحانات الثانوية العامة بسبب الإهمال الطبي»[1].

1- «المعلمين المستقلة» تطالب بإقالة ومحاكمة وزير التعليم – نشرة نقابتنا – نقابة المعلمين المستقلة – العدد الأول – أكتوبر 2010.

ولم تقف النقابة عند حدود المطالبة بحقوق المعلمين، بل تصدت للانتهاكات التي تصدر من المعلمين، وفي هذا السياق رَصَدتْ وقائعَ تعرُّض تلميذ بمدرسة ابتدائية للضرب من أحد المعلمين، مشيرة إلى ضرورة تغيير سياسات الوزير، التي تقر استخدام «الضرب في المدارس».

وخصصت الجريدة صفحة للرأي، اهتمت بطرح رؤى لانتقاد العملية التعليمية، وتوفير تعليم حقيقي لأبناء هذا الوطن من الفقراء، فكتب دكتور عبد الخالق فاروق مقالة عن أزمة التعليم تحت عنوان: «كيف نحل أزمة النظام التعليمي؟».

ورغم أن النقابة لم تضم في عضويتها سوى المعلمين، فإنها كانت منفتحة على نضالات العاملين بأجر وخاصة العاملين في مجال التعليم، فتناولت في صفحتها الأخيرة احتجاجات موظفي الأبنية التعليمية ضد وزير التعليم لصرف مستحقات مالية متأخرة.

ويقول المدرس اليساري أيمن البيلي، أحد مؤسسي النقابة وعضو هيئة تحرير الجريدة، في شهادته: «كانت الجريدة إحدى الآليات التي فكرنا في إصدارها قبل صدور العدد الأول بحوالي عام تقريبا من 2009، لكن محاولاتنا المتكررة لإشهار النقابة وكتابة اللائحة وغيرها من مشكلات حالت دون إصدار العدد الأول في موعده، بالإضافة إلى أزمة التمويل».

ويضيف: كان صدور العدد الأول من الجريدة عقب إشهار النقابة في أكتوبر 2010 محاولة أكثر رحابة لجذب العضوية، ولنقل أخبارنا إلى وسائل الإعلام المختلفة».

ويفسر البيلي توقف الجريدة بعد سبعة أعداد فقط من انطلاقها، قائلًا: «كنا نصدر الجريدة ربع سنوية.. بسبب ضعف التمويل ونقص الكتابة ...وموضوعاتنا كانت تتناول بالأساس قضايا المعلمين النقابية.. فتأخذ شكل دراسة مصغرة أو بحث قصير.. وهو ما فرض نوعية معينة من الكتابات، فوتيرة إصدار النشرة، فرضت نفسها بما أنها تصدر كل ثلاثة أشهر فلن تصدر خاوية المحتوى، أو ضعيفة في موضوعاتها».

ويضيف: «هيئة التحرير كانت مشكلة من مجلس إدارة النقابة، ومسئول الإعلام النقابي هو المنوط به الإشراف على خروج العدد، ولم تكن هناك شبكة محررين، وإنما كنا نحدد الموضوعات المحتملة للعدد القادم ونرسلها إلى اللجان النقابية بالمحافظات.. والوحدات النقابية بالمدارس.

ويشير: «كنا نجمع كل الموضوعات في محاولة لتوسيع دائرة المشاركة، انطلاقًا من مبدأ أصيل في العمل النقابي، وهو ديموقراطية العمل النقابي، وفي ذات الوقت دعم التثقيف النقابي في أوساط المعلمين، من خلال قراءة النشر، وعقد حلقات حوار حول ما تطرحه من قضايا، وكان ذلك يتم سواء بالمدارس أو بالاجتماع النقابي».

ويواصل: «كانت الجريدة توزَّع مجانًا، مع قبول التبرعات من بعض المعلمين القادرين وبعض المثقفين المؤيدين لفكرة استقلالية التنظيم النقابي ...كنا نطبع 300 نسخة للعدد.. وكان الزملاء في المحافظات يقومون بتصويرها وتوزيعها بقدر الإمكان».

ويشرح البيلي كيفية التغلب على إشكالية غياب التمويل اللازم قائلًا: «تكلفة الأعداد الثلاثة الأولى كانت تبرعات من الأعضاء... وباقي الأعداد كانت على نفقة المركز المصري للحق في التعليم ...وكان للزميل المناضل المرحوم عبد الحفيظ طايل مدير المركز المصري الفضل الأكبر في إصدار جريدة «نقابتنا» سواء من حيث التكلفة أو الطباعة».

ويوضح أن العلاقة بين المركز المصري للحق في التعليم والنقابة، كانت علاقة مقننة من خلال تعاقد خاص بتنفيذ أي تدريب أو برنامج تضعه النقابة للتثقيف المهني، أو التدريب على كيفية العمل النقابي[1].

ومثل نقابة الضرائب العقارية المستقلة، استعانت جريدة «نقابتنا» بجهود أحد صحفيي اليسار وهو حمادة الكاشف، في تحرير موادها وإعدادها للنشر، ولكنها نشرت اسمه ضمن هيئة تحرير الجريدة.

**خاتمة:**

أدت التطورات المتلاحقة – التي تشهدها سوق العمل، بعد خصخصة معظم الشركات التابعة للدولة، والتزايد الكبير لدور القطاع الخاص، إلى جانب التشريعات العُمَّاليَّة، التي قننت العمل المؤقت – إلى تغيير كبير في بنية الطبقة العاملة.

وهذه التغييرات تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى مجالات عُمَّاليَّة، تدرس وضع الطبقة

1- حوار مع المعلم اليساري أيمن البيلي أحد مؤسسي النقابة المستقلة عبر تطبيق ماسينجر – 21 سبتمبر 2023.

العاملة الراهن، وتسعى إلى الإجابة عن سؤال الشكل التنظيمي الملائم لوضعها الراهن، خصوصًا مع عودة الاتحاد الرسمي، ومحاربة النظام للنقابات المستقلة.

ويجب كذلك إعادة الاعتبار للجريدة العُمَّاليَّة القادرة على نشر الوعي العمالي والنقابي والقانوني والسياسي، وبلورة المطالب وتنظيم الحركة، سواء كانت مطبوعة، أو في رحاب الفضاء الإلكتروني.

ولكن قبل ذلك لا بد من التأكيد على ضرورة جمع المتوفر من النشرات العُمَّاليَّة والمجلات التي صدرت في وقت سابق... إلخ، وإتاحتها على الإنترنيت لكي تستفيد منها الأجيال الشابة من الحركة العُمَّاليَّة والمثقفين الراغبين في الارتباط بها، فبدون الاستفادة من الخبرات العُمَّاليَّة سنبدأ دومًا من المربع صفر.

# ملحق الصور



الشارع لنا.. لسان حال موظفي العقارية بعد احتلالهم شارع حسين حجازي تصوير: حسام الحملاوي



عاملات المحلة.. دومًا في مقدمة الصفوف




غضب عمال الكتان من تردي أوضاعهم بعد بيع شركتهم تصوير: حسام الحملاوي



أدهم هتيف العقارية.. يشعل حماس المعتصمين تصوير: حسام الحملاوي



عمال الكتان في شارع حسين حجازي أمام مقر مجلس الوزراء تصوير: حسام الحملاوي



**عمال المحلة يحتشدون في ميدان طلعت حرب بالشركة للمطالبة بمستحقاتهم المالية**

اللي اختشوا ماتوا بصحيح
قالها فلاحنا الفصيح
الفقير راضي وصابر
والغني ف دموعنا تاجر
صنف متلون قبيح
اللي هجموا ع البنوك
واللي تاجروا بالشكوك
واللي خان علني وصريح
اليسار أصبح يمين
والخسيس أصبح ثمين
والوطن هو الدبيح
الوطن هو الدبيح







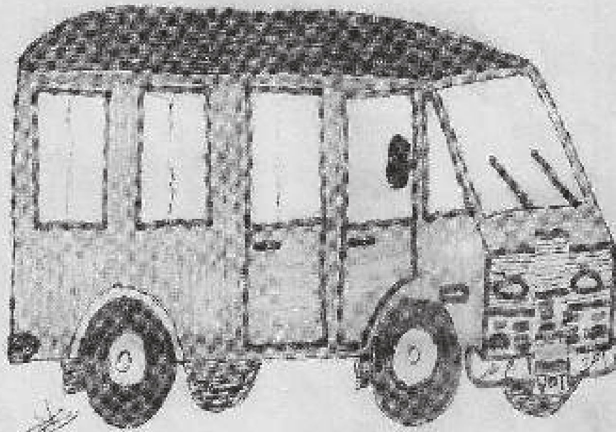


نقابة النقل البرى
بدون تعليق

## صوت السائقين

### نشرة غير دورية تصدرها اللجنة النقابية

- نشرة غير دورية تصدرها اللجنة الثقافية .
- (لسائقي السرفيس تحت التأسيس)

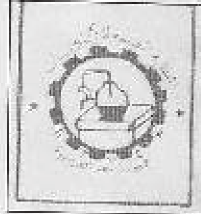


لا للكارته الموحده

لا لقانون المرور الجديد

لا لوقف السائق .

نشرة صوت السائقين – عمال النقل البري



# الوعي العمالي

تصدرها اللجنة النقابية لعاملين بشركة المتحدة للكيماويات بمدينة ١٠ رمضان ـ العدد السادس

# تضامنوا معنا

**عمال المتحدة للكيماويات**

نشرة الوعي العمالي – المتحدة للكيماويات

# اللي بنى مصر

نشرة غير دورية تصدر عن حركة تضامن

مايو ٢٠١٠ — العدد السادس

الرجالة فين.. الستات أهم ٦-٧ | الخصخصة فيها سم قاتل ٥ | المصريين بيلعبوا ازاي؟ ١١

## تعديل الأجور مع تعديل الدستور

## يا فلسطين حجرك فين؟

٩ سبع وزارات قاتلة.. وسبع طرق للموت

١٠ يسري بيومي: الطريق أمام العمال مازال طويلا!

٨ المعدات التليفونية: الحكومة قطعت عننا الحرارة

**نشرة اللي بنى مصر – حركة تضامن**

# عمال ناروبين

نشرة تصدر حسب التساهيل

العدد الخامس

إعداد أحمد الصياد




- ثورة العمال ضد الرأسمالية تجتاح العالم
- الفقر فى مصر
- إختلاس أموال العمال
- فضائح
- أعرف مرشحك

**نشرة عمال ناروبين**

# نوبة صحيان

صوت الضرائب العقارية الحر

ديسمبر ٢٠٠٨ — العدد الثاني


# معركتنا القادمة.. المساواة مع مصلحة الضرائب المصرية

## ٣ ديسمبر عيد الضرائب العقارية

كمال

**نرفض نقل مقر المصلحة!**

**موافقة الوزير على الضم والقواعد والـ٥ أيام**

**نشرة نوبة صحيان – الضرائب العقارية**



# نقابتنا

المعلمون بناة وطن




## إعلان أول نقابة مستقلة للمعلمين



## «المعلمين المستقلة» تطالب بإقالة ومحاكمة وزير التعليم

سياسات الوزير تنتهك حقوق الطالب والمعلم

إهدار ٦٤٨ مليون جنيه ببرنامج المنح بوزارة التربية والتعليم

بالجودة والكادر.. التعليم يصبح سلعة

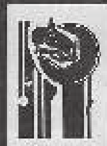
ملف خاص



المعلمين أجور زهيدة.. وحقوق مهدرة

والموفس تحت نظام السخرة

نقابتنا - نقابة المعلمين المستقلة



# كلام صنايعية

مر الكلام زى الحسام يقطع مكان ما يمر



شوى العمال فى أسمنت أسيك

عمال النصر للمواسير: لحمنا مر



تكسير الطوب الرملى وسر الـ ١٠ %

فى الحديد والصلب.. العمال ينتظرون




بالعربى والأفرنجى انتصار الدار والعمال

كلام صنايعية نشرة غير دورية تصدرها دار الخدمات النقابية والعمالية العدد التاسع والعشرون أكتوبر ٢٠٠٤

**مجلة كلام صنايعية - دار الخدمات النقابية والعمالية**

# الفهرس

هذا الكتاب يروي ثلاثة قصص من نضالات الطبقة العاملة المصرية، خلال الفترة من 2006 وحتى 2011. وهو يوثق لها، ويحللها، ويستخلص الدروس منها.

الأولى عن نضال عمال المحلة من أجل أجر عادل. وكيف يستفيد العمال من ثمار التنمية؟

والثانية عن نضال موظفي الضرائب العقارية من أجل تأسيس نقابتهم المستقلة، التي شكلت خطوة هامة على ذلك الطريق.

والثالثة عن نضال عمال طنطا للكتان ضد السياسات الليبرالية الجديدة، والتي انتهت بالمطالبة القضائية بالعودة إلى حضن القطاع العام.

...

مؤلف الكتاب، الصحفي العمالي الأستاذ هشام فؤاد، كان متابعًا لأحداث القصص الثلاثة، وأحيانًا شاهدًا، وأحيانًا أخرى مشاركًا فيها، بحكم عمله الصحفي واهتماماته السياسية والاجتماعية والنقابية.

تصميم الغلاف: أحمد اللباد






EL MARAYA
for Culture and Arts
المرايا
للثقافة والفنون